

جمهورية مصر العربية



وزارة المالية

## البيان المالي

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية



**محتويات البيان المالي**  
**لمشروع الموازنة العامة للدولة**  
**للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١**

**رقم  
الصفحة**

١	المقدمة
٣	<b><u>الفصل الأول</u> : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة</b>
١٦	أولاً : آفاق الاقتصاد العالمي
٢٣	ثانياً : آفاق الاقتصاد المحلي
٣٣	ثالثاً : السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن
٣٧	رابعاً : التقديرات المالية المستهدفة
٦٤	خامساً : تنوع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام
٧٣	سادساً : المخاطر المالية
٧٩	سابعاً : المشاركة المجتمعية والشفافية
٨٧	<b><u>الفصل الثاني</u> : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة</b>
٨٩	الاستخدامات
١٢٤	الموارد
١٤٥	<b><u>الفصل الثالث</u> : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة</b>
١٥٣	<b><u>الفصل الرابع</u> : مشروع موازنة الخزانة العامة</b>
١٥٧	<b><u>الفصل الخامس</u> : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية</b>
١٦٣	الخاتمة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«لَا أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَمَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ الْأُنُوبُ»

### صدق الله العظيم

## السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أتشرف اليوم بالتواجد مع حضراتكم لإلقاء البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والذي تزامن وقت إعداده بأحداث وظروف استثنائية تتمثل في تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والاقتصاديات بشكل أصبح يمثل تهديد حقيقى ليس فقط لصحة المواطنين بل ولحياة ودخول الملايين من البشر من الذين فقدوا عملهم او تأثروا سلبيا بالأحداث الجارية.

ودعوني فى البداية أن أتوجه لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاء بالشكر والتحية لمساندتكم ودعمكم المستمر لمصر والحكومة خلال تلك الازمة العالمية التى نواجهها، وسنستطيع بإذن الله من خلال هذا الدعم والتلاحم الشعبى ان نتخطى هذه الازمة باقل الخسائر من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الاكثر احتياجا وبشكل يمكن اقتصادنا وبلدنا على التعافى السريع لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ادركنا جميعا الان باننا كلنا جميعا على حق وصواب عندما وضعنا خطاً ونفذنا برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل والطموح خلال السنوات السابقة والذي ساهم فى بناء دعائم اقتصاد قوى قادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانياته وقدراته ويمهد القدرة على سرعة تحقيق التنمية الشاملة والتى ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة.

كما أود أن أتوجه من هذا المكان الموقر وأمامكم نواب الشعب بكل  
التحية والتقدير للشعب المصري العظيم كونه البطل الحقيقي لما تم من  
اصلاح خلال السنوات السابقة حيث تحمل أعباء الإصلاحات الاقتصادية  
الضرورية ثقةً منه في قيادته وحباً لبلده ولتطلعه لتأمين مستقبل أفضل له  
ولأولاده، والآن تبذل الحكومة وكافة مؤسسات الدولة قصارى جهدها  
لتوفير خدمة وحماية صحية لائقة للمواطن ولأسرته ولمساندة الجميع على  
تجاوز الازمة الحالية.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية



د/ محمد معيط

## الفصل الأول

### الإطار العام

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع أحداث وظروف استثنائية تتمثل في تفشى جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة الدول والإقتصاديات بشكل مثل تهديد حقيقى ليس فقط لصحة وحياة المواطنين ودخول الملايين منهم بل امتد التأثير السلبى إلى القطاعات الإقتصادية الأساسية والجوهرية في معظم دول العالم. وقد عملت الحكومة منذ البداية وبشكل احترازى وسريع وفعال وفي ضوء مساندة حقيقية ومستمرة من مجلس النواب الموقر وجميع جهات ومؤسسات الدولة في وضع إطار متسق ومتكامل للتعامل مع الجائحة مما ساهم في سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات ساهمت في التعامل مع هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافى للقطاعات والفئات الأكثر إحتياجاً والأكثر تأثراً بشكل مكن إقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على قدر جيد من النشاط والإستقرار الإقتصادى وساهم في إيجاد بيئة تسمح بسرعة التعافى السريع والقوى والمستدام لاستكمال مسيرة التنمية. ولعلنا ندرك جميعاً الآن ونؤمن ونعى أهمية قيامنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الوطنى الشامل خلال السنوات السابقة والذي ساهم في بناء دعائم إقتصاد قوى ومرن ومستقر وقادر على التعامل مع التحديات والصدمات بشكل ساهم في اكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين في إمكانيات وقدرات الإقتصاد المصرى وبما يمهد لتحقيق التنمية الشاملة والتي ستؤمن بإذن الله للمواطن المصرى مستوى حياة كريمة ومستقبل أفضل له ولأولاده وللأجيال القادمة وأيضاً أمن للدولة وضع مالى ونقدى آمن ومستقر يُمكن الدولة من تحقيق رؤيتها الشاملة ٢٠٣٠.

وقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة للعام المالي السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١) والتي أعدت وأرسلت لمجلسكم الموقر فى نهاية مارس ٢٠٢٠ التزاماً بنصوص الدستور المصرى دون تغيير لحين استشراف ووضوح الرؤية ثم القيام بإجراء التعديلات المطلوبة على بنود الموازنة المختلفة وبالتنسيق الكامل مع مجلسكم الموقر. حيث أننا استطعنا بفضل الله التعامل مع الموقف بشكل مرن سمح بالحفاظ على استقرار أوضاع المالية العامة والمديونية الحكومية وذلك دون الحاجة للعودة الى مجلسكم الموقر لتعديل الموازنة أو لطلب اعتمادات إضافية إلا اعتماد إضافى واحد بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لزيادة الإنفاق على الباب السابع حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية نظراً لوجود العديد من الطلبات الإضافية الضرورية والتي لم تكن مدرجة بالموازنة تخص هذا الأنفاق.

وها نحن ننتقل الآن لعرض ومناقشة موازنة العام الجديد ٢٠٢١/٢٠٢٢ والتي أعدت خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢١ وبعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٥٩ جهة موازنية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية، حيث تم إعداد تقديرات موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ فى ضوء تقديرات الإقتصاد العالمى السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية يناير ٢٠٢١ وأيضاً تقديرات وافتراضات الإقتصاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية وكذلك أخذاً فى الإعتبار أولويات الدولة وبرنامج الحكومة والتي تعتبر فى الوقت نفسه ركائز الموازنة الجديدة وهى أربع ركائز:

- (١) استمرار تحقيق الإنضباط المالى والسيطرة على الدين.
- (٢) مساندة النشاط الإقتصادى خاصة القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وكذلك الأنشطة التصديرية.
- (٣) العمل على تحسين مستوى دخول ومعيشة المواطنين.
- (٤) التركيز على تطوير مجالات التنمية البشرية خاصة قطاعي الصحة والتعليم.



وفي هذا الصدد فنود الإشارة إلى أن مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد أعد في وقت تؤكد فيه المؤشرات الإقتصادية والتنموية المحققة على صلابة واستقرار الأوضاع الإقتصادية بمصر بشكل يفوق ما هو محقق في معظم الدول والبلدان سواء الإقتصادات المتقدمة أو النامية على حد سواء مما دفع العديد من الخبراء والمؤسسات المعنية المحلية والدولية الإشادة بذلك والتأكيد على صلابة وتحسن الأوضاع الإقتصادية بمصر. ولتوضيح حجم ما تحقق بفضل تعاون وتكاتف الجميع من القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصري العظيم خلال السنوات الماضية فنود التوضيح والتأكيد على الحقائق التالية:

١. تشير النتائج الأولية المعلنة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية إلى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى ١,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو ٢,٨٪ بنهاية العام المالي بعد تحقيق معدل نمو إيجابي أيضاً قدره ٣,٦٪ في العام المالي السابق، وتعتبر مصر من الدول القليلة والمحدودة في العالم التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو إيجابية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، كما تشير البيانات إلى انخفاض معدل البطالة في ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٧,٢٪ (وهو أقل مستوى يتحقق منذ عام ٢٠١٠/٢٠١١) مقارنة بنحو ٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ومقابل معدل قدره ٩,٦٪ في يونيو ٢٠٢٠ و ١٣,٣٪ في يونيو ٢٠١٤. وتؤكد تلك النتائج بأن الإقتصاد المصري استطاع أن يستمر في النمو مع خلق المزيد من فرص العمل للشباب والراغبين في العمل مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة.

٢. تشير المؤشرات المالية للموازنة العامة للدولة للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى استمرار تحسن الأداء المالي حيث انخفض العجز الكلي للموازنة كنسبة إلى الناتج المحلي ليصل إلى ٥,٤٪ وذلك مقابل ٥,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ في الفترة يوليو - مارس ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣. كما حققت الموازنة فائض أولى (قبل سداد الفوائد) خلال يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١ قدره ٢٥,٣ مليار جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلي) وذلك مقابل فائض أولى قدره ٤٠,٥ مليار جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.

٤. انخفضت نسبة دين أجهزة الموازنة إلى ٨٧,٥٪ من الناتج المحلي فى يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٩٠,٢٪ من الناتج المحلي فى يونيو ٢٠١٩ و ١٠٨٪ من الناتج المحلي فى يونيو ٢٠١٧.

٥. ومن المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالى قد صاحبه زيادة كبيرة فى الإستثمارات الحكومية والتي ارتفعت بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى الحالى بنحو ٤٥٪ لتصل إلى ١٦٤ مليار جنيه، منها ١١٥ مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزنة، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ١,٤٪ خلال يوليو - مارس من العام المالى الحالى. وقد شهدت الشهور التسع الأولى من العام المالى الحالى زيادة كبيرة فى مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى المحافظات والتي تحتاج إنفاق المزيد والمزيد من الإستثمارات، كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٢٧,٥ مليار جنيه لصناديق المعاشات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام المالى بقيمة ١٧٠,٠ مليار جنيه ليبلغ إجمالى ما تم تحويله للصناديق المعاشات خلال ٢١ شهر ٢٨٨,٠ مليار جنيه كما يبلغ إجمالى ما سيتم تحويله بنهاية شهر يونيه ٢٠٢١ نحو ٣٣٠,٥ مليار جنيه.

٦. وفى هذا الصدد فنود الإشارة إلى تحسن الأداء المالى وتراجع نسبة المديونية للناتج المحلي ومن ثم معدلات الإقتراض الحكومى، وانخفاض معدلات التضخم السنوي بشكل متواصل ومستمر ليصل إلى ٤,٥٪ فى مارس ٢٠٢١ مقابل متوسط معدل تضخم سنوي قدره ٧,١٪ فى عام ٢٠١٩ و ١٢٪ فى عام ٢٠١٨ و ٢٢٪ فى عام ٢٠١٧، بل استقرت وتراجعت أسعار العديد من السلع الغذائية ليحقق معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية تراجعاً وللمرة الأولى منذ سنوات بنحو ٠,٣٪ خلال الفترة يناير - مارس ٢٠٢١. كما ساهمت السياسة النقدية المتبعة وبمساندة وزارة المالية من خلال خفض نسبة الإحتياجات التمويلية ومعدلات الإقتراض فى دفع أسعار الفائدة على الإقتراض الحكومى للانخفاض لتصل إلى متوسط قدره ١٤٪ فى الوقت الراهن على الأذون والسندات. وهذا الخفض فى أسعار الفائدة سيساعد ويساهم فى خفض عبء خدمة الدين وسيخلق مساحة مالية إضافية للموازنة تسمح باستمرار زيادة المخصصات الكافية لتمويل برامج مساندة النشاط الإقتصادى خاصة للقطاعات والفئات المتضررة من جائحة كورونا وكذلك استمرار العمل على تنويع وزيادة تمويل برامج التنمية البشرية والإجتماعية وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

٧. وفي الوقت نفسه فقد وصل رصيد الإحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٠,٣ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢١ مقابل ٤٠,٢ مليار دولار فى فبراير ٢٠٢١، وهو رصيد كافي ومطمئن يغطي أكثر من ٧ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات.

٨. كما قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بتحسّن الأداء الإقتصادي المصري حيث قامت مؤخراً مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني يوم ١٠ مارس ٢٠٢١ بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية عند مستوى B+ مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للإقتصاد المصري (Stable Outlook)، وذلك على الرغم من تأثير جائحة كورونا وتداعياتها السلبية الهائلة على الإقتصاد العالمي وتراجع حركة التجارة العالمية وتراجع حركة النشاط الإقتصادي فى كافة الدول المتقدمة والناشئة وكافة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالأوضاع قبل الجائحة. ويعكس هذا القرار ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني فى قدرة الإقتصاد المصري على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الإصلاحات الإقتصادية والنقدية والمالية التى قامت بها السلطات المصرية وساندها الشعب المصري العظيم ومجلسكم الموقر فى السنوات الماضية مما أتاح قدر من المساحة والصلابة للإقتصاد المصري تمكنه من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وفى ضوء ما سبق وتلك النتائج الإيجابية فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الإلتزام بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوفير وإتاحة أكبر قدر من المساندة والدعم للنشاط الإقتصادى وحماية ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من تفشى جائحة كورونا بشكل يضمن مساندة القطاعات الإقتصادية الأكثر تضرراً والحفاظ على وحماية العامل المصري وضمان حدوث استقرار مجتمعى فى ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً وممثلين لهذا الشعب العظيم. ونود التأكيد هنا على أننا خصصنا وأتحنأ بالفعل أكثر من ١٠٠,٠ مليار جنيه للتعامل مع تداعيات تفشى جائحة كورونا لمساندة القطاعات والفئات المتضررة خلال الشهور الأخيرة من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وكذلك خلال الفترة المنقضية من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

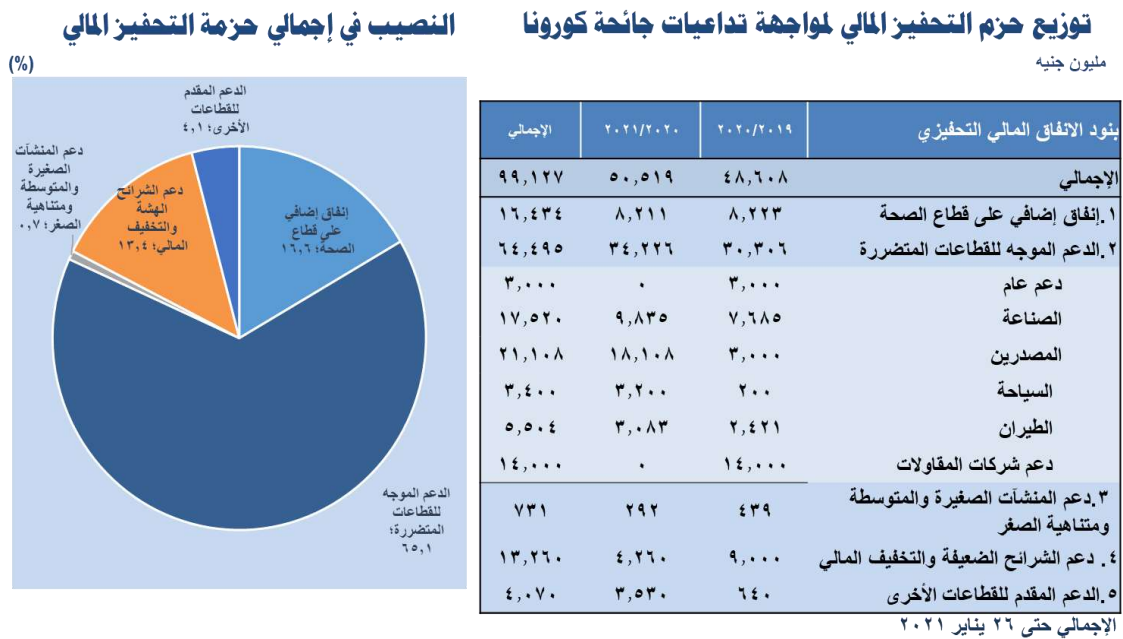
## إطار التعامل إقتصادياً ومالياً مع جائحة كورونا

- قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبي على الإقتصاد المحلى والعالمى في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية:
  ١. التعامل مع الأزمة على مراحل، وبشكل سريع ومؤثر، مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية دون التأثير على المكتسبات المحققة من برنامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي الذي انتهجته مصر بدءاً من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، والتي كان من أهم أهدافها دفع النشاط الإقتصادي وزيادة معدلات التشغيل.
  ٢. استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخرج منها وتعديلها وفقاً للتطورات التي تطرأ على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي خلال المراحل المختلفة للأزمة على المدى القصير والمتوسط.
  ٣. الإنتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من الحماية والمساندة للفئات الأولى بالرعاية والقطاعات الإقتصادية الأكثر تضرراً.
  ٤. تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الرأى العام والإعلان بشكل واضح عن حجم برامج المساندة وتطورها للمؤسسات المعنية المختلفة، كما قامت الحكومة المصرية باتخاذ تدابير استباقية لتلبية الإحتياجات الصحية والإجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضرراً بشكل مباشر من الأزمة. ومع ذلك فلا تزال هناك مخاطر شديدة على التوقعات الإقتصادية خاصة وأن الموجات المتتالية من الوباء تزيد من حالة عدم اليقين بشأن وتيرة عودة الإنتعاش الإقتصادي المحلى والعالمى.
- ومن أجل تحقيق ركائز الإطار العام المذكور، تم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:
  ١. دراسة التأثير المحتمل للأزمة على الإقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للإقتصاد أن يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة للعامين الماليين ٢٠١٩/٢٠٢٠ و ٢٠٢٠/٢٠٢١.
  ٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولى بالرعاية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقاً للتقديرات المحدثة الواردة في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢٠ وما بعدها وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الإلتزام بمعايير الشفافية والإفصاح ومشاركة الإجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الإستثمارية المالية الدولية ومؤسسات التصنيف السيادية الدولية والمستثمرين الدوليين والمحليين.

• وقد تم تخصيص حزم المساندة على النحو التالى:



وفي الوقت نفسه، تسعى الحكومة المصرية ووزارة المالية بأن تجنب الإقتصاد المصرى حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسرعته على معاودة النمو القوى والمستدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشباب هذا الوطن، فنحن جميعا نود أن نؤمن المسار لتعافى الإقتصاد المصرى فور تحسن الأوضاع العالمية وانحسار تداعيات فيروس كورونا. وهذا التوازن والمرونة فى سياساتنا المالية ستضمن بإذن الله تأمين مستقبل بلدنا المالى والإقتصادى وستوفر قدر من استدامة الأوضاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل أفضل لهم ولأسرهم.

## أهم الإجراءات التي تم اتخاذها لمحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١

في ظل تأثير فيروس كورونا الهائل على الإقتصاد العالمي والمحلي، فقد سارعت الحكومة المصرية بإقرار حزمة من الإجراءات الإقتصادية، المالية والإجتماعية لمجابهة الآثار السلبية للفيروس ومساندة القطاعات الإقتصادية والفئات الإجتماعية الأكثر تضرراً بهذه الأزمة. هذا وتتضمن الموازنة مخصصات مالية كافية لتمويل حزمة الإجراءات المستهدفة في ضوء التكليف الرئاسي للحكومة المصرية بتنفيذ الخطة الشاملة لمواجهة جائحة كورونا للعمل على تخطي تلك الأزمة. وفيما يلي قائمة بهذه الإجراءات لمحاربة الآثار السلبية لفيروس كورونا:

١. قرارات مالية تخص المواطن تنعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين:
  - ✓ مبادرات التمويل العقاري لمتوسطى الدخل حيث تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه يتم توجيهها للتمويل العقاري من خلال البنوك بسعر عائد ١٠٪.
  - ✓ تعديل نسبة القروض الإستهلاكية الشخصية لتصبح حدها الأقصى ٥٠٪ بدلاً من ٣٥٪ من مجموع الدخل الشهري، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي.
  - ✓ مد وقف قانون ضريبة الأرباح الزراعية لمدة عامين لتعزيز دعائم منظومة الحماية الإجتماعية وتخفيف التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد على العاملين بالقطاع الزراعي.
  - ✓ تغطية مصاريف الرحلات الإستهلاكية لإعادة المصريين بالخارج بالإضافة إلى مصاريف الحجر الصحي عليهم.
  - ✓ دعم نقدي شهري بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمالة الغير منتظمة المتأثرين لمدة ٣ أشهر تم مده لمدة ثلاثة اشهر أخرى .
  - ✓ إصدار الضمانات وتوفير التمويل الإضافي لضمان الشراء وتوافر كميات إضافية من السلع الأساسية.
  - ✓ تمويل إضافي لاستيعاب زيادة مخصصات الأجور لموظفي الصحة العامة أو التعيينات الجديدة، وشراء المستلزمات والمعدات الطبية والوقائية، وشراء الوجبات وغيرها من تكاليف التشغيل الإضافية. بالإضافة إلي زيادة حوافز العاملين بالقطاع الصحي والتي تتضمن بدلات للأطعم الطبية بنسبة زيادة ٧٥٪ عن بدل المهن الطبية بالإضافة إلي المكافآت الشهرية.
٢. قرارات تخص القطاع الصناعي ومساندة الصناعة المحلية والقطاعات الإنتاجية:
  - ✓ خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه، حيث تم خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة ٩٪ (١٠ قروش للكيلوات) ليبلغ ١,٠٨ جنيه للكيلوات؛ مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار ٣-٥ أعوام بتكلفة سنوية ٥,٠ مليار جنيه.
  - ✓ توحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية بتكلفة سنوية تصل إلى ٦,٠ مليار جنيه.
  - ✓ توفير نحو ٢,٥ مليار جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات، وتشمل سداد ١٠٪ إضافية لكافة المصدرين ويحد أدني ٥ مليون جنيه لكل مصدر وسداد الدفعة الأولى من البروتوكولات الموقعة والمستهدفة لأكثر من ١١٠ شركة مصدرة مقابل التزامهم بإجراء توسعات استثمارية إضافية في السوق المحلي وبما يساهم في تشجيع الصناعة المحلية.
  - ✓ دفع ٣٠ في المائة من جميع المدفوعات المستحقة على صندوق التصدير للمصدرين، ودفع ١٠٠ في المائة من المدفوعات المستحقة لصغار المصدرين.
  - ✓ يقدم صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قرضاً إستثنائياً إضافياً لمدة أقصاها سنة واحدة وبحد أقصى ١ مليون جنيه مصري للشركات المؤهلة لتأمين سيولة إضافية لها.
  - ✓ إلغاء وإنهاء المتأخرات المستحقة على المنشآت الصناعية لوزارة البترول حتى ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٥,٣ مليار جنيه تتعلق بالغرامات ورسوم التأخير في السداد وفوائير الوقود المتنازع عليها.
  - ✓ السماح لشركات المناطق الحرة لمدة ٦ أشهر ببيع ما يصل إلى ٥٠٪ من إنتاجها للسوق المحلية بدلاً من الحد الأقصى السابق البالغ ٢٠٪.
  - ✓ بالنسبة للقطاع السياحي، إطلاق مبادرة العملاء المتعثرين من خلال إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، وتأجيل الإلتزامات المالية على الشركات العاملة في القطاع السياحي وتقديم ضمانات بمبلغ ٣,٠ مليار جنيه للبنك المركزي لإقراض القطاع السياحي بفائدة تبلغ ٥٪ لسداد المرتبات وتكاليف الصيانة والتشغيل.
  - ✓ تقديم قرض بقيمة ٢ مليار جنيه مصري لمساندة شركة مصر للطيران القابضة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق ٧٥-٨٠٪ من استخدام الركاب لعام ٢٠١٩. بالإضافة إلي تقديم وزارة البترول خصم ٥٠٪ لمصر للطيران على مدفوعات الفوائد المستحقة وتقديم ضمانات بقرض يبلغ ٣,٠ مليار جنيه.
  - ✓ السماح للقطاعات الأكثر تضرراً بانتشار جائحة كورونا بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن عام ٢٠١٩ على أقساط حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠ دون سداد أية غرامات تأخير أو فوائد. وأيضاً تأجيل دفع ضريبة الأملاك لمدة ٣ أشهر وإلغاء (٩٠٪ - ٧٠٪ - ٥٠٪) من الغرامات وفوائد التأخير حسب حجم المديونية المسددة.
  - ✓ توفير مخصصات إضافية لدفع رواتب المقاولين والموردين (معظمهم من شركات القطاع الخاص) العاملين وتنفيذ برامج الإستثمار الحكومية.
  - ✓ إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة سنة ونصف.
٣. قرارات تخص سوق الأسهم لدعم البورصة المصرية:
  - ✓ إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً.
  - ✓ تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية على المقيمين حتى بداية ٢٠٢٢.
  - ✓ خفض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ١٢٥٪ بدلاً من ١٥٠٪. وخفض ضريبة الدمغة على المقيمين لتصبح ١٠٠٪ بدلاً من ١٥٠٪.
  - ✓ الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة.
  - ✓ خفض سعر ضريبة توزيع الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة ٥٠٪ لتصبح ٥٪ بدلاً من ١٠٪.
  - ✓ تخفيض جميع المصروفات في البورصة ومصر المقاصة وهينة الرقابة المالية.

وكما أوضحنا سابقاً فإن سياسة وزارة المالية تعمل على تقديم كافة أوجه المساندة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة التصديرية حيث تم إعداد وتنفيذ العديد من المبادرات مؤخراً لمساندة المصدرين وإتاحة سيولة إضافية لهم تمكنهم من تحسين أوضاعهم الإقتصادية والاحتفاظ بالعمالة وإجراء توسعات استثمارية واستمرار منافسة المنتج المصري في الأسواق العالمية. ومنذ أن بدأت وزارة المالية في المشاركة بجانب وزارة التجارة والصناعة في دفع ملف مساندة الصادرات، فإن وزارة المالية وضعت على عاتقها إيجاد الحلول المناسبة لإصلاح ملف دعم الصادرات وسداد الدعم المستحق للمصدرين. لذا فقد أعدت وزارة المالية خارطة الطريق للوصول إلى أعلى معدلات النجاح في هذا الملف عن طريق إعداد ستة مبادرات تهدف إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين بأكثر من شكل يتناسب مع متطلبات جميع الشركات وتلك المبادرات هي:

١. مبادرتي سداد ٣٠٪ من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرتين من أكثر المبادرات التي استفاد منها أكبر عدد من الشركات حيث أن مبادرة ٣٠٪ تنطبق على كل الشركات ومبادرة صغار المصدرين تنطبق على المصدرين الذين لهم مستحقات لدى الصندوق ٥ مليون جنيه مصري فأقل واستفادت من تلك المبادرتين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ حوالي ٢٣٥٠ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٣,٩٩ مليار جنيه مصري.

٢. مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتي الضرائب العقارية والجمارك المصرية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتعتبر تلك المبادرة تلبية لطلبات الشركات المصدرة حيث أن هناك كثير من الشركات لديها تعثر مالي في سداد المديونيات الضريبية أو الجمركية المستحقة عليهم لصالح مصالح وزارة المالية الإيرادية مع وجود مستحقات لهم لدى صندوق تنمية الصادرات قد استفادت من تلك المبادرة حوالي ٤٠٠ شركة بإجمالي تسويات تمت بقيمة ١,٥ مليار جنيه مصري.

٣. مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.

٤. مبادرة الإستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الإستثمارية (سداد المستحقات حتى ٢٠١٩/٦/٣٠)، وتلك المبادرة استفاد منها عدد من الشركات التي لديها توسعات استثمارية حيث هدفت المبادرة إلى حصول الشركات على كامل مستحقاتها على خمس دفعات خلال فترة من ٣ إلى ٤ سنوات واستفادت من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة بإجمالي بلغ حوالي ٢,٦٤ مليار جنيه مصري.

٥. مبادرة السداد النقدي الفوري لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات (سداد المستحقات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠)، وتعتبر هذه المبادرة من أهم وأكبر المبادرات التي أعدتها ونظمتها وزارة المالية وتم تنفيذها خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث اشترك بهذه المبادرة عدد ١٥٨٠ شركة وتم الصرف خلال ثلاثة مواعيد للصرف في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ و ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣٠ ديسمبر لعدد ١٠٦٩ شركة بإجمالي ١٢,١ مليار جنيه مصري. ليصبح إجمالي ما تم سداده للمصدرين خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ تاريخ بدء وزارة المالية إعداد وتنسيق وتنظيم مبادرات دعم الصادرات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣٠ ما يقرب من ٢١ مليار جنيه مصري ومتوقع أن يزيد عن ٢٥ مليار جنيه بنهاية يونيه ٢٠٢١.

ونظراً لما لاقته مبادرة السداد الفوري لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصدرين من استحسان من قبل الشركات المصدرة فقد تم إعداد المرحلة الثانية من تلك المبادرة واشترك بتلك المرحلة ١٦٠١ شركة ويتم الصرف بتلك المرحلة خلال ثلاث مواعيد وهي: الشريحة الأولى يوم ٢٠٢١/٢/٢٨ حيث تم الصرف بها لعدد ٤٣ شركة بإجمالي ٢١١ مليون جنيه مصري، والشريحة الثانية يوم ٢٠٢١/٤/٢٨ والشريحة الثالثة يوم ٢٠٢١/٦/١٧. ويأتي ذلك تزامناً مع توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية بسرعة صرف مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات عن المشحونات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والذي سينعكس بالإيجاب على أداء الشركات المصدرة وزيادة الملاءة المالية لهم ودفع القدرة على استمرار تواجد المنتج المصري بالأسواق العالمية والحفاظ على تنافسيته.



وتهدف وزارة المالية بانتهاء تلك المرحلة من هذه المبادرة إلى سداد كافة المتأخرات المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا إعداد خارطة الطريق التي تتناسب مع المرحلة القادمة، وجدير بالذكر أن وزارة المالية لا تدخر جهداً عن توفير المخصصات المالية لمساندة الصادرات المصرية بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة المعنية بملف دعم وتنشيط الصادرات المصرية وعلى رأسهم وزارة التجارة والصناعة وصندوق تنمية الصادرات تحت إشراف من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وهو ما يأتي اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ المتمثلة في رفع تنافسية الإقتصاد المصري وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الإقتصادي.

## الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

**تستهدف الموازنة العامة للدولة وبشكل تفصيلي الحفاظ والعمل على تحقيق الآتي:**

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على استدامة الإنضباط المالي والمديونية الحكومية والاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة ودعم النشاط الإقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف تحقيق معدل نمو إقتصادي ٥,٤٪ وخفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي لضمان عودة الإتجاه النزولي لمسار دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي بداية من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية خاصة الأنشطة الصناعية والتصدير ودفع جهود الحماية الإجتماعية ودعم ومساندة الفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق. كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعا الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية والذي يعتبر واحد من أهم المشروعات التنموية والطموحة التي تقوم بها الحكومة المصرية والتي توليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية وأولية قصوى لسرعة إنجازها في أقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقية ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠٪ من سكان مصر.

٣) الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والإستخدامات.

٤) العمل على والتوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٥) العمل على توسيع القاعدة الضريبية (زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بـ ٠,٥٪ من الناتج المحلي سنوياً) من خلال تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الإقتصاد غير الرسمي على الإنضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلي الخزانة العامة.

٦) استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، وتحفيز التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

٧) رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه للفئات المستحقة والبنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

٨) التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن السلع والخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

كما تستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وعلى مدار الأعوام المقبلة استمرار جهود خفض التدرجي لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل من ٨٥٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٤ وبما يسمح باستمرار تحسن وخفض نسبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلي وكذلك لإجمالي مصروفات الموازنة، وذلك يتطلب الإستمرار في تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٥,٥-٦,٥٪ في المدى المتوسط وبافتراض انحسار تداعيات جائحة كورونا سريعاً، وكذلك تحقيق فائض أولى سنوي مستدام في حدود ٢,٠٪ من الناتج المحلي في المدى المتوسط. ولتحقيق هذه المستهدفات يجب الاستمرار في جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفاء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجي والإستثماري والإقتصادي، بالإضافة إلى استمرار جهود إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الاقتصادية والإجتماعية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الجائحة لضمان سرعة وقوة تعافى الإقتصاد، وكذلك توفير المخصصات المالية الكافية لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة وأيضاً إستمرار التحسن في دخول ومستوى معيشة المواطنين.

## أولاً: آفاق الاقتصاد العالمي لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

من المتوقع أن يتعافى معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، كما أنه من المتوقع أن ترتفع معدلات نمو التجارة العالمية لتصل إلى نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسع في برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما قد يؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي.

### ١. المخاطر الاقتصادية وسط حالة من عدم اليقين العالمية

لا تزال آفاق الاقتصاد العالمية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين بعد مرور عام على بداية جائحة فيروس كورونا. فبينما نجد أن تزايد تغطية اللقاحات قد يبعث بعض الشعور بالتفاؤل، لا يزال ظهور سلالات الفيروس المتحورة الجديدة وتراكم الخسائر البشرية وبقاء الملايين دون عمل يثير الكثير من القلق. وترتهن الآفاق المرتقبة بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة.

وقد جاء آخر تقرير لصندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠٢١ بتوقعات تعافي أقوى للاقتصاد العالمي مقارنةً بالتنبؤات السابقة في يناير ٢٠٢١، إذ يتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ (بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية) و ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٢ (بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية)، بعد انكماش تاريخي بلغ -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠. ويأتي ذلك التحسن في ظل بدء انتشار التطعيمات في كثير من البلدان بينما تواصل الاقتصادات التكيف مع طرق العمل الجديدة وتستمر الحكومات في بعض الاقتصادات الكبيرة، وخاصة في الولايات المتحدة، في صرف الدعم المالي الإضافي مما قد ساهم في تحسن الآفاق المتوقعة.

وبالرغم من هذا التحسن، لا يزال المستقبل يحمل تحديات هائلة. فالجائحة لم يتم دحرها بعد، والإصابات بالفيروس ما زالت تتسارع في كثير من البلدان. وتتبع مسارات التعافي عبر البلدان وداخلها على نحو خطير، حيث سيكون التعافي أقل في الإقتصادات الأبطأ في نشر اللقاح، والإقتصادات الأكثر اعتماداً على السياحة أو التي تمتلك حيزاً مالياً وسياسياً أضيق لدعم التعافي السريع. وبشكل عام، فمن المتوقع أن تتعافى الإقتصادات المتقدمة أسرع من بقية البلدان. ومن المتوقع أن تخلق تلك المسارات المتباينة للتعافي فجوات أوسع في المستويات المعيشية بين البلدان حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط الخسارة السنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، مقارنةً بتنبؤات ما قبل الجائحة، ٥,٧٪ في البلدان منخفضة الدخل و٤,٧٪ في الأسواق الصاعدة، مقارنةً بـ ٢,٣٪ فقط في الإقتصادات المتقدمة. وقد تسبب هذه الخسائر في ضياع المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى. وللتغلب على تلك الأزمة ينبغي التركيز على أولوية الإنفاق على عمليات التطعيم والعلاج والبنية التحتية للرعاية الصحية، بالإضافة إلى توجيه الدعم اللازم للأسر والشركات المتضررة.

## **أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي**

١. يواجه الاقتصاد العالمي قدرًا كبيرًا من عدم اليقين، خاصة فيما يتعلق بتأثير سلالات الفيروس الجديدة والتحويلات المحتملة للظروف المالية للعديد من البلدان.
٢. وهناك خطر حدوث المزيد من "الندوب الدائمة" في الاقتصادات، والتي قد تستمر أعباءها لسنوات عديدة، نتيجة لفقدان الوظائف، وخسارة التعلم، والإفلاس، والفقر المدقع، والجوع. ومن ثم يأتي دور الحكومة المهم في الإنفاق على الصحة والتعليم وخلق فرص العمل لتسهيل عملية التحول بين الوظائف.
٣. من المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي هو التباعد الملحوظ في مسارات التعافي والثروات. فيقود عدد صغير من اقتصادات الأسواق المتقدمة والناشئة (بقيادة الولايات المتحدة والصين) طريق الانتعاش، بينما تتخلف البلدان الأضعف والأفقر في هذا التعافي. ويأتي هذا التباعد بمزيد من المخاطر مثل خلق فجوات أوسع في مستويات المعيشة بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة.
٤. وفي ظل تلك المسارات المتباينة للانتعاش، يكمن الخطر الأكبر في فقدان الإنجازات المحققة في مجال الحد من الفقر المدقع في العالم منذ التسعينيات. فمن المتوقع أن تتأثر الفئات محدودة الدخل بشكل أكبر حيث شهد عام ٢٠٢٠ سقوط حوالي ٩٥ مليون نسمة إضافية تحت خط الفقر المدقع.
٥. وفي ضوء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للعديد من البلدان، فقد تواجه العديد من الأسواق الناشئة تحديات تمويلية. قد تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في حالة استمرار الزيادة في معدلات الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة، والتي قد تؤدي إلى إعادة تسعير المخاطر وتشديد الظروف المالية في العالم.
٦. وقد أفاد صندوق النقد الدولي بأنه يتعين على البلدان ذات الدخل المنخفض أن تنفق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهو ما سيتطلب قدرًا كبيرًا من تعبئة الإيرادات المحلية، وتوافر التمويل الخارجي الميسر، والحاجة إلى مزيد من المساعدة في التعامل مع الديون، خاصة أن الكثير من الدول الناشئة قد تخرج من هذه الأزمة بأعباء ديون ضخمة ذات تكلفة كبيرة.
٧. وفي ظل تلك المسارات المتباعدة للتعافي، قد تنشأ تحديات جديدة في حالة تشديد السياسات النقدية الأمريكية، مقارنة باستمرار السياسات النقدية التوسعية في الأسواق الناشئة نظراً لتعافيها الأبطأ. ففي حالة رفع أسعار الفائدة والتشديد المفاجئ للسياسات النقدية الأمريكية، قد يؤدي ذلك إلى خروج حاد في تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة.

## ٢. أداء الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية:

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٦,٠٪ عام ٢٠٢١ و ٤,٤٪ عام ٢٠٢٢. ويأتي ذلك بعد انكماش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠ نظراً لتأثر الاقتصاد العالمي بالإغلاق الجزئي والكلية لمعظم الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول نتيجة لتفشي جائحة كورونا، مما تسبب في صدمة مزدوجة لقوى العرض والطلب في العديد من القطاعات الاقتصادية. ومن المتوقع أن تتعافى أيضاً معدلات نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات لتصل إلى نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١ و ٦,٥٪ عام ٢٠٢٢ بعد انكماش بنحو ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠.

وتأتي تلك التوقعات الإيجابية في ظل توقعات بالتوسع الكبير في برامج التطعيمات الفعالة في معظم أنحاء العالم والسيطرة على انتشار الوباء مما سيؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية. ومع ذلك، لا يزال العالم يشهد حالة استثنائية من عدم اليقين الذي يسيطر على آفاق الاقتصاد العالمي. وفي حين أن بدء إطلاق اللقاحات وحملات التطعيم قد بعثت الآمال بإمكانية السيطرة على الوباء، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر عديدة قد تؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي. ويأتي على رأس تلك المخاطر المدة الزمنية المتوقعة لاستمرار أزمة جائحة كورونا والمخاوف حول احتمالات الدخول في موجات جديدة من الفيروس حيث بدأت بعض الدول في فرض عمليات الإغلاق من جديد.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يختلف مدى التعافى الاقتصادي بشكل كبير بين البلدان، مما سيعتمد على العديد من العوامل من أهمها القدرة على الوصول إلى التدخلات الطبية واللقاحات اللازمة وفعالية سياسات الدعم والمساندة المتبعة. وفي ظل السيناريو المتفائل لإطلاق اللقاحات الفعالة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النشاط الاقتصادي أولاً في الاقتصادات المتقدمة حيث أنها ستتلقى التطعيمات في وقت مبكر، ليتبعها انتعاش في الأسواق الناشئة.

## آفاق الاقتصاد العالمي

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	البيان
<b>الاقتصاد العالمي</b>					
٣.٥	٤.٤	٦.٠	-٣.٣	٢.٨	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٣.١	٣.٢	٣.٥	٣.٢	٣.٥	معدل التضخم (%)
٤.٢	٦.٥	٨.٤	-٨.٥	٠.٩	معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%)
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>					
١.٨	٣.٦	٥.١	-٤.٧	١.٦	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
١.٨	١.٧	١.٦	٠.٧	١.٤	معدل التضخم (%)
<b>الاتحاد الأوروبي</b>					
٢.٣	٣.٩	٤.٤	-٦.١	١.٧	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
١.٦	١.٤	١.٦	٠.٧	١.٤	معدل التضخم (%)
<b>الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية</b>					
٤.٧	٥.٠	٦.٧	-٢.٢	٣.٦	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٤.٠	٤.٤	٤.٩	٥.١	٥.١	معدل التضخم (%)
<b>آسيا</b>					
٥.٨	٦.٠	٨.٦	-١.٠	٥.٣	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٢.٦	٢.٧	٢.٣	٣.١	٣.٣	معدل التضخم (%)
<b>الشرق الأوسط و آسيا الوسطى</b>					
٣.٦	٣.٨	٣.٧	-٢.٩	١.٤	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٦.٩	٨.١	١١.٢	١٠.٢	٧.٤	معدل التضخم (%)
<b>أفريقيا والصحراء الكبرى</b>					
٤.١	٤.٠	٣.٤	-١.٩	٣.٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
٦.٩	٧.٨	٩.٨	١٠.٨	٨.٥	معدل التضخم (%)

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل ٢٠٢١ ، صندوق النقد الدولي

### ٣. أسعار الفائدة والصرف:

وسط تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي الحاد في عام ٢٠٢٠ ، اتجهت العديد من الدول حول العالم إلى اتباع سياسات مالية توسعية لدعم الشركات والأشخاص. كما اتبعت العديد من البنوك المركزية سياسات نقدية توسعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة والتوسع في شراء الأصول والسندات لدعم السيولة في أسواق المال ولمحاولة تنشيط الاقتصاد.

وقد قررت البنوك المركزية الرئيسية كالبنك الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو قريبة جداً من الصفر والحفاظ على برامج شراء الأصول وأهمها السندات الحكومية حتى عام ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣ لضمان توافر سيولة إضافية بالأسواق.



وبالنسبة لأسعار الصرف فقد بدأت العديد من العملات في استعادة قوتها مقابل الدولار الأمريكي مع تزايد الآمال في إطلاق التطعيمات في جميع أنحاء العالم. ويأتي ذلك بعد أن تعرضت العديد من العملات لضغوط أمام الدولار خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة لتأثر جانب العرض والطلب وتأثر حركة التجارة الدولية سلباً، مما فرض العديد من الآثار السلبية على مصادر الدخل الأجنبي والميزان التجاري للدول نتيجة لتأثر الصادرات السلعية والنفطية وحركة السياحة سلباً. ومن الجدير بالذكر أن التراجع الأخير للدولار يأتي مع توقعات بقيام الولايات المتحدة بتقديم دعم كبير وإضافي لاقتصادها من خلال الإنفاق الحكومي والسياسات المالية التوسعية مما قد يؤدي إلى تزايد وارتفاع معدلات التضخم وزيادة نسبة ومعدلات الدين العام بها.

#### ٤. السلع الأساسية:

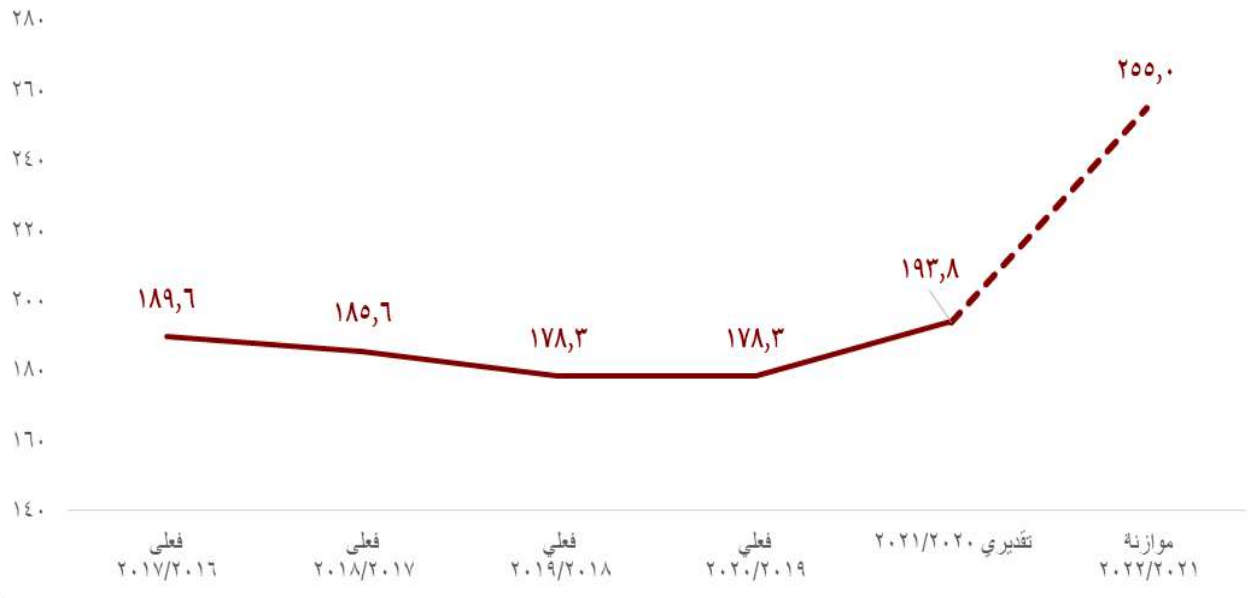
تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية.

وقد ارتفع سعر خام برنت من ١٩,٣ دولار في ابريل ٢٠٢٠ الي ٧١ دولار بحلول مارس ٢٠٢١ وذلك نتيجة للتعافي الإقتصادي التدريجي بعد انحسار الموجة الأولى للوباء بالإضافة إلي اتفاقيات دول الأوبك لتقليل الإنتاج النفطي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار خام برنت بدأت في التعافي منذ بداية العام الميلادي ٢٠٢١ لتصل إلي مستويات تدور حول ٦٥-٧٠ دولار للبرميل بسبب تحسن التوقعات العالمية بشأن التعافي الإقتصادي في ضوء الموافقة الرسمية على استخدام اللقاحات الجديدة وبدء حملات التطعيم بالإضافة إلي استمرار قرارات دول منظمة الأوبك بخصوص الحد من زيادة الإنتاج بسبب زيادة مستويات المخزون العالمي من النفط. وعلى الجانب الآخر فإن وجود موجات أخرى من الوباء أثرت بالسلب على حالة عدم اليقين في الإنتعاش الإقتصادي وبالتالي تعافي الطلب العالمي على مختلف السلع الأساسية.

وفيما يتعلق بأسعار وأسواق المعادن فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاع في الأسعار بنسبة ١٢,٨٪ خلال عام ٢٠٢١ لتتخف مرة أخرى بنسبة ١,٥٪ في ٢٠٢٢. وتعكس الزيادة في أسعار ٢٠٢١ التعافي الإقتصادي العالمي المتوقع مع تعافي أسعار المعادن من القاعدة المنخفضة في العام السابق.

وبالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع صندوق النقد الدولي إرتفاع أسعار المواد الغذائية خلال عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح التراجع التدريجي نزولاً من الأسعار القصوى والعالية التي تحققت خلال الشهور الماضية، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض متوسط لسعر شراء طن القمح على أساس ٢٥٥ دولار للطن.

تقديرات أسعار القمح العالمية - دولار للطن بالموازنة  
خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢



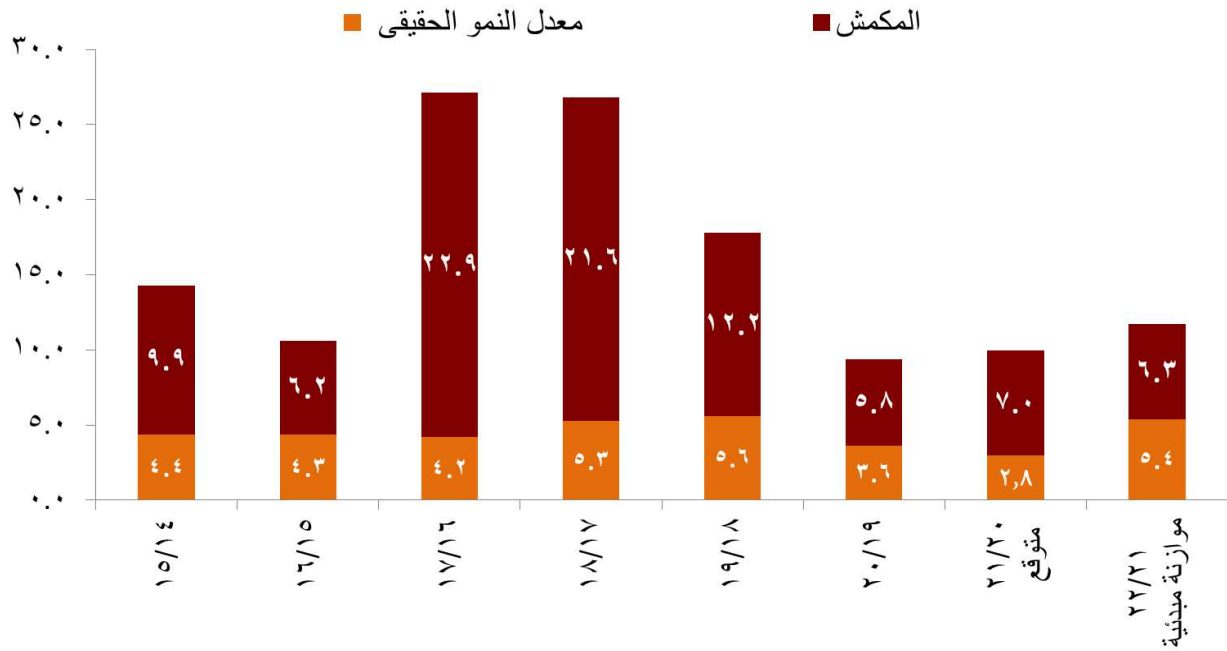
## ثانياً: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بمصر ٢,٨٪ لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠. هذا وقد كانت نسبة النمو الفعلي للنصف الأول من العام ١,٤٪. وتعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي القادم ٢٠٢٢/٢٠٢١ إنتعاش معدلات النمو الإقتصادي لتسجل ٥,٤٪ (وهو ما تم أخذه في عين الإعتبار عند إعداد الموازنة). ويأتي ذلك في ضوء إفتراض التعافي التدريجي للإقتصاد المصري من تداعيات جائحة كورونا التي أعاققت الحركة الإقتصادية ومعدلات النمو عالمياً ومحلياً.

### ١. آفاق نمو الإقتصاد المصري:

في ظل تداعيات انتشار وباء كورونا، فمن المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٥,٤٪ (وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو متوقع قدره ٢,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. وستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة تقدر بنحو ٧٪ ( $\pm ٢$ ٪)، وفقاً لأهداف التضخم للبنك المركزي المصري المعلنة والمنشورة. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للإضطرابات الإقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل والذي يركز على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية وبالتوازي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

## معدل النمو الحقيقي والمكمش (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد صاحب التزايد المستمر في معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية في وجود تناقص مستمر في معدلات البطالة مما يعني أن النمو المحقق ساهم في خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين في العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادي، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة. هذا وقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في ضوء العديد من الافتراضات ومن أهمها:

### أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) <sup>١/</sup>	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٢,٨	٥,٤
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٣,٢
متوسط سعر برميل برنت <sup>٢/</sup> (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٦٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي <sup>٣/</sup> (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٦	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٢٥٥,٠

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الإقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الإقتصادية والإنتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات الصحية والإحترازية المتبعة. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة مما سمح بضخ أكثر من ٢٥ مليار جنيه للمصدرين بشكل إضافي لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام بإذن الله، وكذلك سيكون مسار نمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالأساس بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة.

ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة إستثمارات أجهزة الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل لنحو ٣٥٨ مليار جنيه. كما تستهدف دين أجهزة الموازنة حول ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي مقارنة بتقديرات أولية لمديونية أجهزة الموازنة تشير إلى نسبة مديونية بقيمة ٨٩,٨٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢١، وبما يساهم في استمرار السيطرة على معدلات المديونية خلال الفترة الحرجة المرتبطة بجائحة كورونا قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى بمجرد إنتهاء جائحة كورونا وعودة معدلات نمو الإقتصاد القومي إلى مستويات ما قبل كورونا وهو أمر هام ومتطلب أساسي ورئيسي للحفاظ على استمرار التقييم الإيجابي للمؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى المساهمة في إيجاد مساحة مالية إضافية لتمويل الإحتياجات التنموية المتزايدة للدولة. وتعمل الحكومة على إطالة عمر الدين ليصل إلى ٤,٢ عام مع نهاية يونيو ٢٠٢٢ بدل من نحو ٣,٦ عام كما هو متوقع في نهاية يونيو ٢٠٢١ ونحو ١,٣ عام في يونيو ٢٠١٣.

## تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

إستكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى مع تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور رئيسى فى تنفيذ وتمويل مثل تلك المشروعات باعتباره المحرك الرئيسى للنمو. تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.

إطلاق حزمة جديدة لمساندة الصادرات بمؤشرات أداء واضحة تسمح بقاعدة صادرات أكثر تنافسية وبمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

دعم التنافسية والشفافية من خلال تبني نظم حديثة وأكثر ديناميكية لتخصيص الأراضي الصناعية.

تطبيق نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر. تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها وميكنة كافة الإجراءات الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.

تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.

استكمال وتعزيز برنامج الطروحات العامة.

التركيز على ميكنة الخدمات الحكومية وكذلك ميكنة كافة المتحصلات والإنفاق الحكومى.

## ٢. معدلات التضخم والبطالة:

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٤٠٠ نقطة أساس تراكمية منذ مارس ٢٠٢٠ لتخفيف السيولة النقدية. وظل التضخم في انخفاض منذ بداية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى ٥,٤٪ بنهاية ٢٠٢٠ (من متوسط قدره ١٩,٦٪ خلال الثلاثة أعوام السابقة). ومع استقرار الأوضاع داخلياً وتراجع الطلب المحلى بسبب الجائحة والإنخفاض العام في أسعار السلع العالمية، فقد انخفض معدل التضخم السنوى ليصل إلى ٤,٥٪ في مارس ٢٠٢١. ومن المتوقع أن ترتفع مستوي الأسعار عالمياً مع التعافي الإقتصادي، ولكن ستظل معدلات التضخم المحلية ضمن مستويات أهداف البنك المركزي المصري.

وفي أعقاب جائحة كورونا والتباطؤ الإقتصادي، فقد ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٩,٦٪ مع نهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (من ٧,٩٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٩)، قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى ٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٠ بسبب الجهود الحكومية المبذولة لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة.

## **إجراءات ومبادرات ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية**

- زيادة الإستثمار في رأس المال البشري وتأهيل الشباب بالشكل الذي يساعده على مواكبة التطورات السريعة في سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.
- تعزيز التنمية البشرية عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم، وتطبيق الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف تعزيز الإنتاجية والمشاركة في سوق العمل.
- توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.
- تطوير العشوائيات بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، خاصة الشباب لزيادة فرص إيجاد مصادر لتحسين الدخل، على سبيل المثال من خلال مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك.
- تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الإستثمار والتوظيف.
- تحقيق الأمان والإستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.

### ٣. الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة

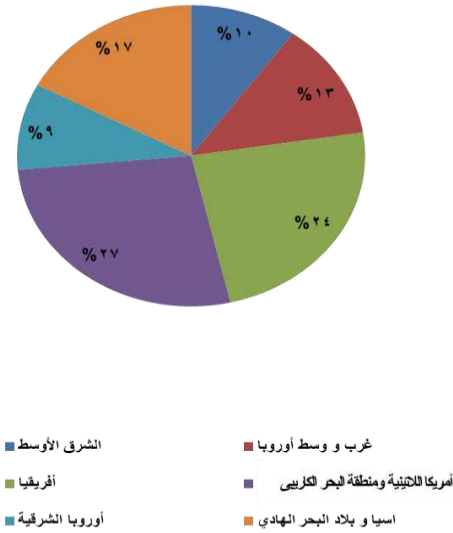
- برنامج التطوير المؤسسي: من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشري وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.
- برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.
- تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.
- التركيز أكثر على التصنيف الوظيفي/ القطاعي في إعداد ومتابعة الموازنة لضبط ومتابعة تنفيذ الموازنة.
- تم الإنتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للمالية العامة كبديل لقوانين الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية لتحديث أسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة ولضمان التخطيط الجيد .
- ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.



## ٤. التصنيف السيادي الخارجي لجمهورية مصر العربية:

قامت مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاثة بالإبقاء على تصنيف مصر الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ألقوا الضوء على مدى فعالية سياسات الحكومة المتبعة من أجل الحد من انتشار جائحة كورونا والتعامل الجدي والنشط مع تداعياتها الاقتصادية للحد من الآثار السلبية على المواطن المصري والإقتصاد القومي، وتصدرت مصر قوائم التصنيف حيث أن مصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و ١٠٪ من دول الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك، إليكم بعض ما جاء في تقارير مؤسسات التصنيف الائتماني:

عدد المراجعات السلبية حسب المناطق الجغرافية (١٥ بلد)



■ **الإبقاء على درجة التصنيف B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة فيتش (Fitch):** «إن تصنيف مصر واستقرار النظرة المستقبلية لاقتصادها مدعومان بالسجل القوي للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية ومازالت مستمرة خلال الآونة الأخيرة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المتبع، مما يعكس التزام الحكومة المصرية باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي».

■ **الإبقاء على درجة التصنيف B2 مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة موديز (Moody's):** «يعكس نظرة المؤسسة الإيجابية لمصادر ونقاط القوة التي استمدها الإقتصاد المصري من الإصلاحات وأهمها حدوث تحسن ملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل مما أدى إلى تعزيز القوة الاقتصادية المصرية وجعلها قادرة على مواجهة توابع جائحة كورونا الاقتصادية».

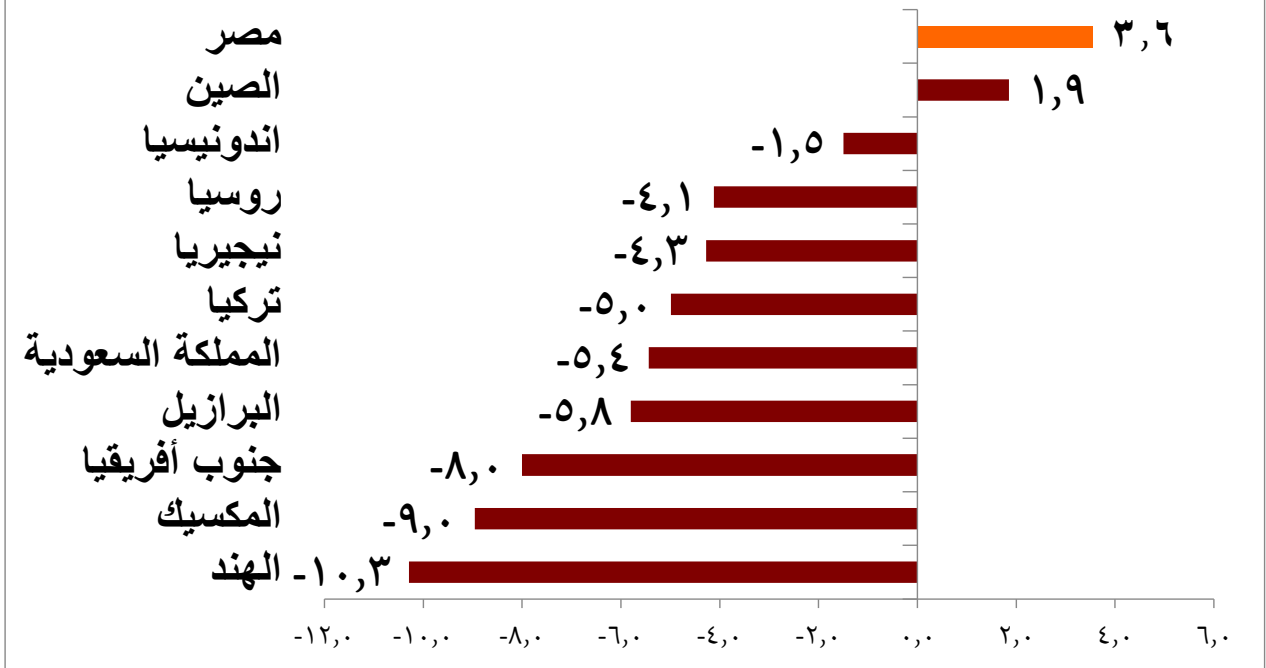
■ الإبقاء على درجة التصنيف B مع نظرة مستقبلية مستقرة عند مؤسسة ستاندرد  
أند بورز (S&P): «مجهودات الحكومة المصرية الحالية لتحسين بيئة الأعمال  
من خلال إصدار والعمل بقانون المشتريات العامة والعمل بآلية تخصيص  
الأراضي الصناعية وترويج ومساندة الصادرات المصرية وغيرها من  
المجهودات سيؤدي إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد المصري وهو ما  
سيجعله قادر على تخطي الأزمة الحالية».

ويعكس ذلك تأكيد من المؤسسات الدولية والمستثمرين على جدية الحكومة  
في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الإقتصادي المصري. وعلى الرغم من  
انكماش الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي ٤٠٪ عالمياً، فقد ظلت مصر أكبر  
متلقٍ للإستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا عام ٢٠١٩ و عام ٢٠٢٠.

وقد تحسن العجز التجاري لمصر بنسبة ٩٪ في النصف الأول من  
٢٠٢٠/٢٠٢١. ومع ارتفاع معدلات التجارة العالمية، فمن المفترض أن يسجل  
عجز الحساب الجاري تحسناً بحلول السنة المالية المقبلة.

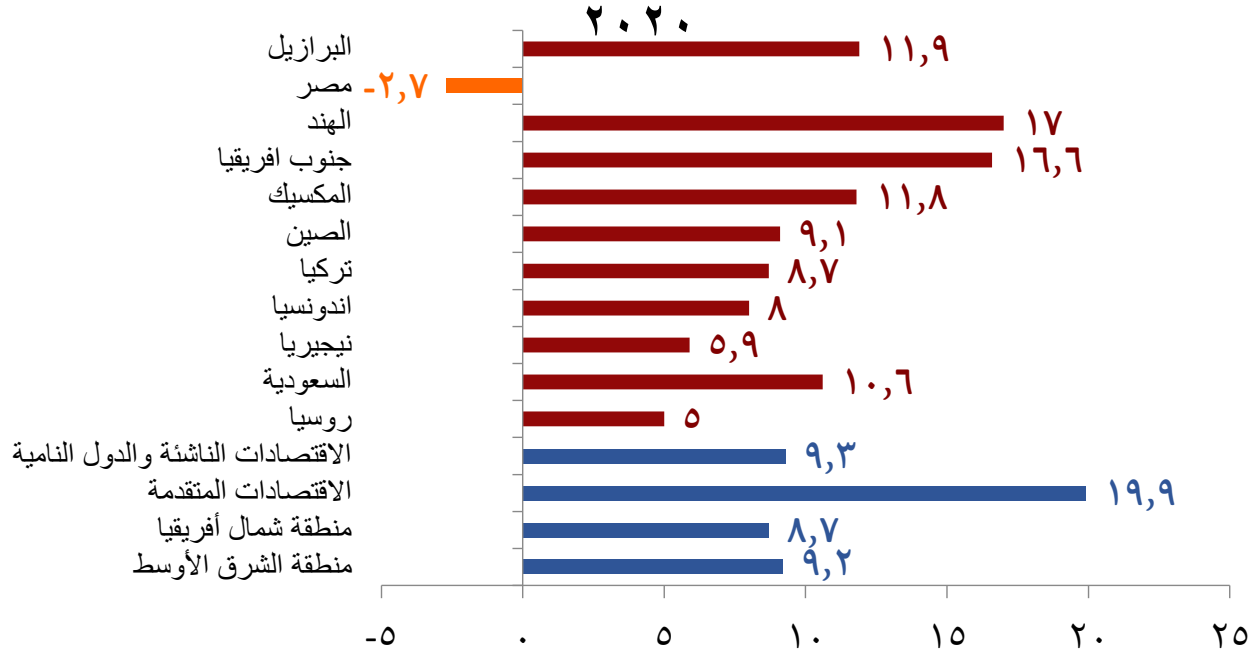
في عام ٢٠٢٠، كانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط  
 وإفريقيا التي حققت معدل نمو إيجابي أعلى من ٢٪ واستطاعت أن تحقق فائض  
 أولي وحافظت على المسار النزولي لمعدل الدين الحكومي ومن المتوقع أن تستمر  
 مصر في تحقيق زيادة في معدل النمو ليصل إلى ٥,٤٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢. وفي  
 ضوء ذلك، اليكم نعرض فيما يلي مقارنة بين الأداء الإقتصادي والمالي لجمهورية  
 مصر العربية وبعض الإقتصادات الصاعدة والنامية:

## معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



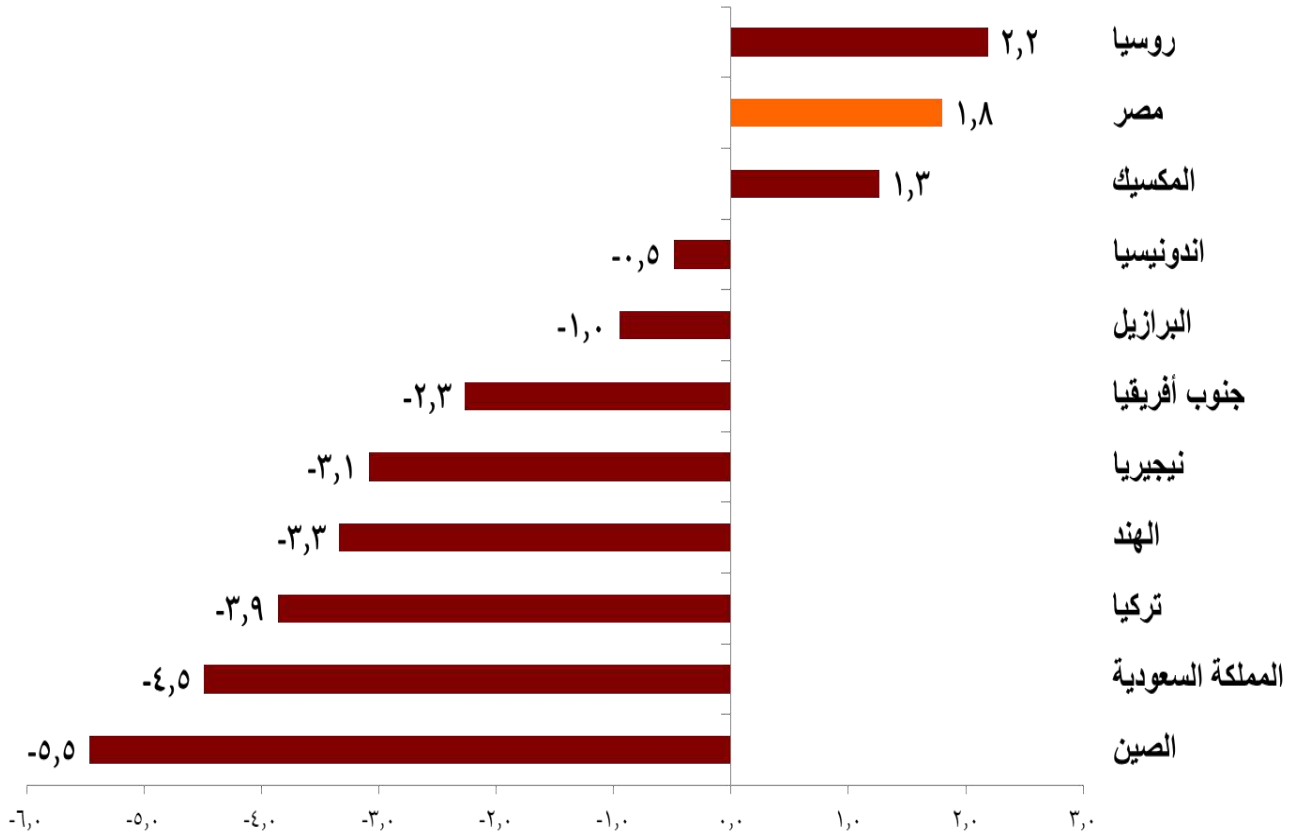
المصدر : صندوق النقد الدولي

## التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي خلال عام



المصدر : صندوق النقد الدولي

## الميزان الأولي للحكومة العامة (نسبة للناتج المحلي)



المصدر : صندوق النقد الدولي

## ثالثاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

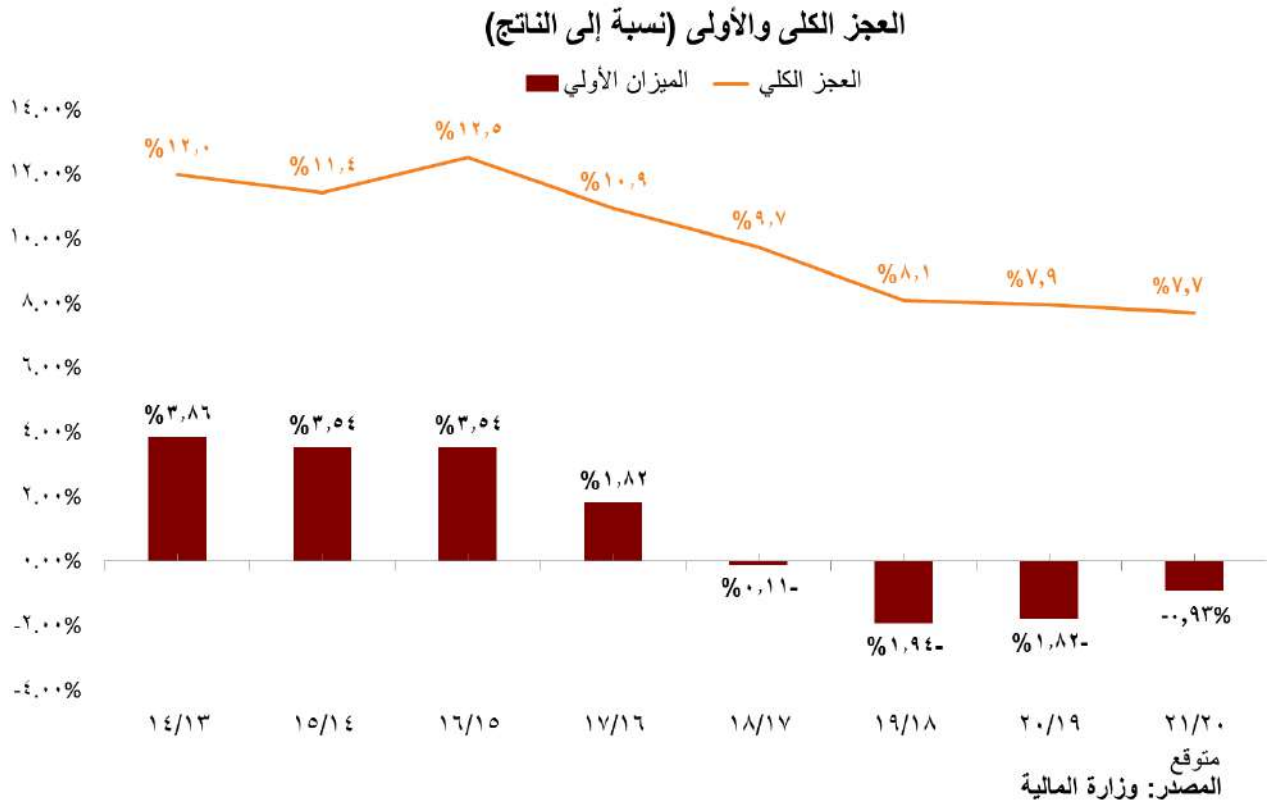
تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة إلى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الإقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الإجتماعية وتحسين جودة وكفاءة وإتاحة الخدمات الأساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفي هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة للنتائج المحلي الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي أقل من ٨٥٪ من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨٪ من الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٧. ولضمان تحقيق ذلك تستهدف السياسة المالية معاودة تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢,٠٪ بداية من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بفائض أولى بلغ ١,٨٪ من الناتج المحلي خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفائض أولى قدره ٢,٠٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار إصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.

## التقديرات المالية المحدثة المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

لقد أكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الإصلاح الاقتصادي والاستمرار في تنفيذ الإجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الإنحراف على الرغم من التداعيات الكبيرة والمؤثرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وإيرادات الموازنة. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنستهدف تحقيق فائض أولى مستدام يبلغ نحو ٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وخفض عجز الموازنة إلى ٧,٧٪ من الناتج والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين أجهزة الموازنة العامة عند ٨٩,٨٪ من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢١.



كما تستهدف الحكومة زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢١ ارتفاع ونمو جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسع الأولى من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٣,٥٪ لتحقق ٥٣٩ مليار جنيه مقابل نحو ٤٧٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق والتي سبقت فترة الجائحة. وتؤكد تلك النتائج على نجاح جهود وزارة المالية في تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبي وكذلك العمل على تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

كما يستهدف برنامج الإصلاح المالي الإستمرار تدريجياً في خفض معدلات نمو الإنفاق العام ليبلغ نحو ١٢,٥٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠ كنتيجة لاستمرار جهود إصلاح هيكل الإنفاق والحد من زيادة أعباء فاتورة خدمة الدين. كما نتوقع أن يحقق العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ استمرار النمو الجيد لفاتورة الأجور لتصل نسبتها للناتج المحلي إلى ٥,١٪ من الناتج المحلي.

كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٣,٠٪ لتصل إلى ٨٢,٨ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدي (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) في ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨٪ مقارنة بما كان سائداً في بداية ٢٠١٧/٢٠١٨. كما أنه من المتوقع أن تشهد الإستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٢٣٢ مليار جنيه، منها نحو ١٧٧ مليار جنيه إستثمارات ممولة بعجز (إقتراض حكومي) بمعدل نمو سنوي سيبلغ ٣٣,٤٪. كما أنه من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢١٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الإهتمام بتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات وكذلك زيادة الإنفاق على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية لتلبية إحتياجات المواطنين خاصة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا.

## تطور حصيلة الإيرادات العامة

(مليون جنيه)

٢٠٢١/٢٠ تقديري	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	
١,١١٧,١٣٠	٩٧٥,٤٢٩	٩٤١,٩١٠	٨٢١,١٣٤	٦٥٩,١٨٤	إجمالي الإيرادات العامة
%١٤,٥	%٣,٦	%١٤,٧	%٢٤,٦	%٣٤,١	معدل النمو %
٨٣٠,٧٨٤	٧٣٩,٦٣٢	٧٣٦,١٢١	٦٢٩,٣٠٢	٤٦٢,٠٠٧	الإيرادات الضريبية
%١٢,٣	%٠,٥	%١٧,٠	%٣٦,٢	%٣١,١	معدل النمو %
٢,٢٠٩	٥,٢٦٣	٢,٦٠٩	٣,١٩٤	١٧,٦٨٣	المنح
%٥٨,٠-	%١٠١,٨	%١٨,٣-	%٨١,٩-	%٣٩٩,١	معدل النمو %
٢٨٤,١٣٧	٢٣٠,٥٣٤	٢٠٣,١٨١	١٨٨,٦٣٩	١٧٩,٤٩٤	الإيرادات الأخرى
%٢٣,٣	%١٣,٥	%٧,٧	%٥,١	%٣٢,٣	معدل النمو %

## تطور المصروفات العامة

(مليون جنيه)

٢٠٢١/٢٠ تقديري	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	
١,٦١٤,٣١٢	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٢٤٤,٤٠٨	١,٠٣١,٩٤١	إجمالي المصروفات العامة
%١٢,٥	%٤,٧	%١٠,١	%٢٠,٦	%٢٦,٢	معدل النمو (%)
٣٢٤,٠٠٠,٠	٢٨٨,٧٧٣,٢	٢٦٦,٠٩١,١	٢٤٠,٠٥٣,٩	٢٢٥,٥١٢,٦	أجور وتعويضات العاملين
%١٢,٢	%٨,٥	%١٠,٨	%٦,٤	%٥,٥	معدل النمو %
٨٤,٢٥٦,٠	٦٩,٨٧٠,٩	٦٢,٣٦٥,٤	٥٣,٠٨٨,٤	٤٢,٤٥٠,١	شراء السلع والخدمات
%٢٠,٦	%١٢,٠	%١٧,٥	%٢٥,١	%١٩,٠	معدل النمو %
٥٦٦,٠٠٠	٥٦٨,٤٢١	٥٣٣,٠٤٥	٤٣٧,٤٤٨	٣١٦,٦٠٢	مدفوعات الفوائد
%٠,٤-	%٦,٦	%٢١,٩	%٣٨,٢	%٢٩,٩	معدل النمو %
٣٠٥,٣٤٥	٢٢٩,٢١٤	٢٨٧,٤٦٢	٣٢٩,٣٧٩	٢٧٦,٧١٩	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
%٣٣,٢	%٢٠,٣-	%١٢,٢-	%١٩,٠	%٣٧,٧	معدل النمو %
١٠٢,٩٢٢	٨٦,٨٠٣	٧٧,٥٦٥	٧٤,٧٥٨	٦١,٥١٧	المصروفات الأخرى
%١٨,٦	%١١,٩	%٣,٨	%٢١,٥	%١٢,٨	معدل النمو %
٢٣١,٧٨٩	١٩١,٦٤٢	١٤٣,٣٤٢	١٠٩,٦٨٠	١٠٩,١٤١	الاستثمارات
%٢٠,٩	%٣٣,٧	%٣٠,٧	%٠,٥	%٥٧,٦	معدل النمو %



## رابعاً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

على الرغم من أن الإقتصاد المصري أصبح أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الإقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، إلا أن تغير الافتراضات والمؤشرات الإقتصادية والمالية واستمرار حالة عدم اليقين السائدة يتولد عنها صعوبة كبيرة في وضع تصور يقيني لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق .

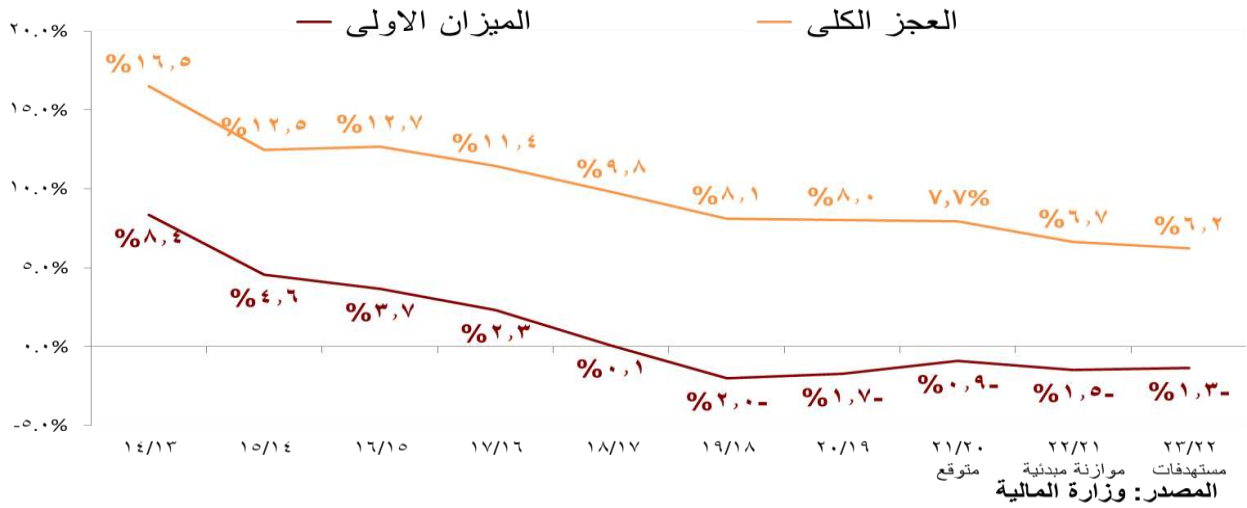
لذلك تستهدف وزارة المالية في ضوء المؤشرات الفعلية والتقديرات المحدثة والمتاحة لأداء الإقتصاد القومي الإستمرار في تحقيق نسبة معدل دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠٢٢، وهو ما يتطلب تحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي، وبافتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٥,٤٪ وهو ما تم تقديره وقت إعداد وتقديم الموازنة إلى مجلسكم الموقر. وستسمح تلك التقديرات في خفض العجز الكلي للموازنة إلى ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من ٧,٧٪ متوقع بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وعجز كلي بلغ ١٢,٥٪ من الناتج في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦. وتؤكد تلك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر الاستمرار في تحقيق تحسن في مؤشرات أداء المالية العامة إستكمالاً لما تم تحقيقه بشكل اتسم بالإستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الأعوام القادمة ومع إنحسار وباء كورونا وأثاره السلبية الإستمرار في جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادي فضلاً عن المساهمة في خفض التدريجي لأعباء خدمة دين أجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة إلى إجمالي مصروفات و إيرادات الموازنة.

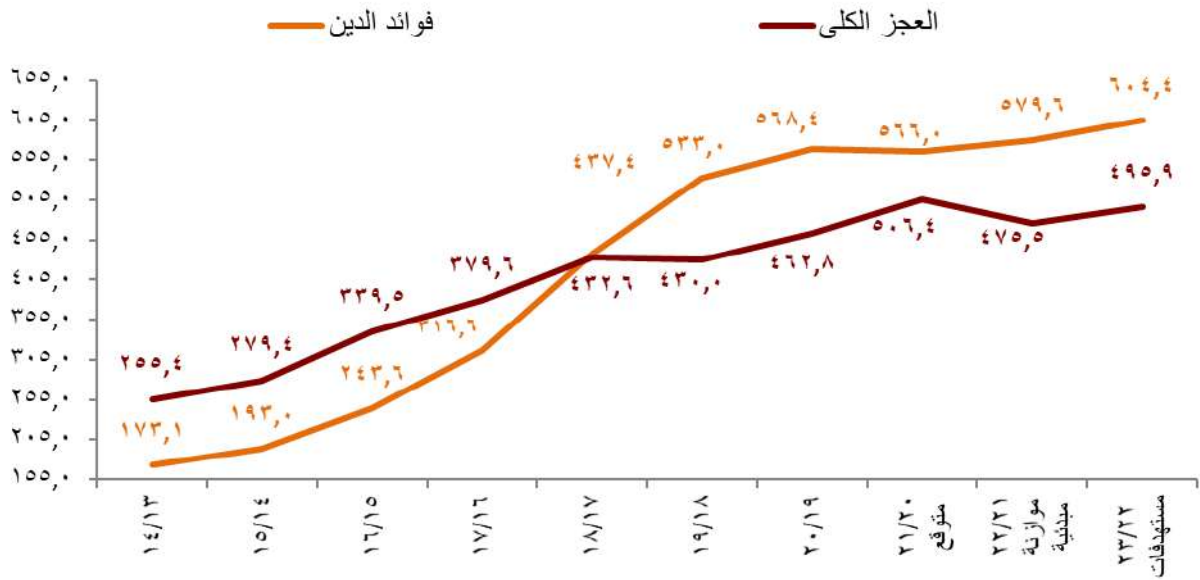
ويوضح الشكل التالي تطور العجز الكلي والميزان الأولي ودين

أجهزة الموازنة:

## العجز الكلي والميزان الأولي (بدون المنح) (% إلى الناتج)



## تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)



## مستهدفات العجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

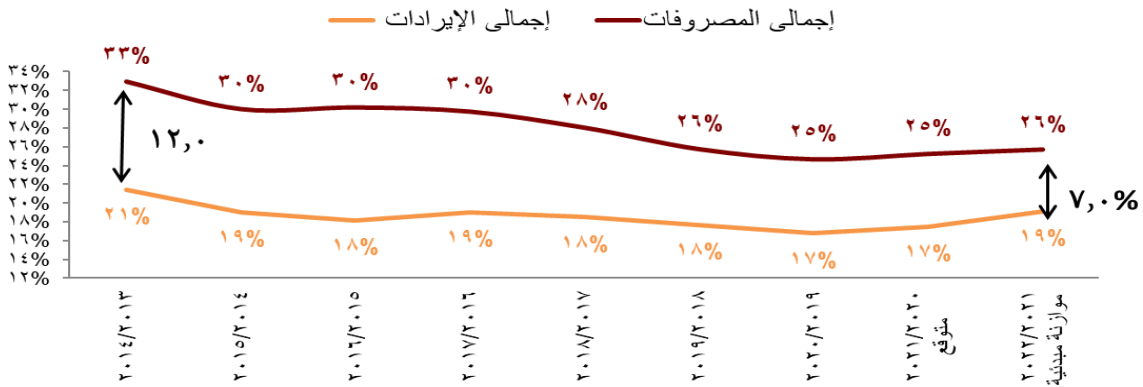
مليار جنيه

٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديري	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	
١,٣٦٥,٢	١,١١٧,١	٩٧٥,٤	٩٤١,٩	٨٢١,١	٦٥٩,٢	٤٩١,٥	إجمالي الإيرادات
%٢٢,٢	%١٤,٥	%٣,٢	%١٤,٧	%٢٤,٦	%٣٤,١	%٥,٦	معدل النمو (%)
٩٨٣,٠	٨٣٠,٨	٧٣٩,٦	٧٣٦,١	٦٢٩,٣	٤٦٢,٠	٣٥٢,٣	الضرائب
٣٨٢,٢	٢٨٦,٣	٢٣٥,٨	٢٠٥,٨	١٩١,٨	١٩٧,٢	١٣٩,٢	إيرادات غير ضريبية
١,٨٣٧,٧	١,٦١٤,٣	١,٤٣٤,٧	١,٣٦٩,٩	١,٢٤٤,٤	١,٠٣١,٩	٨١٧,٨	إجمالي المصروفات
%١٣,٨	%١٣,٥	%٤,٧	%١٠,١	%٢١	%٢٦	%١٢	معدل النمو (%)
٤٧٥,٥	٥٠٦,٤	٤٦٢,٨	٤٣٠,٠	٤٣٢,٦	٣٧٩,٦	٣٣٩,٥	العجز الكلي المستهدف
%٦,٧	%٧,٧	%٨,٠	%٨,١	%٦,٧	%١٠,٦	%١٢,٥	نسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
-١٠٤,١	-٥٩,٦	-١٠٥,٦	-١٠٣,١	-٤,٩	٦٣,٠	٩٥,٩	العجز أو الفائض الأولي المستهدف
%١,٥	%٠,٦	%١,٨	%١,٦	%٠,١	%١,٨	%٣,٥	نسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية

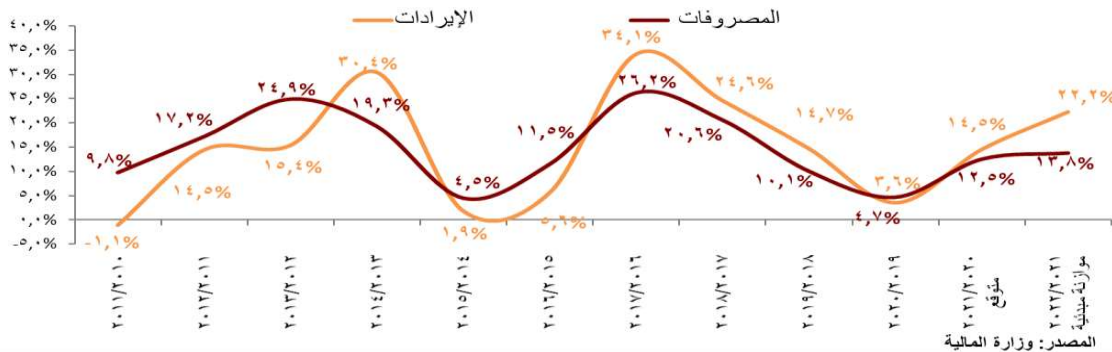
ويوضح الشكل التالي تحسن مؤشرات المالية العامة والتي ترجع إلى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم في خفض الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وفي تحقيق فائض أولى بالموازنة وفي خفض معدلات العجز الكلي. كما ساهمت الإجراءات والإصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي في تحسن أوضاع المالية العامة.

تطور نسبة الإيرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)



المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوي)



المصدر: وزارة المالية

## أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الإلتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والإستثمار في العنصر البشري من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

### الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١. الاستمرار في جهود الحفاظ على الإستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الإقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧٪ من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة عند ٨٩,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي مع نهاية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٢. الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الإقتصادي ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق.

٣. نستهدف دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية.

٤. تبنى مبادرات تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.
٥. يتضمن مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢,١ مليار جنيه لإستكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع، ليصبح إجمالي ما تم تخصيصه منذ العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وحتى نهاية يونيه ٢٠٢٢ نحو ١٧,٥ مليار جنيه وذلك لتأهيل ٧٠٠٠ كم<sup>٢</sup> ويساعد هذا المشروع القومي على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبه وتحقيق العدالة في توزيع المياه وتوفير نحو ٥,٠ مليار م<sup>٣</sup> سنوياً.
٦. الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والإستخدامات.
٧. التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.
٨. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات والتمويل وزيادة تنافسية وتنوع الإقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الإقتصاد المصري دولياً.
٩. تهيئة مناخ الإستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.
١٠. التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة للحفاظ على بل وتحسين درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الإقتصاد المصري في التقارير الدولية.

## أهم الإصلاحات والإنجازات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

- يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة مخصصات الباب الأول " الأجور وتعويضات العاملين " بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بالتقديرات المتوقعة للعام الحالي لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول العاملين بأجهزة الموازنة ومع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم. كما تتضمن الموازنة المخصصات المالية الكافية لمنح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما تستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٣% لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم إعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- كما يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الإستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة.
- ويتضمن مشروع الموازنة أيضاً مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه مقابل نحو ٨٢,٧ مليار جنيه فاتورة دعم السلع التموينية المقدرة للعام المالي الحالي. كما تعكس تقديرات الموازنة وجود مخصصات بقيمة ١٩ مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٣,٦ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار جنيه تمويل من الخزنة ضمن الباب السادس ونحو ١٤٨ مليار تمويل ذاتي، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليار جنيه مساهمات لهيئات اقتصادية لتمويل موازنتها الاستثمارية وذلك بهدف الإسراع في تنفيذ المشروعات القومية المستهدفة وتحسين البنية التحتية ودفع النشاط الاقتصادي.
- زيادة المخصصات الإستثمارية للصحة والتعليم بشكل كبير مع التركيز على تحسين البنية التحتية للقرى الريفية المستهدفة ضمن المرحلة الأولى لمبادرة الريف المصري.
- تستهدف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري من خلال إعادة توجيه مخصصات بالموازنة بنحو ٧٥ مليار سنوياً (من خلال اعتمادات الموارد الإستثمارية) جنيه لتمويل هذا المشروع.
- تتضمن الموازنة مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وبما يسمح بسداد جميع المبالغ المستحقة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات من دعم الدولة للمصدرين .
- كما تتضمن الموازنة نحو ٠,٥ مليار جنيه تمويل جديد للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية.
- استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلاً من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبتروك والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ١٠ مليار جنيه (حسب الإستهلاك الفعلي).
- تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة ميكروباص وملاكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.
- إستكمال منظومة التأمين الصحي الشامل لتغطي محافظات الأقصر والإسماعلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونتهم والتدريب العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.

## الإيرادات العامة:

### الضرائب العامة:

تستهدف الحكومة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ استمرار استهداف تعزيز ارتباط إيرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ زيادة قدرها ١٨,٣٪ مقارنةً بالتقديرات المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويعكس ذلك في الأساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى تطبيق إجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية في مصر. وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزي والبتروول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٩,١٪ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٢٩٧,١ مليار جنيه وذلك في ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة لكافة الإجراءات الضريبية والتحصيل الإلكتروني. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الأداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات إضافية بشكل سليم والتحسين التدريجي في أداء الاقتصاد المصري في أعقاب جائحة كورونا، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ١٧,٢٪ عن التقديرات المتوقعة للعام المالي السابق ٢٠٢١/٢٠٢٠، لتصل الحصيلة إلى ٤٤٩,٦ مليار جنيه.

## الضرائب العقارية:

من المتوقع أن تحقق حصيلته نحو ٥,٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ما يمثل نحو ٠,٠٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي هذه الحصيلته المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى التوسع في العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله في ابريل ٢٠١٧.

## الضرائب الجمركية:

من المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلته بنحو ١٢,٣٪ مقارنة بالناتج المتوقعة للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل الى ٤٢,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١. ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام في التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية في منظومة الجمارك:

➤ تفعيل قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى معالجة سلبيات التشريع السابق، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتوافق مع الممارسات العالمية وتحقيق التزامات مصر الدولية واعتماد مستحداثات التجارة الدولية، وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

➤ تعديل فئات التعريفات الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج لتشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، وضمان التوافق مع التزامات مصر بمنظمة التجارة العالمية.



➤ تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتي كان من أهمها:

■ مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات فى المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية. وقد قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً فى مراحل تنفيذ هذا المشروع حيث تم توريد ٨٧ جهاز فحص متنوع للأفراد والأمتعة والبضائع، وأجهزة كشف عن المتفجرات والمخدرات وجميعها تم توزيعها على المنافذ الجمركية على مستوى الجمهورية وتشغيلها. كما تم تقدير الاحتياجات المستقبلية للمراحل التالية بـ ٩٩ جهازاً تم التعاقد على توريدها خلال الفترة المقبلة.

■ مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذى يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادي (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥% تقريباً من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.

■ مشروع نظام الفاعل الاقتصادي المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات فى التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتنفيذ نظام الإفراج المسبق علي معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة فى مجال الاستيراد، وفى مجال التصدير، وفى مجال التخليص الجمركي.

■ مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول للموانئ المصرية، ونظام إدارة المخاطر، ونظام الإفراج المسبق، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحي مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

## أهم إجراءات الإصلاح المؤسسي والإداري والهيكلية للمنظومة الضريبية:

- ✓ فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة ضرائب الدخل والقيمة المضافة، فقد تم إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة من خلال ميكنة الإجراءات الضريبية بالكامل.
- ✓ وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحدة الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.
- ✓ كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية العديد من مشروعات التطوير والميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية. وتتمثل أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية فيما يلي:
  - مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب والذي تم العمل به منذ عام ٢٠١٨.
  - مشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية.
  - مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر والذي بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠
  - مشروع الفاتورة الإلكترونية الذي تم تطبيقه بشكل تجريبي على عدد من الشركات في نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠
  - مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذي تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠
  - مشروع مراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية.
  - مشروع ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي والذي يستهدف سرعة البت في ملفات الطعون الضريبية.
- ✓ أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية، فقد تم تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة، وبالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ الذي يستهدف تشجيع الاستثمار والتنمية الصناعية من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبنية مثل ما تم بالنسبة لقطاع السياحة من إسقاط الضريبة العقارية عن القطاع لمدة عام ونصف.
- ✓ وكان للجانب التكنولوجي نصيب في عملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحة الضرائب العقارية، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:
  - مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للممولين.
  - مشروع الحصر المممكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية، وتصميم الكشوف الرسمي المممكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.
  - مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق المممكن تيسيراً على المواطنين وطالبي الخدمة.

وبالرغم من أن كافة تلك الإصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار بالتاكيد الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والظروف العالمية بسبب تداعيات الجائحة حيث قامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتي تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الاكثر تضرراً بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات مع زيادة حد الاعفاء من الضريبة واستحداث فئة ضريبية مخفضة بقيمة ٢,٥٪ لاصحاب الدخل السنوى الاقل من ٣٠ الف جنيه، بالإضافة إلى استهداف اجراءات أخرى من شأنها التصدي للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والحفاظ على الاوضاع الاقتصادية للمواطن المصري، وأيضاً تأجيل وتقسيط واسقاط أنواع من الضرائب والغرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على قطاعات من الاقتصاد القومى لمساندة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل الآثار السلبية لجائحة كورونا على تلك القطاعات.

## الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية ولكنها قائمة في الأساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستنداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية لشركات الدولة.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

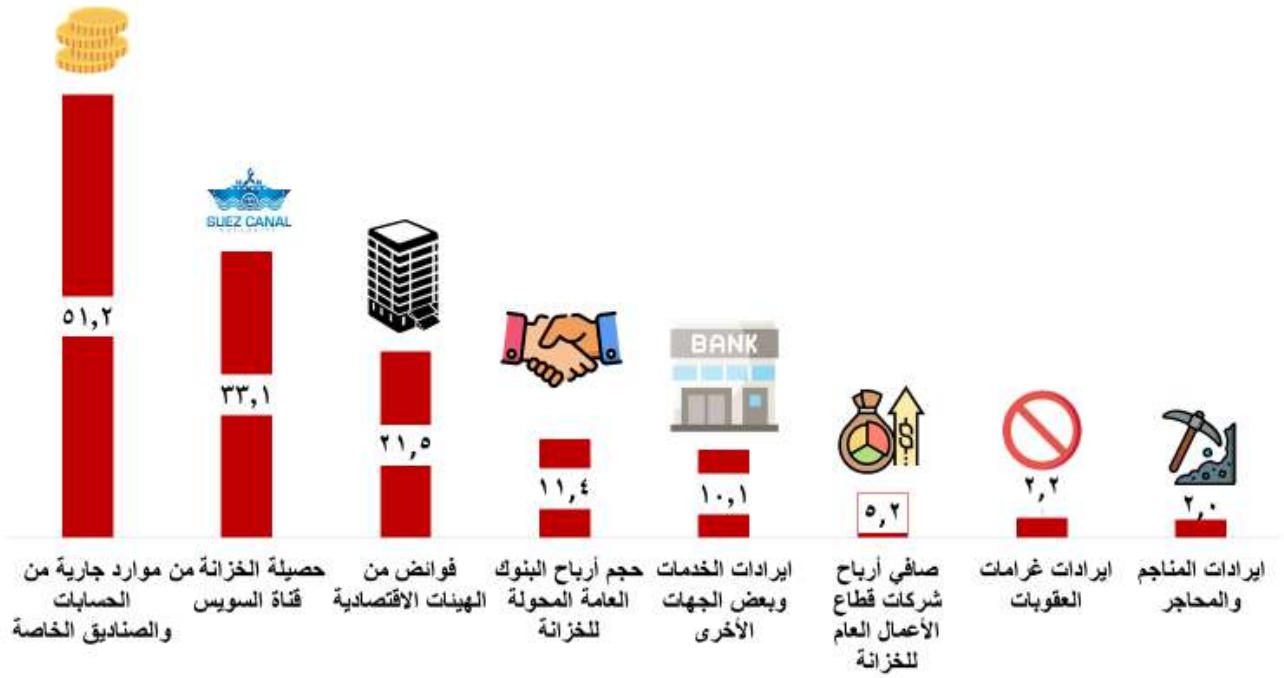
وتستهدف الموازنة تحصيل إيرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٣٨٠,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ومن أهم تلك الإيرادات:

✓ استهداف تحصيل نحو ٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

✓ استهداف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض هيئة قناة السويس المحول للخزانة.

✓ استهداف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

## أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: وزارة المالية

وفي هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزنة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة ونظراً لأهميتها كمحور اساسى ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري والتي تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، وهو ما سيساهم في خفض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير إيجابياً على جهود خفض عجز الموازنة وخفض تكلفة الاقتراض وايجاد حيز مالي إضافي للموازنة، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزنة لأية إيرادات من البنك المركزي.

## أهم الإصلاحات الهيكلية المالية:

- ✓ **استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط**
  - وافق مجلس الوزراء على استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ والتي تستهدف زيادة الإيرادات العامة وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية. هذا وتعتمد الاستراتيجية على الإصلاحات المؤسسية المخطط لها من قبل الحكومة المصرية لرفع درجة الالتزام الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية بهدف إعادة هيكلة العملية الضريبية لضمان رفع كفاءة التحصيل. هذا وتتضمن أيضا تعزيز نظام إدارة المخاطر لتعزيز كفاءة تحصيل الضرائب. والجدير بالذكر وبالرغم من التحديات الناتجة عن أزمة انتشار فيروس كورونا، إلا أن الحكومة المصرية قامت بتطبيق وتنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والهيكلية التي تضمنتها النسخة الحالية من الاستراتيجية خلال العام الحالي.

### ✓ إدارة الدين العام

- التزام الحكومة باستعادة المسار النزولي للدين العام ومواصلة الجهود لاحتواء وخفض الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.
- إنتم الحكومة المصرية بأن لا تقل نسبة صافي الإصدارات ذات استحقاقات طويلة الأجل عن ٧٠ بالمائة من إجمالي الإصدارات في خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لمواصلة الجهود المبذولة لإطالة عمر الدين بهدف تقليل الاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.
- تم الالتزام بمستهدفات تطويل عمر الدين وإصدار سندات طويلة المدى بنسبة بلغت ١٠٠% خلال الشهور التسع الأولى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم تحديث استراتيجية الدين على المدى المتوسط في ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع البنك الدولي بما يحقق خفض كبير في صافي الاحتياجات التمويلية خلال خمس سنوات.
- جرى الانتهاء من إعداد المنظومة اللازمة وتحقيق جميع الالتزامات المطلوبة من وزارة المالية لجعل الدين بالعملة المحلية مؤهل للتسوية من خلال Euroclear بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٢١.

### ✓ رفع كفاءة إدارة المالية العامة (PFM)

- تم الانتهاء من إعداد قانون جديد لإدارة المالية العامة وقدم إلى مجلس النواب بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف تعزيز عملية إعداد الموازنة العامة، حيث يشمل القانون عدد من الإصلاحات الهامة يأتي على رأسها وضع بند المسؤولية المالية لتوجيه سياسة المالية الكلية، إعداد إطار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لإعداد الموازنة على المدى المتوسط، العناصر الرئيسية لدورة إعداد الموازنة العامة، الحد الأدنى من محتويات وثائق الموازنة العامة، أحكام بشأن إعادة تخصيص الاحتياطات والاعتمادات الإضافية، قواعد محاسبة لجميع الكيانات الموازنية والهيئات الاقتصادية.

### ✓ تحديث تقرير المخاطر المالية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

- تم استقبال بعثة فنية من خبراء صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر ٢٠٢٠ لصياغة التقرير وجرى الانتهاء منه بحلول مايو ٢٠٢١ لاعتمادة ونشره وذلك لتحسين إدارة المالية العامة وتعزيز عملية إعداد الموازنة العامة.

### ✓ تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية

- الانتهاء من إجراء الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام بالموازنة على بنود الحماية الاجتماعية بمساعدة البنك الدولي والاتفاق على خطة وآلية العمل والمخرجات بين وزارتي التضامن والمالية بحلول إبريل ٢٠٢١ وذلك لرفع كفاءة الإنفاق المخصص لمجال وبرامج الحماية الاجتماعية. هذا وسوف تلتزم الحكومة باستكمال الدراسة الخاصة بمراجعة الإنفاق العام لكل من بنود الصحة والتعليم خلال السنوات القادمة.

## الإصلاحات الهيكلية العامة:

### ✓ تعزيز الشفافية لقطاع الشركات المملوكة للدولة

- استمرار نشر التقرير المحدث للشركات المملوكة للدولة بحيث يتضمن المعلومات المالية التفصيلية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لجميع الشركات المملوكة للدولة وتقريرًا مشابهًا، ولكن منفصلاً عن الهيئات الاقتصادية وذلك في إطار مواصلة الحكومة تعزيز الشفافية في إدارة عمليات الشركات المملوكة للدولة (SOEs).
- موافقة مجلس النواب الموقر على مشروع قانون الجمارك الجديد والذي يستهدف تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة التجارة بالإضافة إلى الحد من الحواجز غير الجمركية فيما يتعلق بفحص الشحنات ومتطلبات التوثيق وتقييم البضائع والتسجيل الإلزامي لمصنعي البضائع المستوردة.

### ✓ تعزيز المنافسة

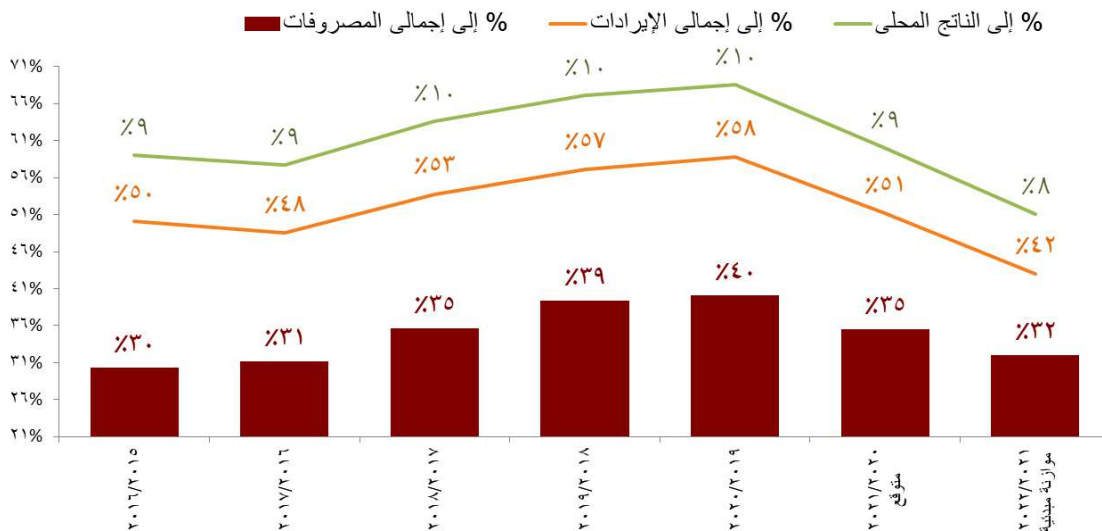
- تقديم تعديلات إضافية لمشروع قانون المنافسة المصري تتعلق بسلطة جهاز حماية المنافسة للتدقيق في عمليات الاندماج والاستحواذ إلى البرلمان في ديسمبر ٢٠٢٠ حيث يشمل التعديلات الإضافية التالية:
  ١. تعزيز الأحكام التي تمكن جهاز حماية المنافسة من تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً لمعايير محددة؛
  ٢. تعزيز أحكام لضمان حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة ضد أشكال معينة من الاستحواذ،
  ٣. إضافة تدابير تهدف إلى ضمان مراجعة شفافة ومحيدة تحترم حقوق جميع الأطراف،
  ٤. إضافة أحكام تمكن الشركات من مطالبة جهاز حماية المستهلك بإصدار آراء متخصصة حول التأثير التنافسي لبعض اللوائح والقوانين العامة.

## الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الإيرادات العامة سواء الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى لتكون ٨٩,٨% فى يونيو ٢٠٢١ و ٨٩,٥% فى يونيو ٢٠٢٢ بالمقارنة بنسبة ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٢٥٨,١ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ١,٥% من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى.

وهذا على الرغم من تحقيق عجز كلى سنوى وتمويل الزيادة الكبيرة جداً فى الإنفاق على الاستثمارات العامة لتحسين البنية التحتية وشبكات الطرق والكبارى والأنفاق وشبكة المواصلات ومشاريع الكهرباء والمياه والصرف الصحى وهو ما يؤثر على القيمة المطلقة لحجم الدين وتكلفة خدمته، إلا أن وزارة المالية قد نجحت فى تحقيق نسبة مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الأجمالى وكنسبة من إجمالى المصروفات وكنسبة من إجمالى الإيرادات كما يبين الشكل البيانى التالى:

مدفوعات الفوائد (نسبة إلى المصروفات والإيرادات)





## المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٥% من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢,٠% من الناتج المحلى فى المدى المتوسط.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو امر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط وخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رخيص العيش المدعوم والتوسع في برنامج تكافل وكرامة وايضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على إستكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

كما يعكس مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتي تبلغ ١٢٥٨,١ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ موازنة الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية والبشرية والاصلاح الهيكلي من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومساندة المشروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٦,٧% من الناتج المحلي وتحقيق فائض اولي قدره ١,٥% من الناتج المحلي.

٤. الاستثمار في توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة (الممولة بعجز الخزنة العامة) بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ٢١٠ مليار جنيه مقابل ١٧٧ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠٢١ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٣٣%، ليصل إجمالي الإستثمارات إلى ٣٥٨,٠ مليار جنيه (لكافة مصادر التمويل) مقابل تقديرات متوقعة بموازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ تبلغ نحو ٢٣٢,٠ مليار جنيه بنسبة نمو ٥٤% كما تم تخصيص ٧,٨ مليار جنيه بمشروع الموازنة لتمويل مبادرات الإسكان الاجتماعي منها مبلغ ٤,١ مليار جنيه قيمة الدعم النقدي للوحدات السكنية ومبلغ ٣,٧ مليار جنيه قيمة دعم توصيل المرافق لتلك الوحدات، وتوفير ٣,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل لعدد ١,٢ مليون وحدة سكنية.

٥. كما تستهدف لمساندة النشاط الاقتصادي ولزيادة القدرة التنافسية لمنشآتنا الصناعية والتصديرية استمرار تمويل المبادرات التالية: (١) تحمل الخزنة اعباء خفض وتوحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند ٤,٥ دولار لكل وحدة حرارية لمساندة المصانع وزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة الى خفض اسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية على الجهد الفائق والعالي والمتوسط (داخل وخارج اوقات الذروة) بقيمة ١٠ قروش على كل كيلو وات بتكلفة سنوية تقديرية بقيمة ١٠ مليار جنيه (٢) التزام الحكومة برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنموية الصادرات.

### مساندة النشاط الإقتصادي خاصة قطاعي الصناعة والتصدير (أهم المبادرات والبرامج)

ستتحمل وزارة المالية ٦,٠ مليار جنيه خلال العام المالي القادم في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدي لمتأخرات المصدرين، ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدي للمصدرين نحو ٢١-٢٥ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,٠ مليار جنيه لتمويل الجزء الخاص بالسنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠% من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

٦. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصصات الاجور الى ٣٦١ مليار جنيه مقابل ٣٢٤ مليار جنيه تقديرات محدثة لختامى العام السابق وبزيادة ٣٧ مليار جنيه عن التقديرات المحدثة للعام السابق وذلك لتمويل مبادرات تحسين دخول كافة العاملين وموظفى الجهاز الإداري للدولة من خلال الاتى:

- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً ودون حد أقصى وبزيادة نسبة العلاوة عما تقرر فى السنوات السابقة .
- منح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة خاصة بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسى فى ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهاً شهرياً ودون حد أقصى، وليس ١٠٪ كما هو معتاد كل عام.
- تحسين دخول الموظفين والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال اقرار حافز شهر اضافى بفئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه الى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- تمويل حركة الترقية للمستوفين اشتراطات الترقية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
- مراعاة تكلفة تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ بمنح المعلمين حزمة من المزايا المالية ممثلة فى زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة الإمتحانات بالإضافة لاستفادة الإداريين من مكافأة الإمتحانات بتكلفة مالية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً فضلاً عن إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونتهم.
- استكمال تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الاطفال والصف الاول والثانى والثالث والرابع الابتدائى (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) فى موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١,٠ مليار جنيه إضافية عما هو مدرج والبالغ ١,٥ مليار جنيه لتصبح إجمالى المبالغ المخصصة لهذا الغرض ٢,٥ مليار جنيه.

٧. توفير المخصصات المالية لسداد التزامات الخزانة بالكامل لصالح صناديق المعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتي ستسمح بتمويل زيادة المعاشات بـ ١٣% اعتباراً من أول يوليو القادم وبشكل سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم. وتجدر الإشارة الى ان الخزانة تحملت التكلفة المالية للفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الاجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠% من العلاوات الخاصة غير المنظمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والتي بلغت تكلفتها للعام المالي الحالي نحو ٣٥ مليار جنيه وسوف تستمر تكلفتها السنوية في حدود ٨ مليار جنيه تتزايد سنوياً.

٨. ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٢٧٥,٦ مليار جنيه بزيادة ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل الى ٢٥٦ مليار جنيه، والتعليم العالي والجامعي بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل الى ١٣٢ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل الى ٦٤ مليار جنيه.

وقد تم زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٠,٧ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموزانة ٢٠٠ مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي ومبلغ ٥٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.

هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.

٩. نستهدف زيادة مخصصات الاغذية بالموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) الى ٦,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٣٥,٥% عن النتائج المتوقعة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، ومخصصات الادوية الى ١٣,١ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ١١,٠%، ومخصصات المياة الى ٢,٣ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢%، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٤,٨ مليار جنيه وذلك كله لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات، وكذلك لتحمل الخزانة اعباء بعض هذه الخدمات عن الفئات غير القادرة.

١٠. وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ٨٧,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. كما سيتم ضخ ٧٥ مليار جنيه لتمويل مبادرة تطوير القرى الريفية وبما يحقق نقلة نوعية وشاملة فى مستوى الخدمات وجودى الحياة لكافة سكان الريف المصرى. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعى، والدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ١٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢.

١١. تستهدف وزارة المالية تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، ومع بدء انخفاض أسعار الفائدة محلياً أصبح هناك إمكانية أكبر فى التوسع فى استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلى والخارجى بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر إعادة تمويل المديونية القائمة.

١٢. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع فى تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والأداء على موازنتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الاعوام القادمة.

## التعليم والصحة

تضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مجموعة من المزايا المالية لبعض القطاعات الوظيفية الحيوية خاصة العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي)، وكذلك العاملين بقطاع الصحة. وتتمثل مجموعة المزايا المالية المقررة للعاملين بهذين القطاعين فيما يلي:

### أولاً: التعليم ما قبل الجامعي:

- ١- مراعاة زيادة حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي بالتعليم العام والأزهر والسابق اعتماد مبلغ ١,٥ مليار جنيه له للمراحل السنوية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي) بتكلفة إضافية قدرها ١,٠ مليار جنيه لإضافة الصف الرابع الابتدائي لتصل التكلفة الكلية مبلغ ٢,٥ مليار جنيه. ومن المقدر أن تصل متوسط إستفادة المعلم إلى نحو ٦٧٠ جنيه شهرياً (صافي إستفادة بنحو ٥٥٠ جنيه شهرياً).
- ٢- تطبيق القانون رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٠ على المخاطبين بقانون التعليم وكذلك التعليم الأزهرى والهيئات التي يشملها والإداريين بقطاع التعليم قبل الجامعي سواء بالتعليم العام والتعليم الأزهرى وذلك من خلال زيادة بدل المعلم، حافز الأداء، مكافأة إمتحانات النقل مع تقرير حافز للإدارة المدرسية وذلك بتكلفة مالية كلية قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً وتشمل معلمى التربية والتعليم والتعليم العام والأزهر الشريف.
- ٣- جدير بالذكر أن إستفادة العاملين بقطاعي التعليم والصحة من المزايا المقررة لهم بالإضافة لما هو مقرر لجموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

### ثانياً: التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي:

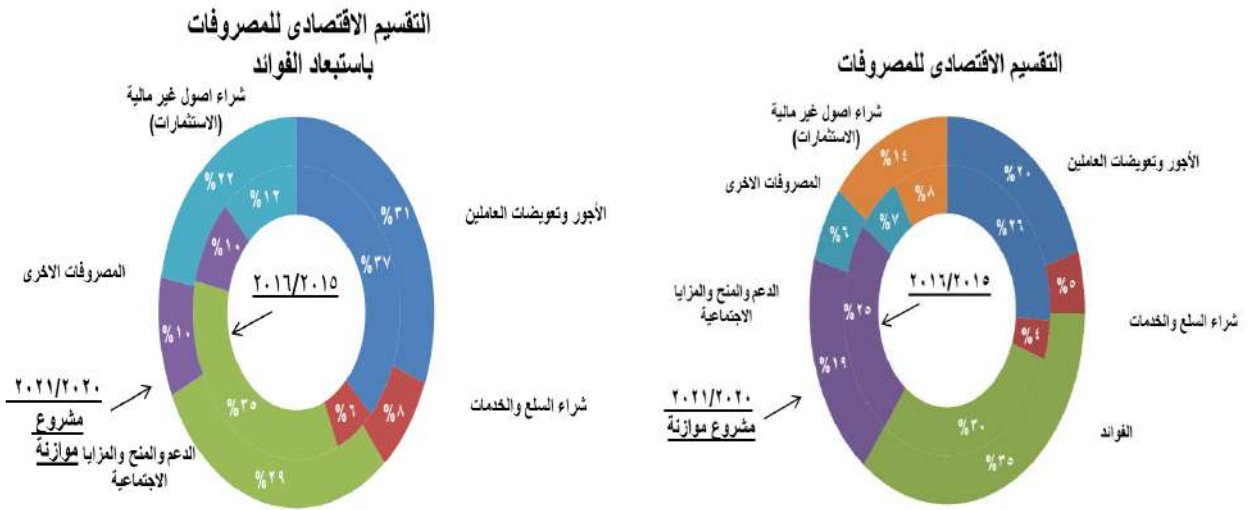
زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية المخاطبين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

### ثالثاً: قطاع الصحة:

تكلفة إثابة الأطقم الطبية والتمريضية والمساعدة العاملة في المبادرات المختلفة بقطاع الصحة لمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة ( ١٠٠ مليون صحة ) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.  
تكاليف الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.

هذا مع الأخذ في الاعتبار بإستفادة كافة العاملين المشار اليهم بعاليه مما تقرر لجموع العاملين بالدولة من علاوات وحافز إضافي.

### ١٣. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

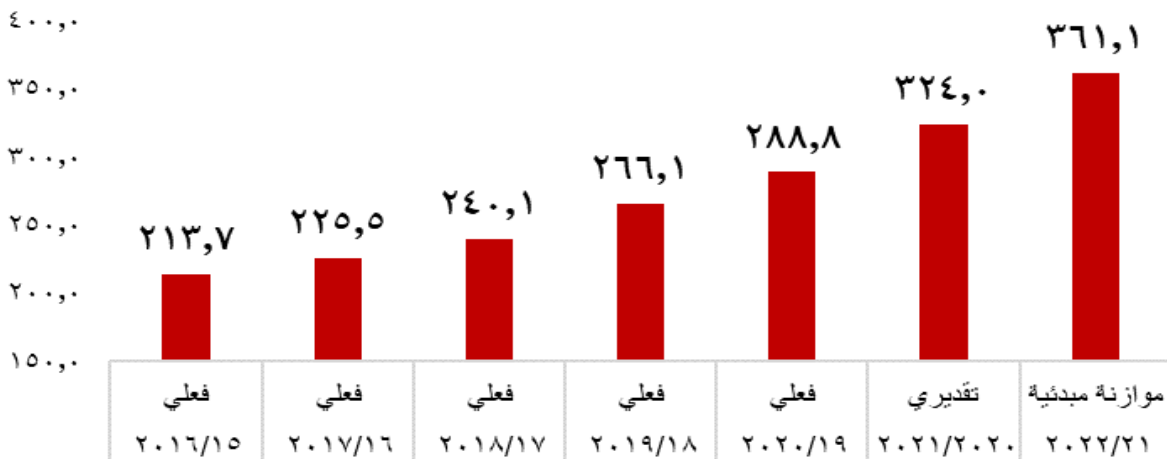


### الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الإجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٣٧ مليار جنيه مقارنة بتقديرات المحدثثة لختامى العام السابق.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين باجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للاجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لاجمالى الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

### الأجور و تعويضات العاملين (مليار جنيه)

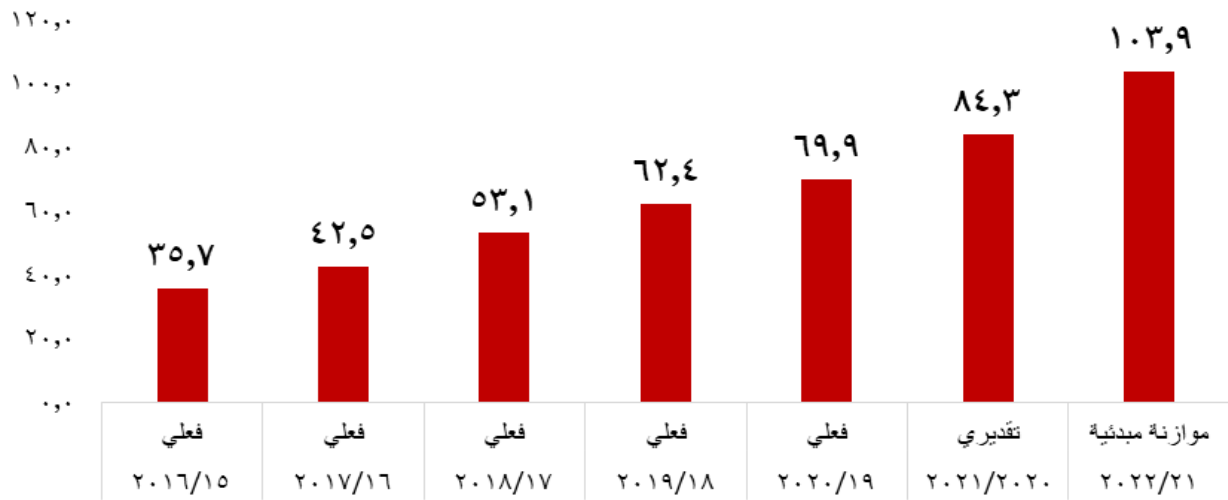




## شراء السلع والخدمات:

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية وباقي المدن الجديدة.

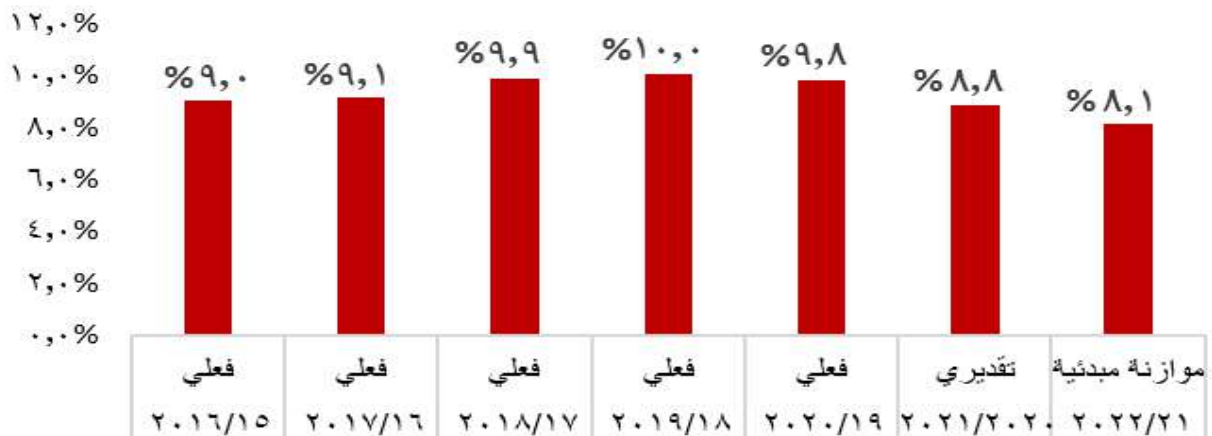
### شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)



## مدفوعات الفوائد:

سيشهد العام المالي القادم استمرار السيطرة على فاتورة مدفوعات الفوائد وبما يساهم في استمرار تحسن وانخفاض نسبة مدفوعات الفوائد للنتائج المحلي والإجمالي مصروفات الموازنة.

### مدفوعات الفوائد (نسبة للنتائج المحلي الإجمالي %)



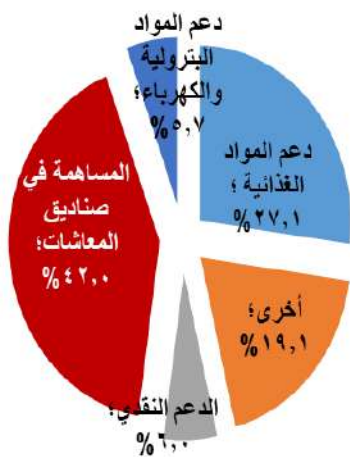
## الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

تعزز الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

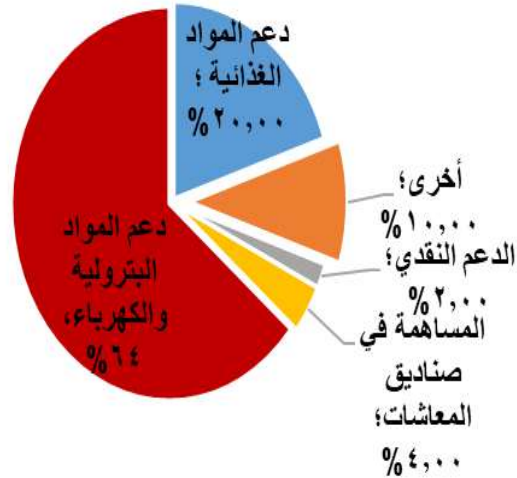
كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية إلى أن منظومة دعم الخبز تغطي نحو ٧١ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطي نحو ٦٣,٦ مليون مستفيد.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزنة لصالح صناديق المعاشات وفقاً للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة.

موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١



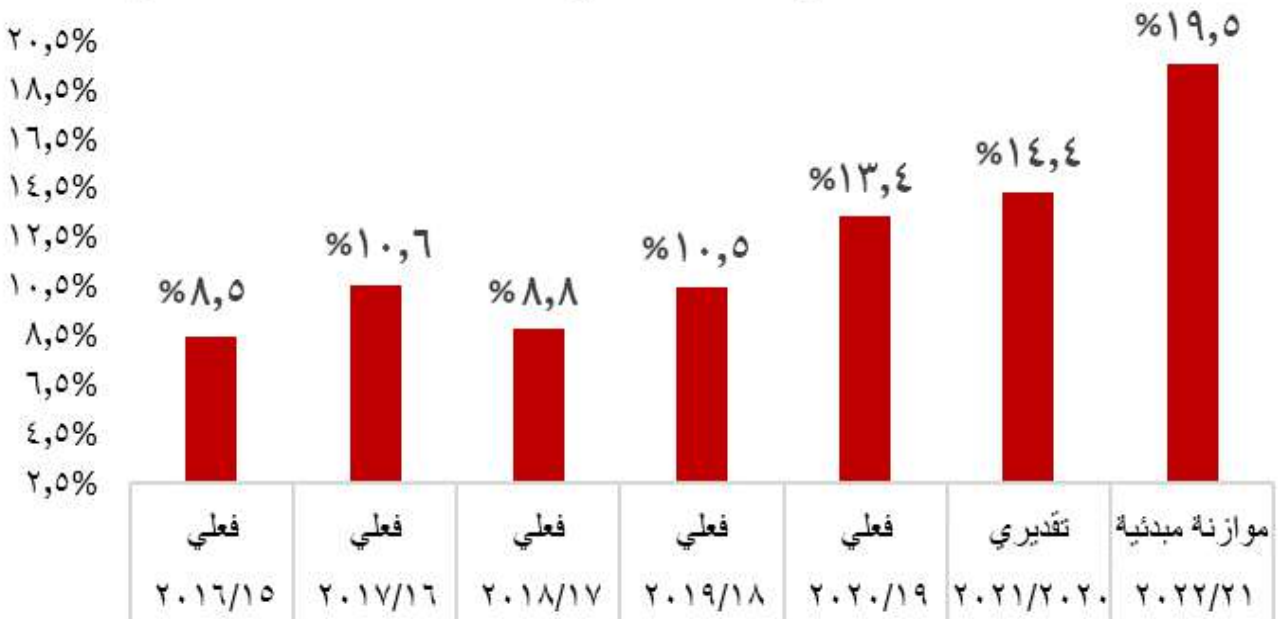
العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١



## الاستثمارات:

تعزز الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار الممولة من قبل الخزنة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث من المتوقع ان ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة متضمنة الاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٥٤,٥% مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) لتصل جملة المخصصات الى ٣٥٨ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالي مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتي تقدر بنحو ٢٣٢ مليار جنيه.

### الاستثمارات العامة (نسبة لإجمالي مصروفات الموازنة %)



## خامساً: تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١. ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلي او الاقتراض الخارجي:

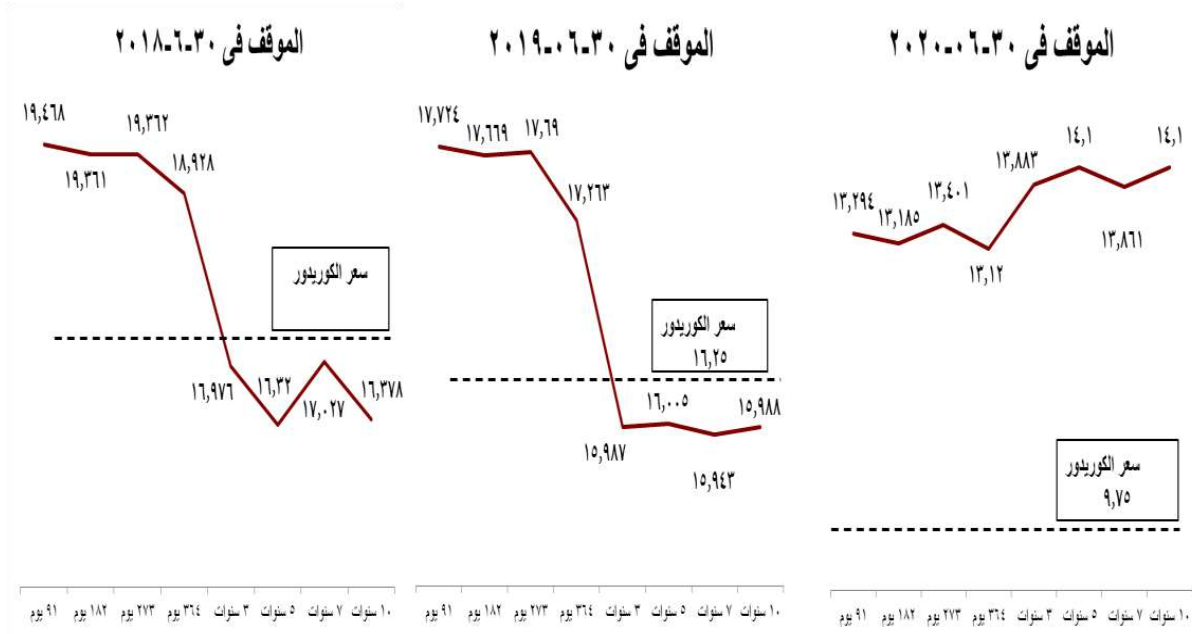
### الاحتياجات التمويلية للعام المالي للمدى المتوسط

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
	ختامي	متوقع	موازنة مبدئية
الاحتياجات التمويلية للعام المالي	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
العجز الكلي	٤٦٢٧٧٥	٥٠٦٣٥٢	٤٧٥٥٠٨
سداد القروض المحلية	٤٢٦٩٥٢	٤٥٥٤٨٥	٤٧٧٦٧٣
سداد القروض الأجنبية	٢٨٥٨١	٣٥٨٩٦	١١٥٣٢٧
مصادر التمويل	٩١٨٣٠٨	٩٩٧٧٣٣	١٠٦٨٥٠٨
التمويل الخارجي	١٨٩١٧٨	١٦٥٤٤٠	٧٨٣٧٥
قروض من مؤسسات دولية	٠	٤٢٢٤٠	١٢٣٧٥
صندوق النقد الدولي	٧٦٩٥٤	٥١٢٠٠	٠
اصدار سندات دولية	١١٢٢٢٤	٧٢٠٠٠	٦٦٠٠٠
قرض من دولة ألمانيا	٠	٠	٠
قرض من دولة فرنسا	٠	٠	٠
قرض من المملكة المتحدة	٠	٠	٠
التمويل المحلي	٧٢٩١٣٠	٨٣٢٢٩٣	٩٩٠١٣٣

المصدر: وزارة المالية

- وبمراجعة تطور أسعار الفائدة في السوق المحلي فنجد أن الأسعار ارتفعت خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بسبب تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما تطلب اتباع سياسة نقدية تقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بارتفاع سعر الصرف للمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين المحلي سلباً. ومع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي وانخفاض معدلات المديونية والاقتراض الحكومي وانخفاض معدلات التضخم المحلي بدأت أسعار الفائدة في السوق المحلي في التراجع تدريجياً مما سمح لوزارة المالية بالتوسع في اصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأتون قصيرة الاجل بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر اعادة تمويل المديونية القائمة.



وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الدين المحلي من حوالي ١٧,٨% في يونيو ٢٠١٧ إلى حوالي ١٤,٨% في يونيو ٢٠٢٠. أما بالنسبة لسعر الفائدة على الدين الخارجي فهناك ثبات نسبي خلال فترة المشاهدة؛ حيث كان قد وصل لحوالي ٧,١% في يونيو ٢٠١٧ ثم انخفض لحوالي ٦% في يونيو ٢٠١٨ وعاود الارتفاع مجدداً إلى نحو ٦,٦% في يونيو ٢٠١٩ وواصل ارتفاعه لنحو ٧% في يونيو ٢٠٢٠.

- وبالنسبة لارتفاع معدلات الفائدة على الدين الخارجي خلال فترة المشاهدة، فيُعزى ذلك إلى التقلبات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بأزمات الأسواق الناشئة؛ حيث عانت الاسواق الناشئة منذ عام ٢٠١٨ من أزمات طاحنة نتيجة لزيادة عجز الموازين الجارية لديها، وزادت جائحة كورونا من حدة الأزمات حيث وضعت ضغوطات على صانعي السياسات لإيجاد وسائل وسبل لتحفيز الاقتصادات، ولكن بشكل متوازن حتى لا تأتي بنتائج عكسية.

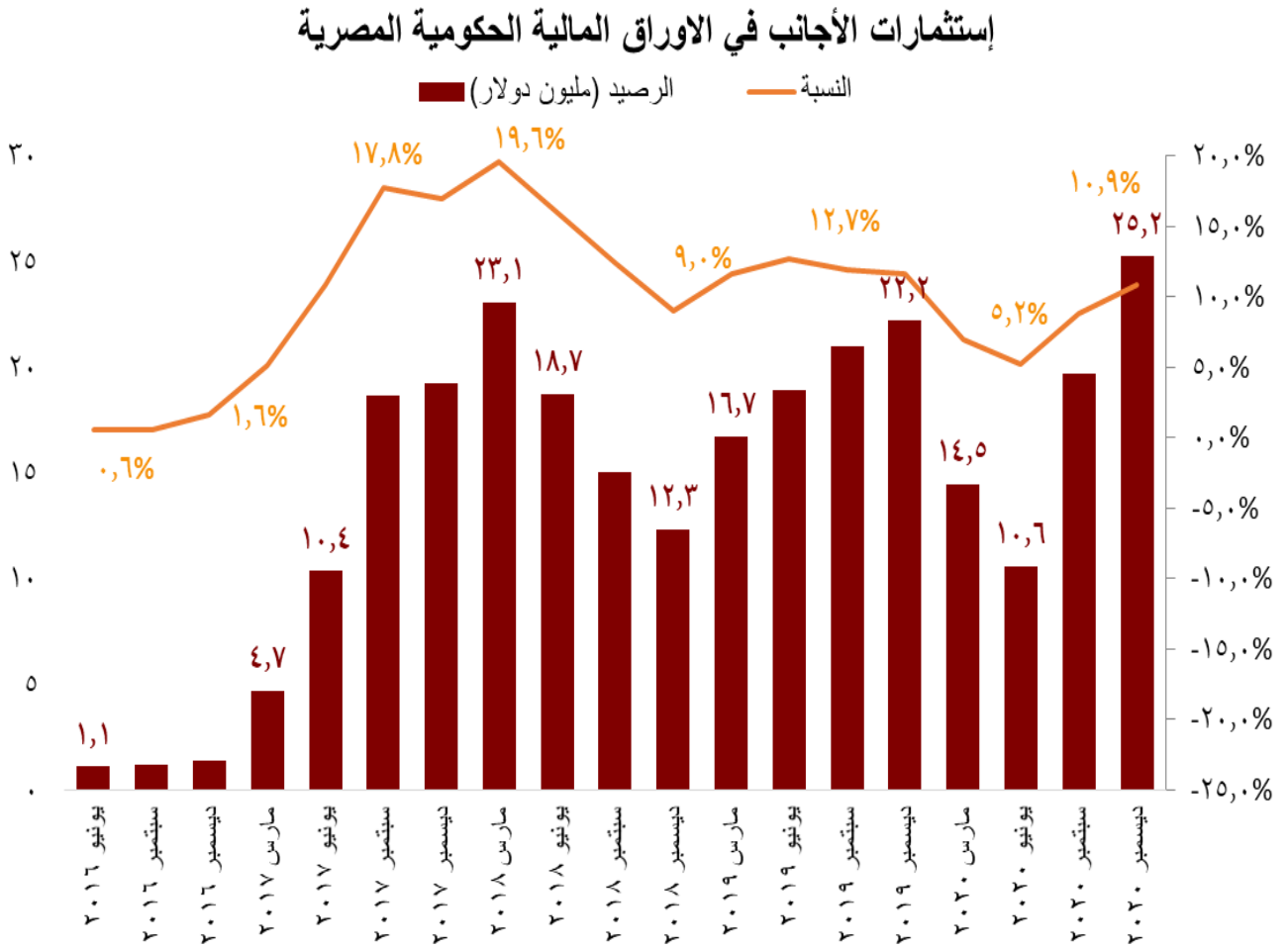
■ ويُلاحظ تراجع استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية بحوالي ١٨ مليار دولار في الفترة من منتصف فبراير حتى منتصف يونيو ٢٠٢٠ بسبب زيادة عنصر الخطر المتعلق بعدم اليقين (uncertainty) بشأن تبعات جائحة كورونا.

■ وتعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:

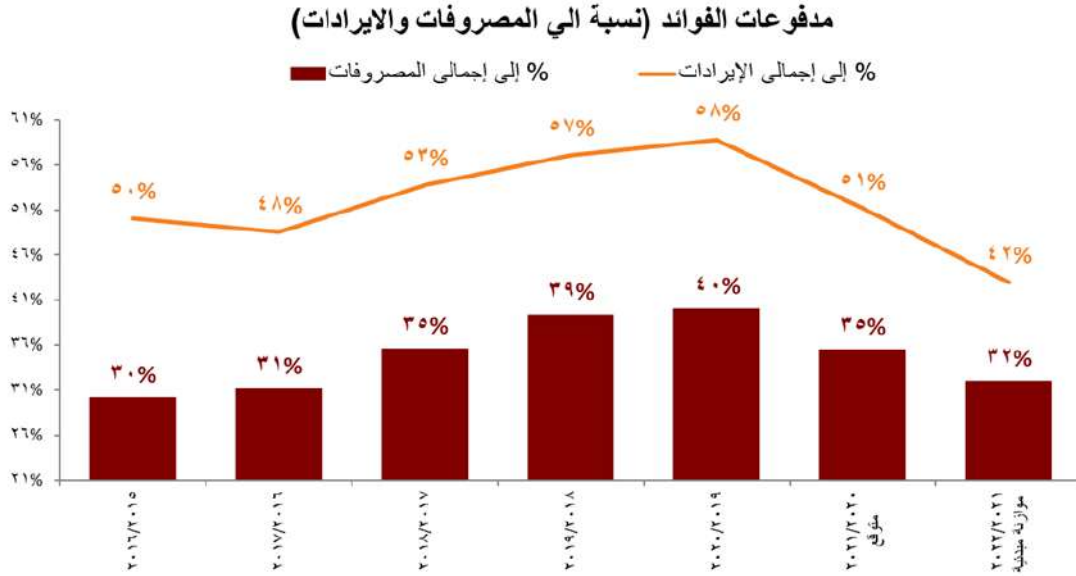
○ خفض أعباء الدين،

○ إطالة عمر الدين،

○ وتطوير سوق الأوراق المالية.



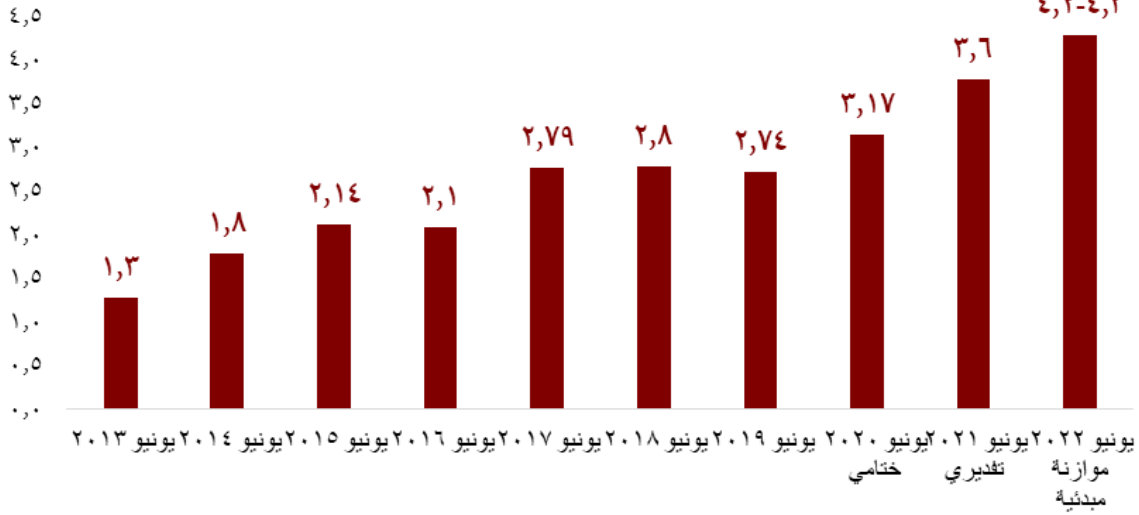
- وبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية على شقين، الأول متعلق بخفض مدفوعات الفوائد من خلال استمرار تحقيق الضبط المالي وتحقيق فوائض أولية وكذلك إتباع سياسة تنوع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية.



- وفي هذا الإطار فتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع المجموعة الاقتصادية على تحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية مؤخراً خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات سيادية خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، وتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما يجري العمل حالياً على استصدار قانون الصكوك.

- أما الشق الآخر فهو متعلق بخفض الاحتياجات التمويلية والتي تتكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق مد آجال أدوات الدين والعمل على خفض نسب العجز الكلى للموازنة للنواتج المحلي وتحقيق فوائض مالية أولية تساهم في الحد من معدلات الاقتراض الحكومي.

متوسط عمر محفظه دين اجهزة الموازنة، سنة

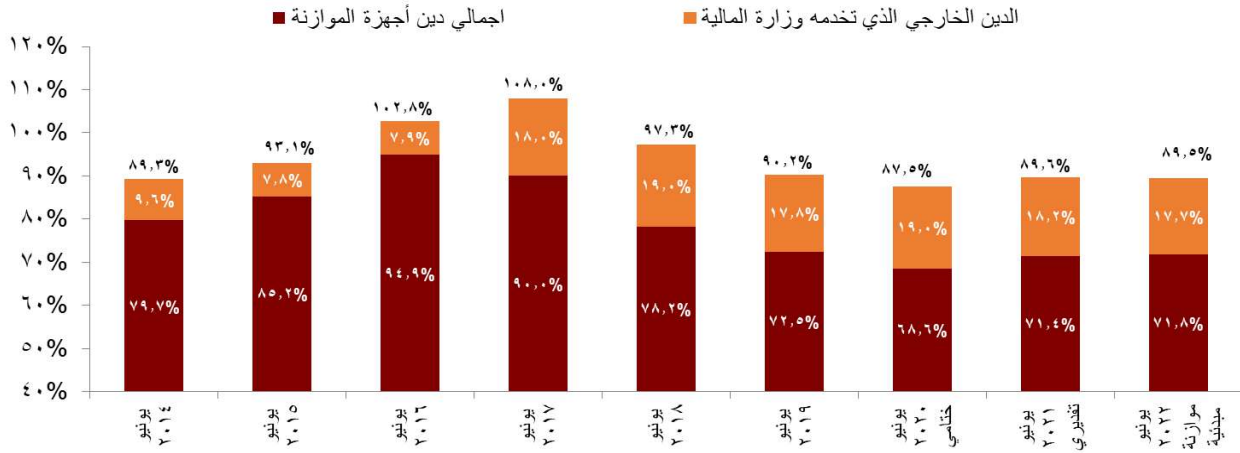


وتجدر الإشارة إلى أنه في وقت ارتفاع أسعار الفائدة في أعقاب تحرير سعر صرف الجنيه، تم اختيار أدوات الدين قصيرة الأجل عن عمد من قبل وزارة المالية لتفادي تحمّل القيمة العالية لمدفوعات الفوائد لفترات طويلة. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة أصبح هناك امكانية للتوسع واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي، وهو ما يصب مباشرة في الهدفين الثاني والثالث المتعلقين بإطالة عمر الدين وتطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية.

- ونجحت وزارة المالية في تحقيق مستهدفات استراتيجية إدارة الدين في نسختها الأولى والتي تم نشرها خلال عام ٢٠١٩، وكانت أهم أهدافها خفض نسبة مديونية أجهزة الموازنة العاملة وإطالة عمر الدين وكذلك العمل على ألا تتخطى نسبة الدين المحلي قصير الأجل والقابل للتداول والأدوات القابلة لتقلبات أسعار الفائدة حاجز الـ ٥٠% من إجمالي الدين المحلي القابل للتداول.

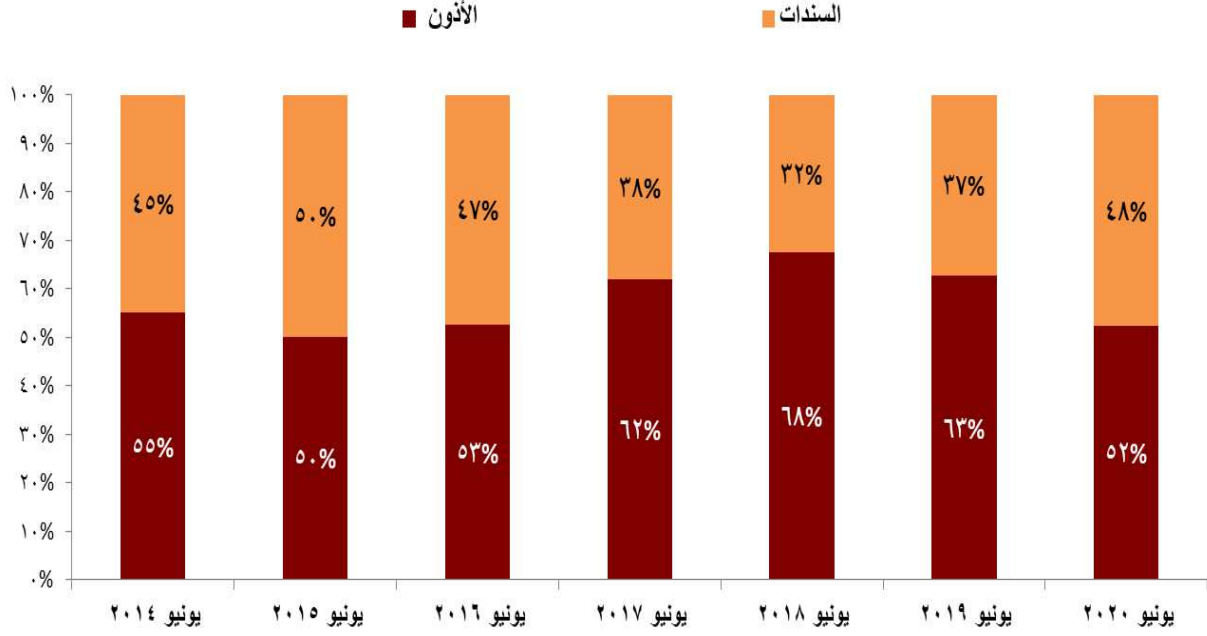


## إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي)

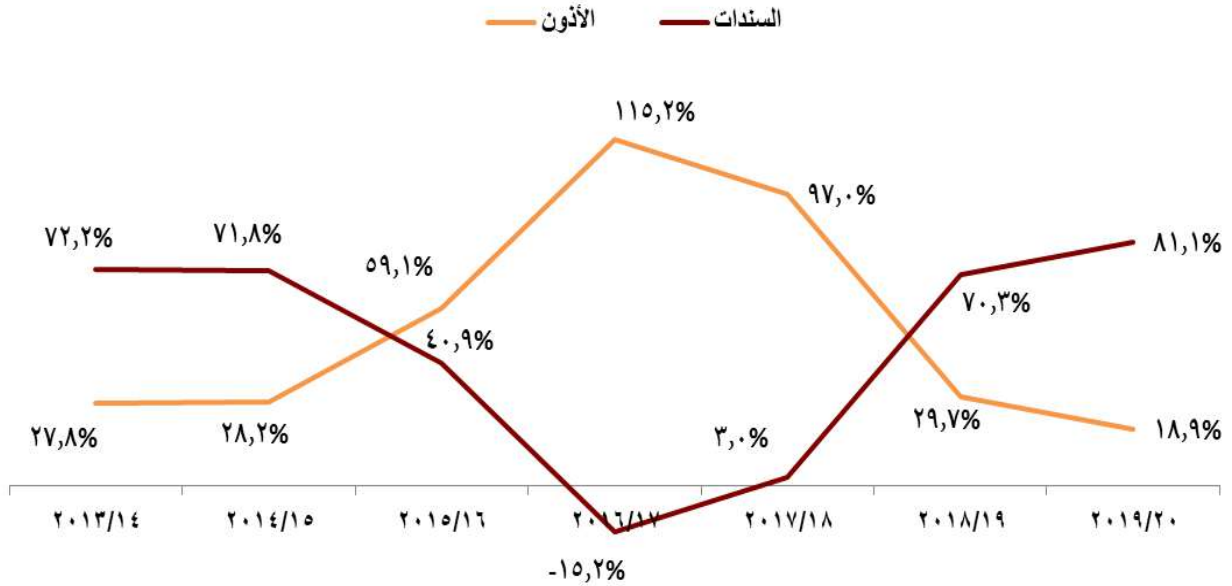


- وقد تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٤٨% من إجمالي الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنةً بـ ٣٧% في يونيو ٢٠١٩، و ٣٢% في يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافي إصدارات الأذون والسندات حيث وصل صافي إصدارات الأذون إلى ١٨,٩% من إجمالي صافي الإصدارات مقابل ٨١,١% للسندات في يونيو ٢٠٢٠، مقارنةً بـ ٩٧% للأذون و ٣% للسندات في يونيو ٢٠١٨. كما بلغت صافي إصدارات السندات الحكومية نحو ١٠٠% من إجمالي الإصدارات خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٢٠/٢٠٢١.

## نسبة الأذون والسندات لإجمالي رصيد الأوراق المالية



## تطور صافي الإصدارات



## نظرة تحليلية عن الإصدار الدولي للسندات المصرية " فبراير ٢٠٢١

- شهد الطرح الدولي منذ بدايته تزايداً مستمراً وقويًا لطلبات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب من جميع المناطق والدول حيث وصل حجم طلبات الاكتتاب من قبل المستثمرين الأجانب إلى أكثر من ١٦,٥ مليار دولار (بمعدل تغطية تعدى ٤٠٠% لقيمة الطرح الأصلي).
- طلبات الشراء جاءت من قبل مستثمرين من جميع المناطق الجغرافية بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وأفريقيا والدول الآسيوية بنسب ٧,٥%، ١,٥% على التوالي.
- الطلب القوى والمتنوع من جانب المستثمرين على الاكتتاب فى السندات الدولية المصرية ادى الى وجود طلبات شراء من قبل ما يقرب من ٤٠٠ مستثمر منهم ٤٠ مستثمراً جديداً يكتتبون للمرة الأولى فى السندات الدولية المصرية.
- اجمالي حجم الطلبات للشراء بالسندات المصرية المطروحة جاء بالكامل من خارج البلاد، بينما تلاحظ ان إصدارات بعض الدول الأخرى مثل المملكة العربية السعودية وتركيا تتضمن طلبات شراء كبيرة من مستثمرين ومؤسسات محلية او تعمل داخل اسواقهم المحلية، وبالتالي فإن وجود طلب كبير ومتنوع وقوى على السندات المصرية الدولية ومن خارج البلاد يؤكد على ثقة المجتمع الدولي في أداء وسياسات الحكومة والسلطات المصرية، وكذلك تحسن مؤشرات الاقتصاد المصري.
- نجحت وزارة المالية من خلال الطرح الدولي الأخير في الحصول على أكبر قدر وقيمة من صافي طلبات الشراء من المستثمرين الأجانب لكافة الطروحات من قبل الأسواق الناشئة.
- وحرصت وزارة المالية على استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بغرض توسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين المصرية الدولية، فكان الإتجاه بتنوع أدوات الدين الدولية كالسندات الخضراء "فكان لمصر دورها الريادى لأول إصدار حكومي دولى بالشرق الأوسط وشمال افريقيا"، كما تعمل وزارة المالية حالياً في الإجراءات التنفيذية لإصدار قانون الصكوك السيادية كخطوة إضافية نحو استراتيجيتها لتنوع أدوات الدين وتوسيع قاعدة المستثمرين خلال الفترة القادمة وذلك حتى يتسنى للمستثمرين الدخول باعداد وبنسب أكبر من محافظهم المالية.

- استطاعت وزارة المالية اختيار التوقيت المناسب للعودة الى الأسواق الدولية والذي يتأكد من تحقيق معدل عائد منخفض مقارنة بكافة إصداراتها الدولية السابقة، ويعتبر نجاح كبير خاصة ان الأولوية الاولي للسياسة المالية تتمثل في اختيار أفضل البدائل المتاحة لتمويل الموازنة العامة للدولة مع خفض تكلفة خدمة الدين والذي انعكس على تسعير السندات الدولية المصرية. وفيما يلي عرض لاهم نتائج الإصدار المصري من السندات الدولية "فبراير ٢٠٢١":
  - شريحة ذات اجل زمني خمس أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٢٦)، وبقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٣,٨٧٥% "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمني للسندات الدولية المصرية على الاطلاق".
  - شريحة ذات اجل زمني عشر أعوام (استحقاق فبراير ٢٠٣١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٥,٨٧٥%.
  - شريحة ذات اجل زمني اربعون عام (استحقاق فبراير ٢٠٦١)، وبقيمة ١٥٠٠ مليون دولار، وبلغ سعر العائد ٧,٥٠% "أقل اسعار عائد لذات الأجل الزمني للسندات الدولية المصرية على الاطلاق".
- تستهدف وزارة المالية تحقيق التواصل المستمر مع المستثمرين الدوليين وهو ما يتم بشكل دورى وبانتظام شديد بهدف تغطية كافة المناطق الجغرافية واستقطاب شرائح جديدة من المستثمرين بالأسواق العالمية مثل أمريكا الجنوبية والدول الاسكندنافية ودول شرق اسيا وذلك بعد انحسار انتشار الوباء العالمي وفتح خطوط الطيران الدولي، وذلك لاطلاعهم على مستجدات الاقتصاد المصرى وتحسن مؤشرات التصنيف الائتمانى للدولة لجذبهم الى سوق الأوراق المالية المصرية الحكومية.

## سادساً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفاء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال:

- اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصلية والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.
- انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب أو تحسين في منظومة العمل وكفاءته.
- اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.
- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- العمل على اعداد استراتيجيات التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

## (أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

أدت التقلبات والصدمات التي واجهها الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات جائحة كورونا الى نتائج كبيرة ومؤثرة على النشاط الاقتصادي العالمي ومعدلات التوظيف مما أدى الى انخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو وتراجع أسواق المال والبورصات وزيادة معدلات البطالة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض عوامل النمو الرئيسية مثل الاستهلاك والإنفاق الرأسمالي والصادرات بشكل إثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. وقد أدت الازمات المرتبطة بجائحة كورونا إلى قيام الحكومات بأعداد وتنفيذ حزم تحفيز مالية ضخمة وهو ما سيؤدي إلى تزايد عجز الموازنات ومستوى المديونية بكافة الاقتصادات مما قد يؤدي الى تراجع وتدهور المسارات المالية للدول وهو ما قد يكون له تبعات اقتصادية غير مواتية في المستقبل مثل ارتفاع معدلات تضخم وارتفاع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يكون له تبعات سلبية على الاقتصاد العالمي.

ويشكل احتمال تغير الافتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية، لذا فقد تم إعداد الافتراضات الاقتصادية الرئيسية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية قد تتأثر بوجود تغيرات كبيرة في الافتراضات التالية:

### ١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الافتراضات الرئيسية التي تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى. وبالتالي فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادي مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات دين أجهزة الموازنة.

ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان للسيطرة على تفشي الجائحة حيث أنه من المتوقع أن يرتفع معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦% مقارنة بإنكماش قدره ٣,٣% في عام ٢٠٢٠، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي خاصة في حالة تحسن وارتفاع معدلات النمو العالمية والمحلية بشكل يفوق تقديرات الموازنة الاصلية.

## ٢. التجارة العالمية:

وفي نفس السياق، فمن المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من إنكماش بقيمة ٨,٥% في ٢٠٢٠ الى نمو بقيمة ٨,٤% في ٢٠٢١، ومقارنةً بنمو محدود بلغ ٠,٩% عام ٢٠١٩ وذلك استناداً بأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المصدرة في ابريل ٢٠٢١. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١% في النمو السنوي لحركة التجارة العالمية على اجمالي ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢% مما يؤدي الى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة من قناة السويس بنحو ٢ مليار جنيه.

## ٣. سعر الصرف:

من المقدر أن يؤدي أي تحرك في سعر الصرف (صعوداً او هبوطاً) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف السائدة وقت إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة على جانب الإيرادات والمصروفات مثل حصيلة الجمارك والتجارة الدولية وبنود دعم المواد البترولية والسلع الغذائية وكذلك حصيلة الضرائب على القيم المضافة على السلع المستورة. فمثلاً في حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه امام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش خلال العام المالي فان ذلك سيؤثر سلبي (إيجاباً) على الفائض الاولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه اي بنحو ٠,٠٤% من الناتج المحلي.

#### ٤. أسعار الفائدة:

مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وإنعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) في أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابياً) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.

#### ٥. الأسعار العالمية للنفط:

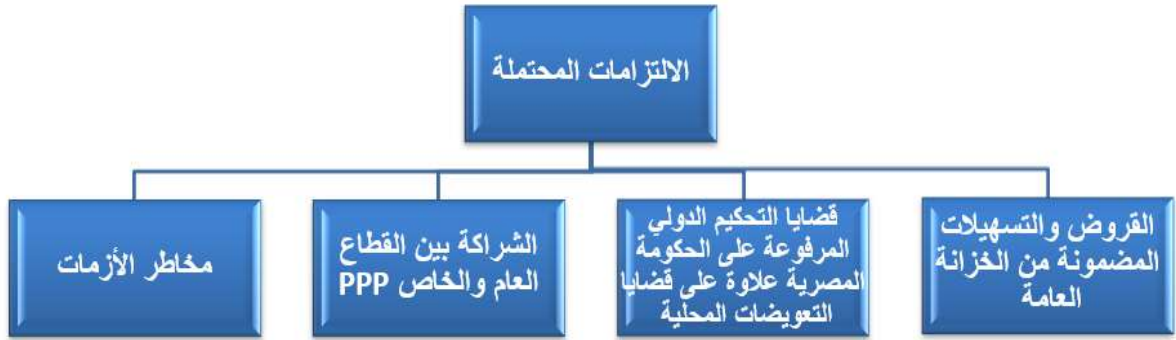
تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠-٦٥ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦٠ دولار للبرميل. إلا أنه في حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة (انخفاض) العجز الكلي المستهدف.



## (ب) الالتزامات المحتملة (الضمانات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزنة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

### ١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزنة العامة:

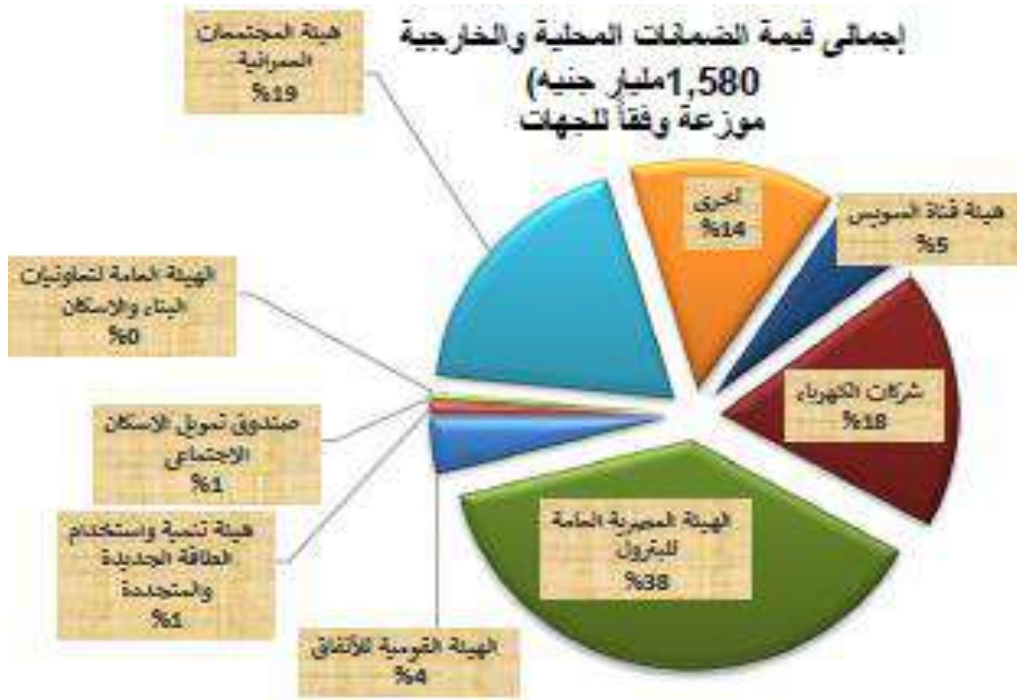


➤ تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

➤ حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانات من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزنة العامة للقروض.

➤ تمثل التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزنة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣% من الناتج المحلي، حيث تمثل الضمانات المحلية نحو ٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ ومن الملاحظ تركيز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل وهيئة قناة السويس والهيئة القومية للإنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية، حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤ ٪ تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يوضح الشكل التالي قيمة الضمانات المحلية (والخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للجهات:



## ٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي:

➤ قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويذكر عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.

➤ وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية أو من خلال التفاوض على التسويات بين الجانبين. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات كبيرة قد تعتبر محدودة إلى حد كبير وذلك في ضوء عدد القضايا التي صدر لها أحكام في صالح الدولة المصرية في السنوات السابقة.

## سابعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

فى إطار حرص وزارة المالية الدائم على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت الوزارة خلال العام السابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف اطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل تفشى جائحة كورونا وإشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى روية الاصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الموقع الالكترونى التفاعلى [budget.gov.eg](http://budget.gov.eg) لوزارة المالية وأليات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات.

ففى ظل حالة عدم اليقين التى صاحبت الأزمة كان من الضرورى تكثيف جهود وزارة المالية للإفصاح عن الإجراءات التى إتخذتها الوزارة للتصدى للجائحة وهو ما قامت به بالفعل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية من خلال نشر وإتاحة على الموقع الرسمى للوزارة عدد من التقارير المالية الهامة حول دورة اعداد الموازنة بالاضافة الى نسخ مبسطة للجمهور والتى قد تناولت عرض للمخصصات المقررة للقطاعات الإقتصادية وقطاع الصحة والتعليم وكافة القطاعات الأخرى المتضررة ولمساندة المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تراقب عن كثب الوضع الحالى فى حالة وجود موجة أخرى من الجائحة حيث يتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الإحتياجات، ويتم بشكل دورى نشر أهم الإجراءات المالية التى تتخذها الوزارة للتصدى للجائحة من خلال قسم خاص ضمن الموقع التفاعلى [budget.gov.eg](http://budget.gov.eg) يوضح التدابير المالية لمواجهة الأزمة والتعاقدات المبرمة لتوريد الاجهزة الطبية.

وترتكز مهام الوحدة على ٣ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية. كما تهدف الوحدة الى خلق وتطوير أدوات الموازنة التشاركية، وتعزيز مصداقية الحكومة فيما يخص الموازنة، وفي رؤية الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، والسياسات المالية والضريبية الحاكمة لإعداد الموازنة بشكل خاص، والمكاشفة والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذي يمر بمرحلة إصلاح هيكلية شامل، بما يُسهم في تفهم المواطنين للإصلاحات الهيكلية وتضمن آرائهم في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة:

### ١. المحور الاول: تعزيز الشفافية

نشر عدد من التقارير المالية الدورية الهامة ضمن دورة إعداد الموازنة ولمتابعة تنفيذ الاداء المالي وفقاً للمستهدفات، مثل تقرير متابعة الأداء المالي نصف السنوي، التقرير المالي الشهري، البيان المالي ما قبل التمهيدى، وموازنة المواطن. بالإضافة الى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية، بهدف إشراك المواطن في رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد وهي معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة الى توضيح المخاطر المالية المحلية والعالمية للموازنة المقبلة. وتم إصدار التقارير باللغتين العربية والإنجليزية وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

٥. نسخة المواطن من التقرير نصف السنوي ٢٠٢٠/٢٠٢١  
<http://bit.ly/3f2VH5I>
٦. دليل الموازنة  
<http://bit.ly/2OTzBaw>
٧. البيان التمهيدى ما قبل الموازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١  
<http://bit.ly/https://bit.ly/2Eflcji>
٨. نسخة المواطن من البيان التمهيدى ما قبل الموازنة  
<https://bit.ly/3hHtSxy>

١. تقرير مخصصات الإنفاق على مواجهة كوفيد-١٩ في الموازنة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١  
<http://bit.ly/3c8NF8S>
٢. تقرير مخصصات الأطفال في الموازنة  
<http://bit.ly/3f2VH5I>
٣. موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١  
<http://bit.ly/3c8NF8S>
٤. التقرير نصف السنوي للأداء الاقتصادي ٢٠٢٠/٢٠٢١  
<http://bit.ly/2QvD3Zx>

أدت هذه الجهود لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة في مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية «IBP» كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في ابريل ٢٠٢٠ بحوالى ٢٧ درجة بشكل تراكمى، خلال الدورتين السابقتين فى عامى «٢٠١٧، ٢٠١٩» لتحقق ٤٣

نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٥ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٢٢ نقطة مئوية.



وارتفع مؤشر الشفافية الخاص بهذه التقارير ليصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠٠ نقطة، وسوف تستمر الوزارة فى العمل على اصدار باقى الـ ٧ تقارير الدورية، ومنها تقارير شهرية، وربع سنوية، وسنوية؛ لضمان زيادة شمولية البيانات التى نسعى أن تتضمن فى المستقبل استحداث موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتطوير أدوات الإفصاح المالى، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة مثل: قطاع الموازنة، وقطاع الحسابات والمديريات المالية، وقطاع الموازنات المحلية، ووحدة موازنة البرامج والأداء واللجنة التيسيرية للموازنة المستجيبة للنوع، ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

## ٢. المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية

يشمل أدوات مشاركة المواطنين، ومن أهم المبادرات الحالية هي مبادرة الموازنة التشاركية والتي تسعى لتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح المالي وإشراك المواطنين والتعاون مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. وتتمثل الجهود في هذا الشأن كما يلي:

- تنظيم ورش عمل للإعلان عن توجهات السياسة المالية مع التركيز على إشراك الشباب بشكل فعال من خلال التعاون مع أكبر خمس جامعات مصرية لربط مشروعات تخرج الطلاب خاصة في كليات الإعلام والتجارة والعلوم السياسية والاقتصاد بموضوعات خاصة بالموازنة التشاركية والمشروعات القومية العملاقة وزيارتها بحيث يصبح الشباب سفراء لتوعية الجمهور بهذه المشروعات.
- استغلال مراكز الشباب وتنفيذ مشروعات الرياضة من أجل التنمية للتعامل مع كل فئة عمرية على حدة بالطرق المناسبة لها وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- المنصات الرقمية. مثل الموقع الرسمي للوزارة، والموقع التفاعلي [www.budget.gov.eg](http://www.budget.gov.eg)، وبوابة إحصاءات وزارة المالية [www.mofdigitalgate.gov.eg](http://www.mofdigitalgate.gov.eg)
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر وانستاجرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، وعرض فيديوهات توعوية، وتوزيع كتيبات إرشادية ونشرات مبسطة.

- تنظيم فعاليات وندوات عن الموازنة التشاركية فى محافظات الاسكندرية والفيوم لمعرفة أولويات المواطنين للتنمية المحلية، حيث تمت المشاركة فى عقد جلسات استماع جماهيري فى محافظة الفيوم لمناقشة الأولويات التنموية مع القادة المجتمعيين فى مراكز المحافظة، وجاري الإعداد لها فى الاسكندرية. بالإضافة الى التنسيق لبدء فعاليات الموازنة التشاركية فى محافظة الدقهلية.

<https://drive.google.com/drive/folders/1ERE8fm7ywiH87Jmv01-vRYkCbq6P7Hec>

<https://www.youtube.com/watch?v=e4-el-EnJ08>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-a-4-12-2020.aspx>

- التعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة فى تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف لإشراك الشباب فى عملية إعداد الموازنة مثل: لعبة محاكاة كيفية اعداد الموازنة للشباب فى سن ما قبل الجامعي وجاري الإعداد محاكاة على غرار الأمم المتحدة للشباب الجامعي، وتدريب بناء القدرات حول أهداف التنمية المستدامة SDGs، وتدريبات رفع الوعي المالي.

[https://drive.google.com/file/d/1BRcKwCQnGg9OVDII9KOUj\\_RhzQNdyZ4x/view](https://drive.google.com/file/d/1BRcKwCQnGg9OVDII9KOUj_RhzQNdyZ4x/view)

- عقد ورشة عمل حول الموازنة التشاركية فى فبراير ٢٠٢٠ فى محافظة الاسكندرية للحكوميين وغير الحكوميين والقادة المجتمعيين وأعضاء هيئة التدريس فى جامعة الاسكندرية، وأعقبها تقديم جلسة تعريفية حول الموازنة التشاركية استضافتها جامعة الاسكندرية فى سبتمبر ٢٠٢٠.

<https://www.facebook.com/MOF.Egypt/posts/3346426072051088>

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-b-3-9-2020.aspx>

وفي سياق هذه الجهود، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي المقدر بـ ١٤ نقطة.

### ٣. المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

حيث تستمر جهود وزارة المالية في التواصل المجتمعي من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكتروني والرقمي، بالإضافة الى جهود البرلمان لمراقبة الموازنة وإشراك المواطنين، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء مجلس النواب، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين" ضمن عناصر البرنامج التدريبي لمبادرة الموازنة التشاركية لدعم وتوطيد العلاقة بين المواطنين ومجلس النواب.

وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ في ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة في ٢٠١٧.

معدلات التنفيذ	تاريخ الاصدار	التقرير
يصدر كل عام	(خلال شهر نوفمبر)	منشور إعداد الموازنة العامة للدولة
تم إصداره في مارس ٢٠٢٠ للعام الرابع على التوالي	(منتصف شهر فبراير)	التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي
يتم إصداره في ابريل من كل عام للمرة السادسة على التوالي	(خلال شهر مارس)	البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة
يصدر كل عام، وتم إصداره باللغة الانجليزية للمرة الأولى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩	(خلال شهر ابريل)	البيان المالي



معدلات التنفيذ	تاريخ الاصدار	التقرير
	<p>(نهاية شهر سبتمبر)</p> <p>نسخة موازنة المواطن عن الموازنة المعتمدة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد الموازنة العامة للدولة</p> <p>كما تم لأول مرة اعداد نسخة موازنة المواطن عن التقرير النصف سنوى للأداء المالى للموازنة، ونسخة موازنة المواطن للبيان التمهيدي ما قبل الموازنة</p>	<p>نسخة موازنة المواطن عن كل تقرير</p>
<p>تم إصدارها في سبتمبر ٢٠٢٠ للعام السابع علي التوالي، كما تم اصدار نسخة المواطن لمحافظة الاسكندرية للمرة الاولى عام ٢٠١٩</p>	<p>(نهاية شهر سبتمبر)</p> <p>في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد الموازنة العامة للدولة</p>	<p>موازنة المواطن</p>
	<p>يصدر بصورة دورية كل شهر</p>	<p>التقرير المالى الشهرى (باللغتين العربية والانجليزية) للتنفيذ الفعلي لأداء الموازنة عن كل شهر</p>



## الفصل الثانى

### البيانات التحليلية

### لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

مليون جنيه	
١,٨٣٧,٧٢٣	▪ قُدر إجمالي المصروفات بمبلغ
١,٣٦٥,١٥٩	▪ وقُدر إجمالي الإيرادات بمبلغ
٤٧٢,٥٦٤	• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قُدر بمبلغ
٢,٩٤٤	• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ
٤٧٥,٥٠٨	▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع

موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠،

وبالنسبة الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

**جدول رقم (١)**  
**المصروفات والإيرادات**

(بالمليون جنيهه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	الوزن النسبي %	التغير		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				(٣-١)	(٢-١)	متوقع (٣)	موازنة معدلة /١ (٢)		
فعلي									
١٠٢٤٤٠٠٨	١٠٣٦٩٠٨٧٠	١٠٤٣٤٠٧٢٣		٢٢٣٠٤١١	١٢٤٠٥٤٥	١٠٦١٤٠٣١٢	١٠٧١٣٠١٧٨	١٠٨٣٧٠٧٢٣	<b>المصروفات</b>
٢٤٠٠٠٥٤	٢٦٦٠٠٩١	٢٨٨٠٧٧٣	١٩,٦	٣٧٠٠٥٠	٢٦٠٠٥٠	٣٢٤٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠٠	٣٦١٠٠٥٠	١- الأجور وتعويضات العاملين
٥٣٠٠٨٨	٦٢٠٣٦٥	٦٩٠٨٧١	٥,٧	١٩٠٦٣٣	٣٠٦٨٩	٨٤٠٢٥٦	١٠٠٠٢٠٠	١٠٣٠٨٨٩	٢- شراء السلع والخدمات
٤٣٧٠٤٤٨	٥٣٣٠٤٥	٥٦٨٠٤٢١	٣١,٥	١٣٠٥٨٢	١٣٠٥٨٢	٥٦٦٠٠٠٠	٥٦٦٠٠٠٠	٥٧٩٠٥٨٢	٣- الفوائد
٣٢٩٠٣٧٩	٢٨٧٠٤٦١	٢٢٩٠٢١٤	١٧,٥	١٥٠٩٥٦	٤٠٩٧٩-	٣٠٥٠٣٤٥	٣٢٦٠٢٨٠	٣٢١٠٣٠١	٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٧٤٠٧٥٨	٧٧٠٥٦٥	٨٦٠٨٠٢	٦,٢	١٠٠٨٦٥	٨٠٧٨٧	١٠٢٠٩٢٢	١٠٥٠٠٠٠	١١٣٠٧٨٧	٥- المصروفات الأخرى
١٠٩٠٦٨٠	١٤٣٠٣٤٢	١٩١٠٦٤٢	١٩,٥	١٢٦٠٣٢٤	٧٧٠٤١٥	٢٣١٠٧٨٩	٢٨٠٠٦٩٨	٣٥٨٠١١٣	٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٨٢١٠١٣٥	٩٤١٠٩١٠	٩٧٥٠٤٢٩		٢٤٨٠٠٣٠	٧٦٠٤٠٦	١٠١١٧٠١٣٠	١٠٢٨٨٠٧٥٣	١٠٣٦٥٠١٥٩	<b>الإيرادات</b>
٦٢٩٠٣٠٢	٧٣٦٠١٢١	٧٣٩٠٦٣٣	٧٢,٠	١٥٢٠٢٢٧	١٨٠٢٣٣	٨٣٠٠٧٨٤	٩٦٤٠٧٧٧	٩٨٣٠٠١٠	١- الضرائب
٣٠١٩٤	٢٠٦٠٩	٥٠٢٦٣	٠,١	٦٦٨-	٦٦٨-	٢٠٢٠٩	٢٠٢٠٩	١٠٥٤١	٢- المنح
١٨٨٠٦٣٩	٢٠٣٠١٨١	٢٣٠٠٥٣٤	٢٧,٩	٩٦٠٤٧١	٥٨٠٨٤٢	٢٨٤٠١٣٧	٣٢١٠٧٦٦	٣٨٠٠٦٠٨	٣- الإيرادات الأخرى
٤٢٣٠٢٧٣	٤٢٧٠٩٦٠	٤٥٩٠٢٩٤		٢٤٠٦١٩-	٤٨٠١٣٩	٤٩٧٠١٨٣	٤٢٤٠٤٢٥	٤٧٢٠٥٦٤	<b>العجز (الفائض) النقدي</b>
٩٠٣٠٦	١٠٩٩١	٣٠٤٨١		٦٠٢٢٤-	٦٠٧٢٤-	٩٠١٦٩	٩٠٦٦٩	٢٠٩٤٥	صافي حيازة الأصول المالية
٤٣٢٠٥٨٠	٤٢٩٠٩٥١	٤٦٢٠٧٧٥		٣٠٠٨٤٣-	٤١٠٤١٥	٥٠٦٠٣٥٢	٤٣٤٠٠٩٤	٤٧٥٠٥٠٨	<b>العجز (الفائض) الكلي</b>
٤٠٨٦٩-	١٠٣٠٠٩٤-	١٠٥٠٦٤٦-		٤٤٠٤٢٥-	٢٧٠٨٣٢	٥٩٠٦٤٨-	١٣١٠٩٠٦-	١٠٤٠٠٧٤-	<b>العجز (الفائض) الأولي</b> /٢
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨				%١٧,٥	%١٨,٨	%١٩,٢	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧				%٢٥,٢	%٢٥,٠	%٢٥,٩	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%٩,٥	%٨,٠	%٧,٩				%٧,٦	%٦,٢	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي
%٩,٧	%٨,١	%٨,٠				%٧,٧	%٦,٣	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي
%٠,١-	%١,٩-	%١,٨-				%٠,٩-	%١,٩-	%١,٥-	نسبة العجز (الفائض) الأولي إلى الناتج المحلي
%٩٧,٣	%٩٠,٢	%٨٧,٥				%٨٩,٨	%٨٩,٨	%٨٩,٥	نسبة إجمالي الدين للناتج المحلي

<sup>١/</sup> موازنة معدلة بالاعتماد الإضافي الصادر بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢١

<sup>٢/</sup> يمثل العجز الكلي مطروحاً منه الفوائد

## الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢،٤٦١،٠١٥ مليون جنيهه (٣٤,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- **المصرفات** وتبلغ ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيهه بنسبة ٢٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- **حيازة الأصول المالية** وتبلغ ٣٠،٢٩٢ مليون جنيهه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- **سداد أقساط القروض** وتبلغ ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيهه بنسبة ٨,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

**ويوضح الجدول التالى تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:**

جدول رقم (٢)  
الإستخدامات

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	مشروع موازنة (١)	
فعلى	متوقع									
										المصروفات
٢٤٠.٠٠٥٤	٢٦٦.٠٩١	٢٨٨.٧٧٣	٣٢٤.٠٠٠	٧,٨	٢٦.٠٥٠	١٤,٦	٣٣٥.٠٠٠	١٤,٧	٣٦١.٠٥٠	١- الأجور وتعويضات العاملين
٥٣.٠٨٨	٦٢.٣٦٥	٦٩.٨٧١	٨٤.٢٥٦	٣,٧	٣.٦٨٩	٤,٤	١٠٠.٢٠٠	٤,٢	١٠٣.٨٨٩	٢- شراء السلع والخدمات
٤٣٧.٤٤٨	٥٣٣.٠٤٥	٥٦٨.٤٢١	٥٦٦.٠٠٠	٢,٤	١٣.٥٨٢	٢٤,٦	٥٦٦.٠٠٠	٢٣,٦	٥٧٩.٥٨٢	٣- الفوائد
٣٢٩.٣٧٩	٢٨٧.٤٦١	٢٢٩.٢١٤	٣٠٥.٣٤٥	١,٥-	٤.٩٧٩-	١٤,٢	٣٢٦.٢٨٠	١٣,١	٣٢١.٣٠١	٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٧٤٤.٧٥٨	٧٧.٥٦٥	٨٦.٨٠٢	١٠٢.٩٢٢	٨,٤	٨.٧٨٧	٤,٦	١٠٥.٠٠٠	٤,٦	١١٣.٧٨٧	٥- المصروفات الأخرى
١٠٩.٦٨٠	١٤٣.٣٤٢	١٩١.٦٤٢	٢٣١.٧٨٩	٢٧,٦	٧٧.٤١٥	١٢,٢	٢٨٠.٦٩٨	١٤,٦	٣٥٨.١١٣	٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١.٢٤٤.٤٠٨	١.٣٦٩.٨٧٠	١.٤٣٤.٧٢٣	١.٦١٤.٣١٢	٧,٣	١٢٤.٥٤٥	٧٤,٥	١.٧١٣.١٧٨	٧٤,٧	١.٨٣٧.٧٢٣	<u>جملة المصروفات</u>
%٢٨.٠	%٢٥.٧	%٢٤.٧	%٢٥.٢				%٢٥.٠		%٢٥.٩	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩.٥٧٢	١٨.٥٦٦	٢١.٠٩٢	٢٧.٢٥٠	١,٥-	٤٥٨-	١,٣	٣٠.٧٥٠	١,٢	٣٠.٢٩٢	٧- حيازة الأصول المالية
٢٦٧.٦٣٢	٢٤٢.٦٣١	٤٥٥.٥٣٣	٤٩١.٣٨١	٦,٧	٣٧.٤٣١	٢٤,٢	٥٥٥.٥٦٩	٢٤,١	٥٩٣.٠٠٠	٨- سداد القروض
١.٥٣١.٦١٢	١.٦٣١.٠٦٧	١.٩١١.٣٤٨	٢.١٣٢.٩٤٣	٧,٠	١٦١.٥١٨	١٠٠,٠	٢.٢٩٩.٤٩٧	١٠٠,٠	٢.٤٦١.٠١٥	<u>إجمالي الاستخدامات</u>
%٣٤.٥	%٣٠.٦	%٣٢.٨	%٣٣.٣				%٣٣.٦		%٣٤.٦	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

## أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيهه (٢٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٧١٣،١٧٨ مليون جنيهه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٢٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ١٢٤،٥٤٥ مليون جنيهه بنسبة زيادة قدرها ٧,٣٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والمدرسين وأعضاء المهن الطبية ومتطلبات إدارة دولا ب العمل الحكومى من سلع وخدمات وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم الإستثمارات والموجهة بالأساس لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل.

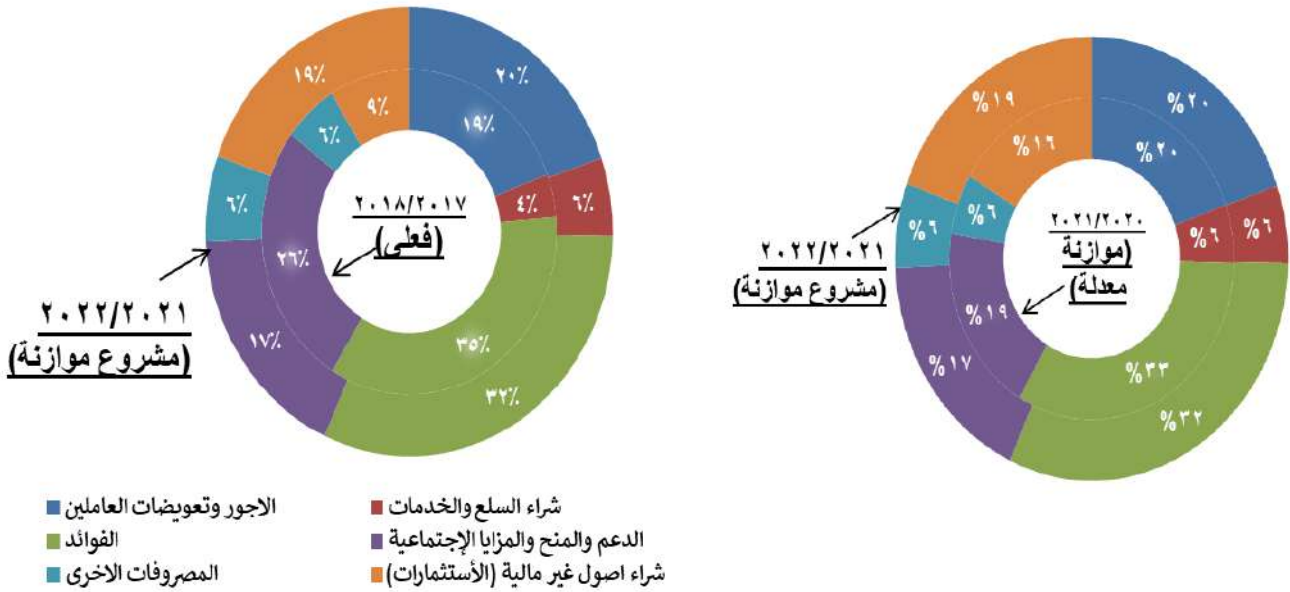
### وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

#### (أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادي فيما يلي:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادي إلى إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنسب الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ :



كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ :



جدول رقم (٣)  
المصروفات

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				متوقع	نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	
فعلى										
٢٤٠,٠٠٥٤	٢٦٦,٠٩١	٢٨٨,٧٧٣	٣٢٤,٠٠٠	٧,٨	٢٦,٠٥٠	١٩,٦	٣٣٥,٠٠٠	١٩,٦	٣٦١,٠٥٠	* الأجور وتعويضات العاملين
%٥,٤	%٥,٠	%٥,٠	%٥,١				%٤,٩		%٥,١	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
٥٣,٠٨٨	٦٢,٣٦٥	٦٩,٨٧١	٨٤,٢٥٦	٣,٧	٣,٦٨٩	٥,٨	١٠٠,٢٠٠	٥,٧	١٠٣,٨٨٩	* شراء السلع والخدمات
%١,٢	%١,٢	%١,٢	%١,٣				%١,٥		%١,٥	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
٤٣٧,٤٤٨	٥٣٣,٠٤٥	٥٦٨,٤٢١	٥٦٦,٠٠٠	٢,٤	١٣,٥٨٢	٣٣,٠	٥٦٦,٠٠٠	٣١,٥	٥٧٩,٥٨٢	* الفوائد
%٩,٩	%١٠,٠	%٩,٨	%٨,٨				%٨,٣		%٨,٢	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦١	٢٢٩,٢١٤	٣٠٥,٣٤٥	١,٥-	٤,٩٧٩-	١٩,٠	٣٢٦,٢٨٠	١٧,٥	٣٢١,٣٠١	* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
%٧,٤	%٥,٤	%٣,٩	%٤,٨				%٤,٨		%٤,٥	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
٧٤,٧٥٨	٧٧,٥٦٥	٨٦,٨٠٢	١٠٢,٩٢٢	٨,٤	٨,٧٨٧	٦,١	١٠٥,٠٠٠	٦,٢	١١٣,٧٨٧	* المصروفات الأخرى
%١,٧	%١,٥	%١,٥	%١,٦				%١,٥		%١,٦	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
١٠٩,٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	٢٣١,٧٨٩	٢٧,٦	٧٧,٤١٥	١٦,٤	٢٨٠,٦٩٨	١٩,٥	٣٥٨,١١٣	* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
%٢,٥	%٢,٧	%٣,٣	%٣,٦				%٤,١		%٥,٠	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٦١٤,٣١٢	٧,٣	١٢٤,٥٤٥	١٠٠,٠	١,٧١٣,١٧٨	١٠٠,٠	١,٨٣٧,٧٢٣	<b>الإجمالي</b>
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧	%٢٥,٢				%٢٥,٠		%٢٥,٩	النسبة للنتائج المحلي الإجمالي
%٨١,٢	%٨٤,٠	%٧٥,١	%٧٥,٧				%٧٤,٥		%٧٤,٧	نسبة الى إجمالي الموازنة

(الوزن النسبي): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالي المصروفات

## الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٦١،٠٥٠ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٣٣٥،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢٦،٠٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٨٪ وبزيادة قدرها نحو ٣٧،٠٥٠ مليون جنيه مقارنة بالناتج المتوقعة لذات السنة المالية بنسبة زيادة قدرها ١١,٤٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

وقد روعى في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ التزام كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة في هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على استمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإدارى بصفة عامة مع إستهداف الفئات المتوسطة منهم من خلال إقرار حزمة من العلاوات والزيادات في بعض الحوافز والبدلات وإقرار حركة ترقية للمستوفين اشتراطات الترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وكذلك تحسين أجور العاملين ببعض القطاعات الوظيفية الهامة مثل (التعليم - الصحة) على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول.

ويوضح الجدول التالى توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالناتج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

جدول رقم (٤)  
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				متوقع	نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	
فعلى										
٦٥,٦٦١	٧٧,٩٠٤	٨٢,٢٠٥	٨٦,٩٢٣	٤,٠	٣,٤١٦	٢٥,٨	٨٦,٣٢٥	٢٤,٩	٨٩,٧٤٠	* الوظائف الدائمة
٤,٨٧٢	٥,٤٣٢	٦,١٦٥	٦,٩٠٩	١٢,١	٧٢٩	١,٩	٦,٠٣٦	١,٩	٦,٧٦٥	* الوظائف المؤقتة
٨٠,٢٨٤	٨٥,٤٣٥	٩٩,٨٤٢	١١٩,٤٧٧	١٣,٦	١٤,٢٦٩	٣١,٤	١٠٥,١٢٩	٣٣,١	١١٩,٣٩٩	* المكافآت <sup>١/</sup>
٢٧,٢٨٣	٢٩,٧٨٠	٢٨,٤٨٠	٣٢,٥٥٣	٢,٤	٧٧٣	٩,٨	٣٢,٦٥٨	٩,٣	٣٣,٤٣١	* البدلات النوعية <sup>٢/</sup>
١١,٤٥٤	١٢,١٠٦	١٢,٠٩٤	١٢,٠٩٨	١,٧-	٢١٨-	٣,٨	١٢,٨٨٨	٣,٥	١٢,٦٧٠	* المزايا النقدية
٥,٨٠٥	٦,٩٣٦	٧,٧٧٥	٨,٣٣٦	٩,١	٧٣٠	٢,٤	٨,٠٠٨	٢,٤	٨,٧٣٨	* المزايا العينية
٢٦,٧٤٢	٣٠,٥٢٠	٣٢,٩٨١	٣٤,٧٧٥	٦,٨	٢,٤٨٥	١١,٠	٣٦,٧١٦	١٠,٩	٣٩,٢٠٢	* المزايا التأمينية <sup>٣/</sup>
١٧,٩٥٢	١٧,٩٧٩	١٩,٢٣١	٢٢,٩٢٩	٨,٢	٣,٨٦٥	١٤,١	٤٧,٢٣٩	١٤,٢	٥١,١٠٥	* باقى أنواع الأجور والاحتياطي
٢٤٠,٠٥٤	٢٦٦,٠٩١	٢٨٨,٧٧٣	٣٢٤,٠٠٠	٧,٨	٢٦,٠٥٠	١٠٠	٣٣٥,٠٠٠	١٠٠	٣٦١,٠٥٠	<b>الإجمالي</b>
%٥,٤	%٥,٠	%٥,٠	%٥,١				%٤,٩		%٥,١	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي
%١٩,٣	%١٩,٤	%٢٠,١	%٢٠,١				%١٩,٦		%١٩,٦	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%١٥,٧	%١٦,٣	%١٥,١	%١٥,٢				%١٤,٦		%١٤,٧	نسبة إلى إجمالي الموازنة

<sup>١/</sup> مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافي، الحافز الإضافي والحافز التكميلي للحد الأدنى.

<sup>٢/</sup> مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

<sup>٣/</sup> مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

## شراء السلع والخدمات

—

تشمل إعمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاى العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبة بالمدارس، كما تحوى على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٠٣،٨٨٩ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٠٠،٢٠٠ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبزيادة قدرها نحو ٣،٦٨٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٧ ٪.

وتمثل الإعمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٥,٧ ٪ من إجمالى المصروفات فى مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه.

**ويوضح الجدول التالى توزيع إعمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:**

جدول رقم (٥)  
شراء السلع والخدمات

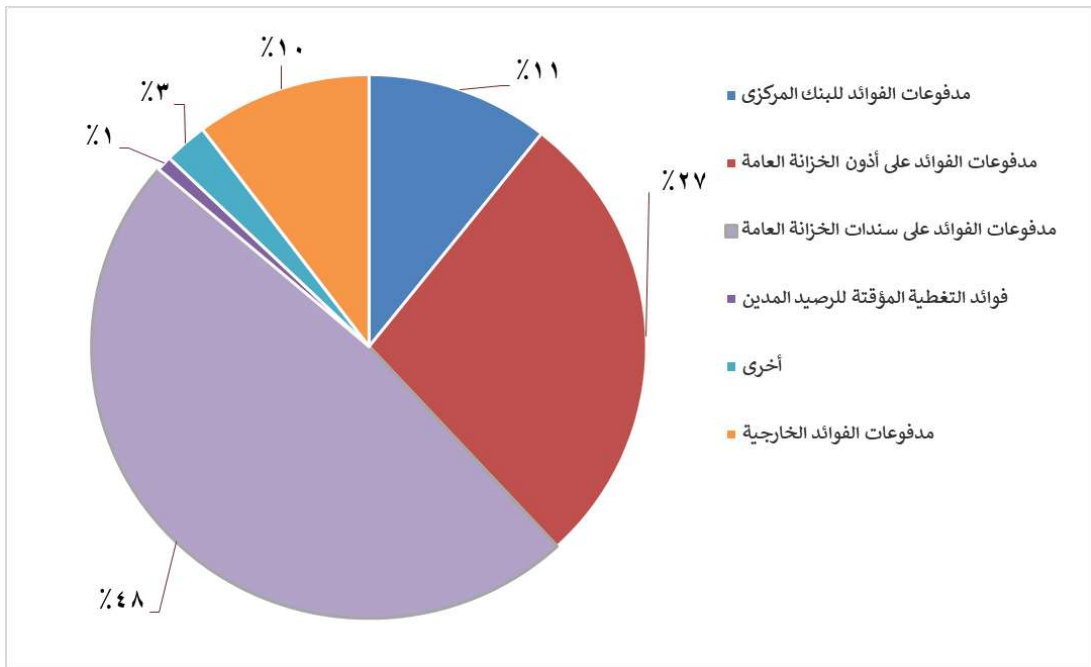
(بالمليون جنيهه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	مشروع موازنة (١)	
فعلى				متوقع						
٧,٠٥٩	٨,٢١٣	٩,٠٤٩	١١,٠٣٦	١٩,٧	٢,١٦١	١١,٠	١٠,٩٨٦	١٢,٧	١٣,١٤٧	* الادوية
٢,٢٦٥	٣,٣٤٠	٣,٣٨٦	٤,٥٤١	١٥,٧	٨٣٥	٥,٣	٥,٣١٧	٥,٩	٦,١٥٢	* الاغذية
.	.	.	١,٥١٢	٠,٠	٢,٥٨٢	٠,٠	.	٢,٥	٢,٥٨٢	* المستلزمات الطبية
٦,٥٥١	٨,٣٠٤	٩,٦٩٩	٨,٠٧٧	١٦,٤-	١,٧٥٥-	١٠,٧	١٠,٧١٩	٨,٦	٨,٩٦٤	* مواد خام أخرى
٢,٥٩٣	٢,٤٦١	٣,٢٧٩	٤,٦٤٩	١٩,٧	٩٣٥	٤,٧	٤,٧٤٧	٥,٥	٥,٦٨٢	* وقود وزيوت وقوى محركه للتشغيل
٣١٢	٣٩٧	٥٢٠	٥٧٠	٦,٧	٤١	٠,٦	٦٠٨	٠,٦	٦٤٩	* وقود وزيوت لسيارات الركوب
١,٨٤٨	٢,٣٠٩	٢,٠٥٩	٢,٤٨٧	٢,٦-	٧٥-	٢,٨	٢,٨٥٤	٢,٧	٢,٧٧٩	* قطع غيار ومهمات
٤,٠٦٦	٤,٨١١	٥,٣٢٨	١١,٠٣٣	٧,٢-	٨٦٥-	١٢,١	١٢,٠٨٨	١٠,٨	١١,٢٢٢	* الإطارة
١,١٤٩	١,٣٥٣	٢,٢٨٨	٢,٠٨٢	١٢,٢	٢٥٦	٢,١	٢,٠٨٨	٢,٣	٢,٣٤٤	* المياه
٧,٤٢٦	٨,٠٤٥	٩,٨٠٧	١٠,٢٥١	١١,٨-	١,٦٧٤-	١٤,١	١٤,١٣٤	١٢,٠	١٢,٤٦٠	* الصيانة
٢,٩٧٦	٣,٠٩٧	٣,٥٩٢	٣,٧٦٣	١,٠	٣٦	٣,٧	٣,٧٤٦	٣,٦	٣,٧٨٢	* نفقات الطبع
٣,١٨٣	٣,٧٠١	٤,١٤٣	٤,٥٣٦	٣,٤	١٦١	٤,٧	٤,٦٦٠	٤,٦	٤,٨٢١	* النقل والانتقالات
٣٢٣	٣٥٦	٣٨٦	٥٧٣	١٢,٦-	٨١-	٠,٦	٦٤٣	٠,٥	٥٦١	* البريد والاتصالات
٨١٩	٢٦٩	٣٣٤	٦٧٤	١٤١,١	٤٥٨	٠,٣	٣٢٥	٠,٨	٧٨٣	* نفقات تنفيذ أحكام قضائية
١٢,٥٢١	١٥,٧٠٩	١٦,٠٠١	١٨,٤٧٣	٣,٤	٧٦٢	٢٢,٣	٢٢,٣٦٢	٢٢,٣	٢٣,١٢٣	* باقى بنود الباب الثانى
.	.	.	.	٠,٠	٨٩-	٤,٩	٤,٩٢٤	٤,٧	٤,٨٣٦	* احتياطات عامة
<b>٥٣,٠٨٨</b>	<b>٦٢,٣٦٥</b>	<b>٦٩,٨٧١</b>	<b>٨٤,٢٥٦</b>	<b>٣,٧</b>	<b>٣,٦٨٩</b>	<b>١٠٠</b>	<b>١٠٠,٢٠٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٣,٨٨٩</b>	<b>الإجمالى</b>
%١,٢	%١,٢	%١,٢	%١,٣				%١,٥		%١,٥	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
%٤,٣	%٤,٦	%٤,٩	%٥,٢				%٥,٨		%٥,٧	نسبة إلى إجمالى المصروفات
%٣,٥	%٣,٨	%٣,٧	%٤,٠				%٤,٤		%٤,٢	نسبة إلى إجمالى الموازنة

## الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٥٧٩,٥٨٢ مليون جنيه (٨,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٥٦٦,٠٠٠ مليون جنيه (٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ١٣,٥٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,٤٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:



وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣١,٥٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١,٨٣٧,٧٢٣ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالي توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

جدول رقم (٦)  
الفوائد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	مشروع موازنة (١)	
فعلى			متوقع							
<b>(أ) - الفوائد الخارجية</b>										
٢٢,١٠٤	٣٥,١٣٧	٤٢,٦٣٢	٤٨,٥٧٢	٢٢,١	١٠,٧٢١	٨,٦	٤٨,٤١٩	١٠,٢	٥٩,١٤٠	* فوائد الدين العام الخارجي
٩٥	٧٢	١١٧	٣٥٠	١٧,٠-	٦٠-	٠,١	٣٥٢	٠,١	٢٩٢	* فوائد خارجية تسدها الجهات
<u>٢٢,١٩٩</u>	<u>٣٥,٢٠٩</u>	<u>٤٢,٧٤٩</u>	<u>٤٨,٩٢٢</u>	<u>٢١,٩</u>	<u>١٠,٦٦١</u>	<u>٨,٦</u>	<u>٤٨,٧٧١</u>	<u>١٠,٣</u>	<u>٥٩,٤٣٢</u>	<b>جملة (أ)</b>
<b>(ب) - الفوائد المحلية</b>										
١٠٩,٧٧٨	١١٨,٤١١	١٠١,٥٣٩	٧٠,٧٠٣	١٢,٥-	٨,٨٢٢-	١٢,٥	٧٠,٧٠٣	١٠,٧	٦١,٨٨٢	* فوائد سندات البنك المركزي
١٦٤,٣١٦	٢٠٨,٢٣٣	٢٣١,٨٨٧	٢١٥,٧٨٧	٢٦,٢-	٥٦,٥٧٨-	٣٨,١	٢١٥,٧٨٧	٢٧,٥	١٥٩,٢٠٩	* فوائد الآتون على الخزنة العامة
١١٠,١٤٠	١١٢,٨٨٩	١٤٠,٩٨٤	٢٠٦,٧٢٢	٣٥,٠	٧٢,٤٠٤	٣٦,٥	٢٠٦,٧٢٢	٤٨,٢	٢٧٩,١٢٦	* فوائد سندات الخزنة المصرية
٣,٥٦٤	٧,٤٤٤	٨,٨٣٤	٥,٠٠٠	٣,٥	١٧٣	٠,٩	٥,٠٠٠	٠,٩	٥,١٧٣	* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين
٢٢,٣٢٤	٤٠,٨٧٢	٣٣,١٧٩	.	٠,٠	.	٠,٠	.	٠,٠	.	* فوائد صكوك صناديق المعاشات
٥,١٢٨	٩,٩٨٧	٩,٢٤٨	١٨,٨٦٧	٢٢,٤-	٤,٢٥٦-	٣,٤	١٩,٠١٧	٢,٥	١٤,٧٦١	فوائد أخرى متنوعة
<u>٤١٥,٢٤٩</u>	<u>٤٩٧,٨٣٦</u>	<u>٥٢٥,٦٧٢</u>	<u>٥١٧,٠٧٨</u>	<u>٠,٦</u>	<u>٢,٩٢٢</u>	<u>٩١,٤</u>	<u>٥١٧,٢٢٩</u>	<u>٨٩,٧</u>	<u>٥٢٠,١٥١</u>	<b>جملة (ب)</b>
<u>٤٣٧,٤٤٨</u>	<u>٥٣٣,٠٤٥</u>	<u>٥٦٨,٤٢١</u>	<u>٥٦٦,٠٠٠</u>	<u>٢,٤</u>	<u>١٣,٥٨٢</u>	<u>١٠٠</u>	<u>٥٦٦,٠٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	<u>٥٧٩,٥٨٢</u>	<b>الإجمالي</b>
%٩,٩	%١٠,٠	%٩,٨	%٨,٨				%٨,٣		%٨,٢	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٣٥,٢	%٣٨,٩	%٣٩,٦	%٣٥,١				%٣٣,٠		%٣١,٥	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%٢٨,٦	%٣٢,٧	%٢٩,٧	%٢٦,٥				%٢٤,٦		%٢٣,٦	نسبة إلى إجمالي الموازنة

## الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تُقدَّر إعمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٢١،٣٠١ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٣٢٦،٢٨٠ مليون جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٤،٩٧٩ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتوزع إعمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على النحو التالى:

<u>مليون جنيه</u>	
١٠٨،٧٩٨	* الدعم السلعي
١٨١،٧١٥	* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية
٨،٢٩٢	* الدعم والمنح لمجالات التنمية
١٢،١٢٤	* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية
١٠،٣٧٢	* إعمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة
<u>٣٢١،٣٠١</u>	الإجمالى

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الإعمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع

الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام الحالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:



جدول رقم (٧)  
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

فعلى			التغير مشروع - الموازنة المعدلة		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان	
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	متوقع	نسبة	قيمة	الوزن النسبي	الموازنة المعدلة	الوزن النسبي		مشروع موازنة
٨٠,٥٠٠	٨٧,٠٠٠	٨٠,٤٢٧	٨٢,٧٥٥	%٣٠,٢	٢,٧٣٥	%٢٥,٩	٨٤,٤٨٧	%٢٧,١	٨٧,٢٢٢	* الدعم السلمي: - دعم السلع التموينية - دعم المزارعين - دعم المواد البترولية - دعم الكهرباء - دعم الأدوية والبان الأطفال - دعم شركات المياه
٧٣٣	٥٧٥	١٤٠	٤٠٢	%٠,٠	٠	%٠,٢	٦٦٥	%٠,٢	٦٦٥	
١٢٠,٨٠٣	٨٤,٧٣٢	١٨,٦٧٧	٢٨,٤١٩٣	%٣٤,٧-	٩,٧٨٢-	%٨,٦	٢٨,٤١٩٣	%٥,٧	١٨,٤١١	
٢٨,٥٨٥	١٦,٠٠٠	٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	
٧٠٠	١,٣٧٥	١,٥٣٢	٢,٦٤٦	%٤٢,٩	٧٥٠	%٠,٥	١,٧٥٠	%٠,٨	٢,٥٠٠	
١,٠٠٠	١,٣٥٠	٩٢٣	٧٥٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	
٢٣٢,٣٢٢	١٩١,٠٣٢	١٠١,٦٩٩	١١٤,٧٤٦	%٥,٥-	٦,٢٩٧-	%٣٥,٣	١١٥,٠٩٥	%٣٣,٩	١٠٨,٧٩٨	إجمالي الدعم السلمي
١,٨٠٤	١,٨٥٠	١,٨٥٠	١,٨٠٠	%٠,٣-	٥-	%٠,٦	١,٨٠٠	%٠,٦	١,٧٩٥	* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية : - دعم نقل الركاب - دعم اشتراكات الطلبة (سكك حديد) - دعم اشتراكات الطلبة (مترو الانفاق) - دعم الخطوط غير الاقتصادية (سكك حديد) - دعم الإمتيازات (سكك حديد + مترو) - دعم التأمين الصحي على الطلاب - دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة - دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي - دعم التأمين الصحي لغير القارين (التأمين الصحي الشامل) - دعم التأمين الصحي لغير القارين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي) - دعم التأمين الصحي على الفلاحين - معاش الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة - معاش الطفل - إعانات الشؤون الإجتماعية - مساهمات في صناديق المعاشات - علاج مواطني جمهورية مصر العربية - مزايا إجتماعية أخرى - المنح والمساعدات
١١٠	١٠٢	١٣٤	١٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	
٩٨	٢٥٠	٤٠٠	٣٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٤٠٠	%٠,١	٤٠٠	
٧٩٤	٦٦٤	٥٢٧	٧٠٠	%٦٤٢,٩	٤,٥٠٠	%٠,٢	٧٠٠	%١,٦	٥,٢٠٠	
٠	٠	٧٠	٣٠٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٣٠٠	%٠,١	٣٠٠	
٨١١	٣٦٦	٣٠٥	٤٧٤	%٤٠,٣	١٥	%٠,١	٣٥٦	%٠,١	٣٧١	
٠	١٥٦	١١٤	١٥٧	%٣٥,٣	٤٧	%٠,٠	١٣٣	%٠,١	١٧٩	
٠	٢٢٧	١٨٣	٢٤٣	%٢٠,٠-	٤-	%٠,١	٢١٤	%٠,١	٢١٠	
٠	٠	٧	٨٠	%٨١,٤-	٧٠,٤-	%٠,٣	٨٦٥	%٠,٠	١٦١	
٠	٠	٠	٠	%٠,٠	١٨	%٠,١	١٨٢	%٠,١	٢٠٠	
٠	٠	٠	٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	١٠٠	%٠,٠	١٠٠	
١٧,٥٣٥	١٧,٥١٢	١٨,٥٠٠	١٩,٠٠٠	%٠,٠	٠	%٥,٨	١٩,٠٠٠	%٥,٩	١٩,٠٠٠	
٨	٥٣	٧٠	٧٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٧٠	%٠,٠	٧٠	
٧٥	٣٢٢	٢٩٠	١٣١	%٠,٠	٠	%٠,١	١٧٨	%٠,١	١٧٨	
٥٢,٥٠٠	٤٨,٥٠٠	٥٥,٠٠٠	١٢٣,٠٠٠	%٣٠,٨	٤,٩٩٨	%٣٩,٨	١٣٠,٠٠٠	%٤٢,٠	١٣٤,٩٩٨	
٥,٧٥٠	٦,٨١٤	٩,٠٠٧	٨,٥٣٥	%٠,٠	٠	%٢,٢	٧,٠٣٥	%٢,٢	٧,٠٣٥	
٢,١٢٩	٢,٨٠١	٢,٣٢٠	٢,٤٤٤	%١٦,٩	٤٢٨	%٠,٨	٢,٥٣٧	%٠,٩	٢,٩٦٥	
٦,٧٢٣	٦,٧٣٨	١,٠٢٦٦	١,٦٠٤٠	%٥٠,٩-	٨,٦٥١-	%٥,٢	١٧,٠٠٣	%٢,٦	٨,٣٥٢	
٨٨,٣٣٦	٨٦,٣٥٤	٩٩,٠٤٤	١٧٣,٤٧٤	%٠,٤	٦٤٢	%٥٥,٥	١٨١,٠٧٣	%٥٦,٦	١٨١,٧١٥	إجمالي الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية
٢٠٠	٠	٢٠٠	٢٥٠	%٠,٠	٠	%٠,١	٢٥٠	%٠,١	٢٥٠	* الدعم والمنح لمجالات التنمية : - دعم تنمية الصعيد - دعم فائدة القروض الميسرة - دعم الإسكان الإجتماعي (دعم نقدي / دعم مرافق) - التدريب
١٢٤	١٢٩	٢٨٠	٣٦٠	%٢٢,٢-	٨٠-	%٠,١	٣٦٠	%٠,١	٢٨٠	
٠	١,٢٨٢	١,٤٢٣	٢,٢٠٠	%٣٦,٢	٢,٠٦٢	%١,٧	٥,٧٠٠	%٢,٤	٧,٧٦٢	
٠	٠	٠	٠	%١٠٠,٠-	١٢٥-	%٠,٠	١٢٥	%٠,٠	٠	
٣٢٤	١,٤١١	١,٩٠٣	٢,٨١٠	%٢٨,٩	١,٨٥٧	%٢,٠	٦,٤٣٥	%٢,٦	٨,٢٩٢	إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية
٢,٣٠٥	٣,٦٥٧	٥,٦٨٢	٥,٠٠٠	%٤٠,٠-	٢,٨٠٠-	%٢,١	٧,٠٠٠	%١,٣	٤,٢٠٠	* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية : - دعم تنشيط الصادرات - دعم الإنتاج الحربى - برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل - دعم برامج صندوق تمويل المركبات - مبادرة حوض النيل - بنود أخرى
١,٢٧٦	١,٢٣٦	١,٨٥٤	٢,٣٢٥	%٤١,١-	٩٥٦-	%٠,٧	٢,٣٢٥	%٠,٤	١,٣٦٩	
١,٢٠٠	٢,٦٩٦	٣,٤٨١	٣,٥٠٠	%٠,٠	٠	%١,١	٣,٥٠٠	%١,١	٣,٥٠٠	
٥	٤	٠	٢٤٥	%٧١٦,٣	١,٧٥٥	%٠,١	٢٤٥	%٠,٦	٢,٠٠٠	
٣٨	٠	٧٧	٣٠٠	%٠,٠	٠	%٠,٢	٥٠٠	%٠,٢	٥٠٠	
٢,٥٠١	٨	١,٤,٣٩١	١,٢٨٣	%٦٧,٨	٢٢٤	%٠,١	٣٣١	%٠,٢	٥٥٥	
٧,٣٢٥	٧,٦٠١	٢٥,٤٨٦	١٢,٦٥٤	%١٢,٨-	١,٧٧٧-	%٤,٣	١٣,٩٠١	%٣,٨	١٢,١٢٤	إجمالي الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
٣٢٨,٣٠٧	٢٨٦,٣٩٧	٢٢٨,١٣٢	٣٠٣,٦٨٤	%١,٨-	٥,٥٧٤-	%٩٧,٠	٣١٦,٥٠٤	%٩٦,٨	٣١٠,٩٢٩	جملة الدعم
١,٠٧٣	١,٠٦٥	١,٠٨٢	١,٤١٠	%٥,٢	٢٠	%٠,١	٣٨٠	%٠,١	٤٠٠	* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات
٠	٠	٠	٠	%٦,١	٥٧٦	%٢,٩	٩,٣٩٦	%٣,١	٩,٩٧٢	* متطلبات إضافية واحتياجات
٣٢٩,٣٧٩	٢٨٧,٤٦٢	٢٢٩,٢١٣	٣٠٥,٠٩٤	%١,٥-	٤,٩٧٩-	%١٠٠,٠	٣٢٦,٢٨٠	%١٠٠,٠	٣٢١,٣٠١	الإجمالي
%٧,٤	%٥,٤	%٣,٩	%٤,٨				%٤,٨		%٤,٥	نسبة إلى الناتج المحلى
%٢٦,٥	%٢١,٠	%١٦,٠	%١٨,٩				%١٩,٠		%١٧,٥	نسبة إلى إجمالي المصروفات

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

## أولاً: الدعم السلعي

### (١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٨٤،٤٨٧ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٢،٧٣٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣،٢٪.

### هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية:-

- ١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨،٦١٠ مليون طن قمح (٥،١١١ مليون طن قمح مستورد، ٣،٥٠٠ مليون طن قمح محلي) منها كمية ٧،٩٦٠ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٩،٠ مليار رغيف بالإضافة إلى ٦٥١ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- ٢- عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٧١،٠ مليون فرد (٦٦،٧ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٤،٣ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).
- ٣- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٣،٧٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢٦،٣٪ (وذلك من إجمالي الأرصدة المستحقة للمستفيدين البالغة نحو ١٢٠،٨ مليار رغيف في السنة).
- ٤- متوسط سعر طن القمح المحلي يعادل القمح المستورد بخلاف المصاريف الإضافية لكل منهما.
- ٥- أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣،٦ مليون فرد (٥٠ جنيه شهرياً "لعدد ٥٨،٥ مليون فرد" للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدون على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً "٥،١ مليون فرد").

**وقد أسفرت تلك الافتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ٨٧،٢٢٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موزعاً على**

### **النحو التالي:**

دعم رغيف الخبز	٤٤،٨٨٤
دعم دقيق المستودعات	٢،٥٥٨
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٣٢،٥٠٠ مليار رغيف	٣،١٨٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣،٥ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدین على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،٦٠٠
إجمالي الدعم	٨٧،٢٢٢

### **(٢) دعم المزارعين:**

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٦٦٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

- ١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
  - ٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
  - ٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
  - ٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.
- ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلي:

دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصري)	٦٠٠
مساهمة الدولة في تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٦٦٥

### (٣) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٨،٤١١ مليون جنيه مقابل نحو ٢٨،١٩٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره ٩،٧٨٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٤,٧٪.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

### (٤) دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٢،٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بزيادة تبلغ ٧٥٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ ١،٧٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢,٩٪.

## ثانياً: الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية

### (١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

- أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجز الجارى المحقق بكل منهما، والناجم عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١,٧٩٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- ج- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصاىبى الثورة والعمليات الحربية وأسر الشهداء والمحاربين القدماء....) وذلك على أسعار ركوب قطارات السكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل فى هذا الشأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمتيازات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).
- د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة للدولة فى تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٥,٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥,٥ مليار جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣/١٢/١١).

## (٢) مخصصات دعم التأمين الصحي :-

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١,٢٢١ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

### - دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٧١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٤,٧ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

### - دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة:-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٧٩ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٨٩٦,٤ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

### - دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٤,٠ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

### - دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):-

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزنة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦١ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات الغير قادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزنة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً.

**- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعي) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك في ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتي تنص على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي، يقوم على التكافل الإجتماعي، وتُغطى مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

**- دعم التأمين الصحي على الفلاحين:-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

**(٣) مخصصات الأمان الإجتماعي:**

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ١٩،٢٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:-

المبلغ بالمليون جنيه	عدد الأسر المستفيدة (بالآلاف)	بيان
١٩،٠٠٠	٣،٦٠٠	مساعداة الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة برنامج دعم التعليم المجتمعي
٧٠	٥٥	معاش الطفل
١٧٨	٢٣	إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة
١٩،٢٤٨		جملة

- تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:
- ✓ ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.
  - ✓ ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.
  - ✓ ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد.
  - ✓ ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

**تكافل:** ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي - إعدادي - ثانوي) من ٦٠-٨٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

**كرامة:** ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

#### (٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٣٤,٩٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ١٣٠,٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٤,٩٩٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣,٨٪.



هذا ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مراعاة إدراج باقى الأعباء المستحقة للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى وفقاً للقانون المشار اليه ضمن الباب الثامن سداد القروض والبالغة نحو ٤٥ مليار جنيه بإصدار سندات بسعر الفائدة السائد في السوق.

**(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):**

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧،٠٣٥ مليون جنيه.

**(٦) المنح والمساعدات:**

وهي برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لها نحو ٨،٣٥٢ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

## ثالثاً: الدعم والمنح لمجالات التنمية

### (١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٢٨٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ويخفف قدره نحو ٨٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة خفض قدرها نحو ٢٢,٢٪.

(مليون جنيه)

الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
		<b>قروض بنك الاستثمار القومي</b>
		إسكان المحافظات
١٤٣,٥	١٢٨,٤	
٠,٧	٠,٥	شركات الإسكان والتعمير
٠,١	٠,١	مشروعات استصلاح الأراضي
٦,٠	٦,٠	المشروعات التصديرية وضمان الصادرات
٠,٣	٠,٣	المناطق الصناعية بالمحافظات
٦٤,٩	٦٣,٠	هيئة المجتمعات العمرانية
٣٢,٩	٣٦,١	تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)
٣,٤	٣,٣	صندوق تمويل المساكن
٢٥١,٨	٢٣٧,٧	<b>جملة قروض بنك الاستثمار القومي</b>
		هيئة تعاونيات البناء والإسكان
٧٤,٠	٢٨,٣	(قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)
٢٥,٠	١٢,٠	بنك التعمير والإسكان
٩,٢	٢,٠	أخرى
٣٦٠,٠	٢٨٠,٠	<b>الإجمالي العام</b>

### (٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعي:

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧,٧٦٢ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٢,٠٦٢ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٥,٧٠٠ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية ومن الجدير بالذكر أن هذا الدعم يتضمن نحو ٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة الدعم النقدي الذي يتم منحه للفئات المستفيدة بالإضافة الى نحو ٣,٦٧٠ مليون جنيه قيمة دعم المرافق.

## رابعاً: الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية:

### (١) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤,٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٧,٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك نتيجة قيام وزارة المالية بسداد مبالغ متراكمة من دعم تنشيط الصادرات خلال العامين الماليين السابقين تقدر بنحو من ٢١,٠ إلى ٢٥,٠ مليار جنيه.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

### (٢) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣,٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الإنتهاء من توصيل الغاز الطبيعي لعدد ١,٢ مليون أسرة بما يؤدي إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

### (٣) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٢,٠٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتمويل الجانب المستحق عن السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة اجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

## المصروفات الأخرى

—

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١١٣،٧٨٧ مليون جنيه (١,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٠٥،٠٠٠ مليون جنيه (١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٨،٧٨٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٨,٤٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

## شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

—

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٥٨،١١٣ مليون جنيه (٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٢٨٠،٦٩٨ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزنة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تبلغ نحو ٢٠٢,٠ مليار جنيه بخلاف نحو ٨,٠ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنة:

(مليون جنيه)

الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
١١٣،١٠١	٢٠٥،٩٩٢	الجهاز الإدارى
٢١،٧٤١	٢١،٢٩٣	الإدارة المحلية
١٣٠،٨٥٦	١١٥،٠٢١	الهيئات الخدمية
٦،٠٠٠	٦،٠٠٠	تعويضات
٩،٠٠٠	٩،٨٠٧	الاحتياطيات
٢٨٠،٦٩٨	٣٥٨،١١٣	الإجمالى

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)  
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير (٣-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
				متوقع (٣)	موازنة معدلة (٢)		
فعلي					مشروع موازنة		
					(١)		
							* مباني وإنشاءات :
١٤,٦٦٦	١٩,٥٢٠	٢٤,١٣٥	٩,٣٩٠	٢٣,١٣٩	٢٣,٥٧٨	٣٢,٩٦٨	X مباني سكنية
١٧,٣٩٨	٢١,٤٧٠	٣٦,٢١٢	٣,٠٨١	٤٦,١٢٢	٥١,٢٩٢	٥٤,٣٧٢	X مباني غير سكنية
٤١,٩٥٨	٥٣,٤٧٦	٦٤,٠٨٤	٦٧,٢٠٤	٧٤,٣١٥	١٠٠,٤٩٣	١٦٧,٦٩٦	X تشييدات
٧٤,٠٢٢	٩٤,٤٦٦	١٢٤,٤٣١	٧٩,٦٧٤	١٤٣,٥٧٦	١٧٥,٣٦٢	٢٥٥,٠٣٦	جملة
							* الات ومعدات ووسائل نقل :
٦١٧	٢,٢٨٦	٢,٢١٧	١,١٤٧-	٣,٤٩٨	٤,١٥١	٣,٠٠٤	X وسائل نقل
٥١٢	٤٩٨	٥٨٥	٢٨	٥٧٢	٩٥٥	٩٨٣	X وسائل انتقال
١٢,٣١٤	١٤,٦٥٦	٢٢,٤٩٧	٧,٢٠٣-	٥٣,٥٥٢	٥٢,٠٣٧	٤٤,٨٣٤	X الآت ومعدات
.	.	.	٢,٥٨٨	٤٨٨	.	٢,٥٨٨	X الآت ومعدات طبية
٣٠٠	٥٢٥	٥٦٢	١١٣	١,٠٦٩	١,١٨٦	١,٢٩٩	X عدد ودوات
٢,٢٨٤	٢,٨٨٥	٧,٤٦٩	٣,١٠٧	١٢,٩٧٢	١٤,٥٤٥	١٧,٦٥٢	X تجهيزات
١٦,٠٢٧	٢٠,٨٥٠	٣٣,٣٣١	٢,٥١٤-	٧٢,١٥٠	٧٢,٨٧٤	٧٠,٣٦٠	جملة
							* أصول ثابتة أخرى :
٣٢	٥٧	٦١	٢٢	١٩٩	٢٠٣	٢٢٥	X ثروة حيوانية ومائية ( اصول زراعية )
٣٢	٥٧	٦١	٢٢	١٩٩	٢٠٣	٢٢٥	جملة
٩٠,٠٨٢	١١٥,٣٧٣	١٥٧,٨٢٣	٧٧,١٨١	٢١٥,٩٢٥	٢٤٨,٤٣٩	٣٢٥,٦٢١	إجمالي الأصول الثابتة
							* الاصول الطبيعية :
١,٥٨٦	١,٢٠٠	٢,٩٠٧	٥٨٦-	٥,١٤٢	٢,٢٥٥	١,٦٦٩	X شراء أراضي
٢٥٩	١٢٥	١٨٧	١٦٣-	٢٨٣	٢٩٩	١٣٦	X تمهيد وأستصلاح أراضي
٢	٢	٢	٣	٥	٥	٨	X أصول طبيعية أخرى
١,٨٤٧	١,٣٢٧	٣,٠٩٦	٧٤٦-	٥,٤٢٩	٢,٥٥٨	١,٨١٢	جملة
٢٦	٤٩	٢٧	١٤٦	٢١	٢١	١٦٧	X فوائد سابقة على بدء التشغيل
٩٤٩	٤٧٤	٦٢٩	٢٩٠-	١,٣٠٤	١,٤٠١	١,١١١	X البعثات
٣,٠٢٤	١,٨٨٥	٢,٧٠٦	٥,٣٠٨	٥,٥٦٥	٨,١٤٥	١٣,٤٥٣	X ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية
١٣,٤٣٩	٢٣,٧٥٨	٢٦,٨٨٠	٥,١٠١-	٣,٢٦٥	٥,١٢٦	٢٥	X دفعات مقدمة
٢١	٣٧	١٧	.	.	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	X التعويضات وتعويضات فروق الأسعار للمقاولين
٢٩٣	٤٤٠	٤٦٤	١٠٩	٢٧٨	٩	١١٧	X الاجور للمشروعات الاستثمارية
.	.	.	٨٠٧	.	٩,٠٠٠	٩,٨٠٧	X إحتياجات عامة
١٠,٩٦٨٠	١٤٣,٣٤٢	١٩١,٦٤٢	٧٧,٤١٥	٢٣١,٧٨٩	٢٨٠,٦٩٨	٣٥٨,١١٣	إجمالي الاستثمارات
%٢,٥	%٢,٧	%٣,٣		%٣,٦	%٤,١	%٥,٠	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٨,٨	%١٠,٥	%١٣,٤		%١٤,٤	%١٦,٤	%١٩,٥	نسبة إلى إجمالي المصروفات
%٧,٢	%٨,٨	%١٠,٠		%١٠,٩	%١٢,٢	%١٤,٦	نسبة إلى إجمالي الموازنة

## ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة - والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجملتها نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومي، النظام العام، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشؤون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

## وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفي

### ١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزي للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

### ٢- قطاع الدفاع والأمن القومي:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدني وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير في مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي.

### ٣- قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العيني.



#### ٤- قطاع الشؤون الاقتصادية:

يتضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية، شؤون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشؤون الاقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمع المصوغات والموازن، مديريات التمويل بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

#### ٥- قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

#### ٦- قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شؤون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى.

## ٧- قطاع الصحة:

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير في مجال الشؤون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية: وزارة الصحة، مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

## ٨- قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير في مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

## ٩- قطاع التعليم:

يتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحل، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير في مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

## ١٠ - قطاع الحماية الاجتماعية:

يتضمن المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشات الضمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الاجتماعى، مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظات، المجلس القومى للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية.

**ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب: -**

**جدول رقم (٩)  
التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير (٢-١)	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة (٢)	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة (١)	الأنشطة الوظيفية
فعلى						
٥٠٤,٢١٦	٦١٥,٥١٣	٦٦٤,٢٩٧	٨٠,٨٠٦	٧٧٦,٤٦٢	٨٥٧,٢٦٨	* الخدمات العامة
٦٣,٠٥١	٦٩,٩١١	٧٤,٤٨٦	٧,٦٩٩	٨٠,٤١٩	٨٨,١١٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٦١,١٧٥	٧٠,٣٩٥	٨٧,٣٦٢	١٠,٣١٩-	١١١,٧٩٥	١١٠,٤٧٦	* الشئون الاقتصادية
٣,١٩٢	٣,١٨٩	٣,٩٨٨	٥١٩-	٣,٣٢٣	٢,٨٠٤	* حماية البيئة
٤٢,٢٢٩	٤٨,٢٣٢	٥٩,٥٦٨	٦,٠٤-	٧٩,٥٢٩	٧٨,٩٢٥	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٦٠,٨٣٣	٧٣,٠٦٤	٨٧,٠٦٣	١٥,٢١٨	٩٣,٥٤٤	١٠٨,٧٦١	* الصحة
٣٤,٢٧٥	٤٠,١٨٣	٤٥,٥٠٧	٩٥١	٤٨,٣٩٥	٤٩,٣٤٦	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٠٩,١٨٨	١٢٢,٩٤٥	١٤٥,١٨٥	١٥,٠٦٦	١٥٧,٥٨٠	١٧٢,٦٤٦	* التعليم
٣١٠,٨٨٧	٢٦٤,٣٧٥	١٩٩,٩٦٩	٢,٥٩١-	٢٨٥,٩٦٩	٢٨٣,٣٧٨	* الحماية الاجتماعية
٥٥,٣٦٢	٦٢,٠٦٢	٦٧,٢٩٨	٩,٨٣٨	٧٦,١٦٤	٨٦,٠٠١	* أنشطة وظيفية متنوعة
١,٢٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١٢٤,٥٤٥	١,٧١٣,١٧٨	١,٨٣٧,٧٢٣	الإجمالي
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧		%٢٥,٠	%٢٥,٩	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (١٠)  
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	المصروفات الأخرى	الدعم والمزايا والاجتماعية	الفوائد	شراء السلع والخدمات	الأجور وتعويضات العاملين	الأنشطة الوظيفية
٦٦٤,٢٩٧	٧٧٦,٤٦٢	٨٥٧,٢٦٨	١٣٢,٤١٢	١٩,٧٦٠	١٣,٨٩٦	٥٧٥,٦٩٥	٤٠,٧٨٨	٧٤,٧١٨	* الخدمات العامة
٧٤,٤٨٦	٨٠,٤١٩	٨٨,١١٨	١٢,١٠٣	١,٠٤٧	١,١٥١	٠	٩,٧١٩	٦٤,٠٩٨	* النظام العام وشئون السلامة العامة
٨٧,٣٦٢	١١١,٧٩٥	١١٠,٤٧٦	٧٠,٩٩٦	٣,٩٧١	٧,١٥٩	٨٦٦	٨,٠٥٧	١٩,٤٢٨	* الشؤون الاقتصادية
٣,٩٨٨	٣,٣٢٣	٢,٨٠٤	٤٩٧	٧٧	٤٢	٥	٩,٠٣	١,٢٨١	* حماية البيئة
٥٩,٥٦٨	٧٩,٥٢٩	٧٨,٩٢٥	٦٧,١٨٩	٦٧	٧,٧٨٨	٢,٠٥٢	٦٢٠	١,٢٠٩	* الإسكان والمرافق المجتمعية
٨٧,٠٦٣	٩٣,٥٤٤	١٠٨,٧٦١	٢٦,٤١٨	١,٥٧٣	٧,٦٣٩	٣٠٨	٢٤,٧٨١	٤٨,٠٤٢	* الصحة
٤٥,٥٠٧	٤٨,٣٩٥	٤٩,٣٤٦	٦,٥٧١	٥٨٢	٣,١٥٤	٢	٤,٥١٨	٣٤,٥١٩	* الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٤٥,١٨٥	١٥٧,٥٨٠	١٧٢,٦٤٦	٣٩,٦١٣	٢,٥٠٣	٥٨٥	٣٣٣	١٤,٢٢٢	١١٥,٣٨١	* التعليم
١٩٩,٩٦٩	٢٨٥,٩٦٩	٢٨٣,٣٧٨	٧٩٨	٨	٢٧٩,٨٨٧	٣٢٢	١٨٨	٢,١٧٦	* الحماية الاجتماعية
٦٧,٢٩٨	٧٦,١٦٤	٨٦,٠٠١	١,٥١٨	٨٤,٢٠٠	١	٠	٨٣	١٩٨	* أنشطة وظيفية متنوعة
١,٤٤٣٤,٧٢٣	١,٤٧١٣,١٧٨	١,٤٨٣٧,٧٢٣	٣٥٨,١١٣	١١٣,٧٨٧	٣٢١,٣٠١	٥٧٩,٥٨٢	١٠,٣,٨٨٩	٣٦١,٠٥٠	الإجمالي
%٢٤.٧	%٢٥.٠	%٢٥.٩	%٥.٠	%١.٦	%٤.٥	%٨.٢	%١.٥	%٥.١	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

## حيازة الأصول المالية

تمثل حيازة الأصول المالية مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة في إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٣٠،٢٩٢ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٣٠،٧٥٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره نحو ٤٥٨ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلي:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئي	كلى
<b>مساهمات في هيئات اقتصادية:</b>		١٣،٣٠٤
– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٤،٨٥٩	
– الهيئة الوطنية للإعلام	١،٨٣٣	
– المتحف المصري الكبير	٣،٣٠٠	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٤٩٣	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٤٥٣	
– وكالة الفضاء المصرية	٥٤٩	
– الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٢٠٠	
– الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٥	
– الهيئة القومية للاتفاق	١،٣٧٧	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٩٥	
<b>مساهمات في شركات قابضة:</b>		٢،٦٠٤
– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر	٢٨٢	
– "مديونية هيئة كهربية الريف"		
– الشركة القابضة لكهرباء مصر	٧٥٠	
"مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"		
<b>مساهمات في شركات قطاع عام</b>		١،٠٠٠
– شركات الإنتاج الحربي		
(مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		
<b>إستكمال حصة وزارة المالية في رأسمال صندوق مصر</b>		٢،٠٠٠
<b>حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية</b>		٣،٨٩٦
<b>باقي البنود</b>		٢،٣٦٠
<b>احتياطي عام</b>		٥،١٢٨
<b>الإجمالي</b>		٣٠،٢٩٢

## سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه (٨،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٥٥٥،٥٦٩ مليون جنيه (٨،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٣٧،٤٣١ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦،٧٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ فيما يلي:

(مليون جنيه)

التغير	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
٣٥٣	٥،١١٤	٥،٤٦٧	أقساط قروض خارجية معاد إقراضها
٣٦-	٢٠٠	١٦٤	سداد قروض لبنك الاستثمار القومي
٢٠،١٩٤	١٦٩،١٧٥	١٨٩،٣٦٩	سداد قروض لمصادر أخرى
٦٢،١٢٩-	٣٤٤،٨٠٢	٢٨٢،٦٧٣	سندات على الخزانة العامة
٤١،٦١٨-	٥١٩،٢٩١	٤٧٧،٦٧٣	جملة سداد القروض المحلية (١)
٧٩،٣٢١	٣٥،٠٥٩	١١٤،٣٨٠	أقساط الدين العام الخارجي
٢٧٢-	١،٢١٩	٩٤٧	أقساط خارجية تسددها الجهات
٧٩،٠٤٩	٣٦،٢٧٨	١١٥،٣٢٧	جملة سداد القروض الخارجية (٢)
٣٧،٤٣١	٥٥٥،٥٦٩	٥٩٣،٠٠٠	الاجمالي (٣+٢+١)

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام، ومن الجدير بالذكر أن بند سداد قروض لمصادر أخرى يتضمن مبلغ ٤٥ مليار جنيه مخصصة لسداد باقى القسط المستحق للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والبالغ قيمته نحو ١٨٠،٠ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١.

## الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢،٤٦١،٠١٥ مليون جنيه (٣٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هي:

- الإيرادات وتبلغ نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه بنسبة ١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ نحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ نحو ١،٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:



جدول رقم ( ١١ )  
الموارد

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	مشروع موازنة (١)	
فعلى				متوقع						
										الإيرادات العامة
٦٢٩.٣٠٢	٧٣٦.١٢١	٧٣٩.٦٣٣	٨٣٠.٧٨٤	١,٩	١٨.٢٣٣	٤٢,٠	٩٦٤.٧٧٧	٣٩,٩	٩٨٣.٠١٠	* الضرائب
٣.١٩٤	٢.٦٠٩	٥.٢٦٣	٢.٢٠٩	٣٠,٢-	٦٦٨-	٠,١	٢.٢٠٩	٠,١	١.٥٤١	* المنح
١٨٨.٦٣٩	٢٠٣.١٨١	٢٣٠.٥٣٤	٢٨٤.١٣٧	١٨,٣	٥٨.٨٤٢	١٤,٠	٣٢١.٧٦٦	١٥,٥	٣٨٠.٦٠٨	* الإيرادات الأخرى
٨٢١.١٣٥	٩٤١.٩١٠	٩٧٥.٤٢٩	١.١١٧.١٣٠	٥,٩	٧٦.٤٠٦	٥٦,٠	١.٢٨٨.٧٥٣	٥٥,٥	١.٣٦٥.١٥٩	جملة الإيرادات العامة
										نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥				%١٨,٨		%١٩,٢	
١٠.٢٦٥	١٦.٥٧٥	١٤.٦٩٨	١٨.٠٨١	٢٩,٧	٦.٢٦٦	٠,٩	٢١.٠٨١	١,١	٢٧.٣٤٧	* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية
٧٠٠.٢١٢	٦٧٢.٥٨٢	٩٢١.٢٢١	٩٩٧.٧٣٣	٨,٠	٧٨.٨٤٦	٤٣,٠	٩٨٩.٦٦٣	٤٣,٤	١.٠٦٨.٥٠٨	* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية
١.٥٣١.٦١٢	١.٦٣١.٠٦٧	١.٩١١.٣٤٨	٢.١٣٢.٩٤٣	٧,٠	١٦١.٥١٨	١٠٠,٠	٢.٢٩٩.٤٩٧	١٠٠,٠	٢.٤٦١.٠١٥	إجمالي الموارد العامة
										نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%٣٤,٥	%٣٠,٦	%٣٢,٨	%٣٣,٣				%٣٣,٦		%٣٤,٦	

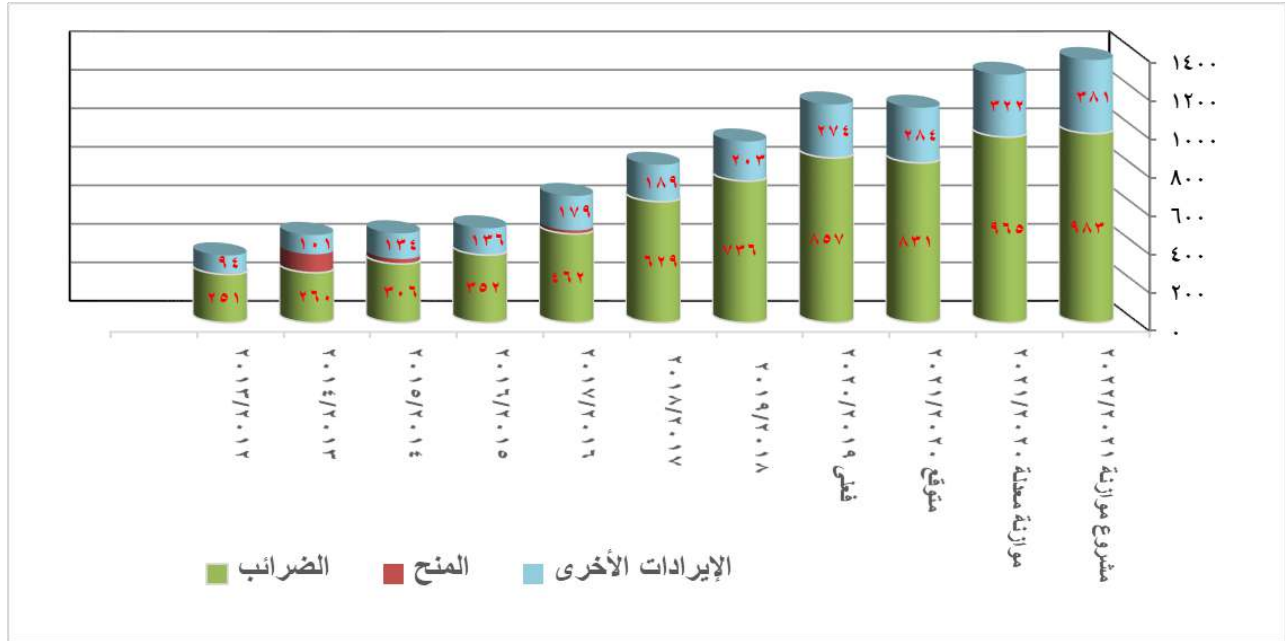
## أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذي يتم خلال العام المالي، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيه (١٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ١،٢٨٨،٧٥٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (١٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة تقدر بنحو ٧٦،٤٠٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٩٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات في مشروع موازنة

٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنسب الأداء الفعلي في السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٢.



كما يوضح الجدول التالي الإيرادات في مشروع موازنة السنة المالية

٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبالنتائج الفعلية

للسنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠:

جدول رقم (١٢)  
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	التغير (٢-١)		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبي %	مشروع موازنة (١)	
فعلى				متوقع						
٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٠,٧٨٤	١,٩	١٨,٢٣٣	٧٤,٩	٩٦٤,٧٧٧	٧٢,٠	٩٨٣,٠١٠	* الضرائب
٣٠٤,٣٦٧	٣٥٠,٩٣٨	٣٨٢,٧٥٨	٤١٤,٩٤٧	٧,٨	٣٦,١٠٧	٣٥,٨	٤٦٠,٨٥٨	٣٦,٤	٤٩٦,٩٦٥	- الضرائب العامة
٢٦١,٥١٠	٣٠٨,٩٦٩	٢٩٤,٠١٣	٣٣٧,٢٦٨	٢,٥-	١٠,١٧٠-	٣١,١	٤٠١,١٢٠	٢٨,٦	٣٩٠,٩٥٠	- الضريبة على القيمة المضافة
٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٣٧,٤٨٧	٤,٧-	٢,١٠٦-	٣,٥	٤٤,٥٠٤	٣,١	٤٢,٣٩٨	- الضرائب الجمركية
٢٥,٥١٨	٣٤,١٩٣	٣٠,٢٨٩	٤١,٠٨٢	٩,٦-	٥,٥٩٨-	٤,٥	٥٨,٢٩٥	٣,٩	٥٢,٦٩٧	- باقى الإيرادات الضريبية
%١٤,٢	%١٣,٨	%١٢,٧	%١٣,٠				%١٤,١		%١٣,٨	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى
٣,١٩٤	٢,٦٠٩	٥,٢٦٣	٢,٢٠٩	٣٠,٢-	٦٦٨-	٠,٢	٢,٢٠٩	٠,١	١,٥٤١	* المنح
%٠,١	%٠,٠	%٠,١	%٠,٠				%٠,٠		%٠,٠	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى
١٨٨,٦٣٩	٢٠٣,١٨١	٢٣٠,٥٣٤	٢٨٤,١٣٧	١٨,٣	٥٨,٨٤٢	٢٥,٠	٣٢١,٧٦٦	٢٧,٩	٣٨٠,٦٠٨	* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها
%٤,٢	%٣,٨	%٤,٠	%٤,٤				%٤,٧		%٥,٤	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى
٨٢١,١٣٥	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,١١٧,١٣٠	٥,٩	٧٦,٤٠٦	١٠٠,٠	١,٢٨٨,٧٥٣	١٠٠,٠	١,٣٦٥,١٥٩	الإجمالى
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥				%١٨,٨		%١٩,٢	النسبة للنتاج المحلى الإجمالى
%٥٣,٦	%٥٧,٧	%٥١,٠	%٥٢,٤				%٥٦,٠		%٥٥,٥	نسبة الى إجمالى الموازنة

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزنة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلي تعد منخفضة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزي وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادي وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وميكنة الإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٩٨٣،٠١٠ مليون جنيه (١٣,٨ ٪ من الناتج المحلي) مقابل نحو ٩٦٤،٧٧٧ مليون جنيه (١٤,١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وبزيادة قدرها ١٨،٢٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١,٩ ٪ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتي كان قد تم إعدادها العام الماضي قبل تفشي وباء فيروس كورونا في العالم ومصر وكان من المستحيل تعديل تلك التقديرات وتخفيضها وذلك لحتمية الإلتزام بالميعاد الدستوري ٢٠٢٠/٣/٣١ ويُتوقع أن يكون المحصل الفعلي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٨٣٠،٧٨٤ مليون جنيه.

**ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية**

٢٠٢٢/٢٠٢١.

جدول رقم (١٣)  
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

فعلى		موازنة			السنوات المالية
معدل النمو عن السنة السابقة %	النسبة إلى الناتج المحلى %	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى %	القيمة	
١٢,٨	%١٤,١	٧٥,٧٥٩	%١٤,٨	٧٩,٨٤٢	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٩,١	%١٥,٨	٩٧,٧٧٩	%١٣,٢	٨١,٦٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦,٩	%١٥,٣	١١٤,٣٢٦	%١٤,٢	١٠٥,٦٤٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠,٠	%١٥,٣	١٣٧,١٩٥	%١٣,٥	١٢٠,٨٢٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١٩,٠	%١٥,٧	١٦٣,٢٢٢	%١٦,٠	١٦٦,٥٧٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤,٥	%١٤,١	١٧٠,٤٩٤	%١٢,١	١٤٥,٥٤٤	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢,٧	%١٤,٠	١٩٢,٠٧٢	%١٤,٦	٢٠٠,٤٢٤	٢٠١١/٢٠١٠
٨,٠	%١٢,٥	٢٠٧,٤١٠	%١٤,٠	٢٣٢,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٢١,١	%١٣,٦	٢٥١,١١٩	%١٤,٥	٢٦٦,٩٠٥	٢٠١٣/٢٠١٢
٣,٧	%١٢,٤	٢٦٠,٢٨٨	%١٧,١	٣٥٨,٧٢٩	٢٠١٤/٢٠١٣
١٧,٥	%١٢,٦	٣٠٥,٩٥٧	%١٥,٠	٣٦٤,٢٩٠	٢٠١٥/٢٠١٤
١٥,٢	%١٣,٠	٣٥٢,٣١٥	%١٥,٦	٤٢٢,٤٢٧	٢٠١٦/٢٠١٥
٣١,١	%١٣,٣	٤٦٢,٠٠٧	%١٨,٠	٦٢٤,١٩٤	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٦,٢	%١٤,٢	٦٢٩,٣٠٢	%١٣,٦	٦٠٣,٩١٨	٢٠١٨/٢٠١٧
١٧,٠	%١٣,٨	٧٣٦,١٢١	%١٤,٥	٧٧٠,٢٨٠	٢٠١٩/٢٠١٨
٠,٥	%١٢,٧	٧٣٩,٦٣٣	%١٤,٧	٨٥٦,٦١٦	٢٠٢٠/٢٠١٩
	%١٣,٠	٨٣٠,٧٨٤	%١٤,١	٩٦٤,٧٧٧	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة معدلة / متوقع
			%١٣,٨	٩٨٣,٠١٠	٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع

جدول رقم (١٤)  
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧			٢٠١٩/٢٠١٨			٢٠٢٠/٢٠١٩			٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلي			متوقع			موازنة معدلة		مشروع موازنة				
٣٠٤,٣٦٧	٣٥٠,٩٣٨	٣٨٢,٧٥٨	٤١٤,٩٤٧	٤٦٠,٨٥٨	٤٩٦,٩٦٥						- الضرائب العامة	
%٦,٩	%٦,٦	%٦,٦	%٦,٥	%٦,٧	%٧,٠						النسبة للناتج المحلي الإجمالي	
٢٦١,٥١٠	٣٠٨,٩٦٩	٢٩٤,٠١٣	٣٣٧,٢٦٨	٤٠١,١٢٠	٣٩٠,٩٥٠						- الضريبة على القيمة المضافة	
%٥,٩	%٥,٨	%٥,١	%٥,٣	%٥,٩	%٥,٥						النسبة للناتج المحلي الإجمالي	
٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٣٧,٤٨٧	٤٤,٥٠٤	٤٢,٣٩٨						- الضرائب الجمركية	
%٠,٩	%٠,٨	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٧	%٠,٦						النسبة للناتج المحلي الإجمالي	
٢٥,٥١٨	٣٤,١٩٤	٣٠,٢٨٩	٤١,٠٨٢	٥٨,٢٩٥	٥٢,٦٩٧						- باقى الضرائب	
%٠,٦	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٩	%٠,٧						النسبة للناتج المحلي الإجمالي	
٦٢٩,٣٠٢	٧٣٦,١٢١	٧٣٩,٦٣٣	٨٣٠,٧٨٤	٩٦٤,٧٧٧	٩٨٣,٠١٠						الإجمالي	
%١٤,٢	%١٣,٨	%١٢,٧	%١٣,٠	%١٤,١	%١٣,٨						النسبة للناتج المحلي الإجمالي	
%٧٦,٦	%٧٨,٢	%٧٥,٨	%٧٤,٤	%٧٤,٩	%٧٢,٠						نسبة الى إجمالي الإيرادات	
%٤١,١	%٤٥,١	%٣٨,٧	%٣٩,٠	%٤٢,٠	%٣٩,٩						نسبة الى إجمالي الموازنة	

## وفيما يلي أهم مكونات الضرائب المشار إليها:

### أولاً - الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٤٩٦،٩٦٥ مليون جنيه (٧,٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٦٠،٨٥٨ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٦,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بزيادة قدرها ٣٦،١٠٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٨ ٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٤١٤،٩٤٧ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٤٦٠،٨٥٨ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٨٢،٠١٨ مليون جنيه.

### ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٩٠،٩٥٠ مليون جنيه (٥,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٠١،١٢٠ مليون جنيه بالموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٥,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بخفض قدره نحو ١٠،١٧٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢,٥ ٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣٣٧،٢٦٨ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٤٠١،١٢٠ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٥٣،٦٨٣ مليون جنيه.



### ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ نحو ٤٢,٣٩٨ مليون جنيه (٠,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٤٤,٥٠٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (٠,٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٢,١٠٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤,٧ ٪ ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٣٧,٤٨٧ مليون جنيه فقط وبذلك تكون تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٤,٩١١ مليون جنيه.

**وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠١٧/٢٠١٨ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠.**

جدول رقم (١٥)  
الضرائب العامة

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
فعلى		متوقع		موازنة معدلة		مشروع موازنة				
<b>أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :</b>										
٤٠.٩٧٦	٥٦.٩٣٨	٦٤.٠٢٢	٧٧.١٩٩	٧٧.٤٩٩	٩٠.٤٤٣	- ضريبة المراتب وما فى حكمها				
١٦.٨١٥	٢٤.٦٥٧	٢٨.٦٧٢	٣٧.٧٩٥	٤٢.٧٠٠	٤٩.٩٥٨	- ضريبة النشاط التجارى والصناعى				
١.٦٥٠	٢.٥٠٦	٢.٧٩٨	٣.٧٢٠	٤.٩٠٠	٤.٨١٢	- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى				
٣٩٩	٨٦٧	١.٠٤٤	١.٢٠٩	١.٠٢٩	١.٧٣٤	- ضريبة الثروة العقارية				
<u>٥٩.٨٤١</u>	<u>٨٤.٩٦٨</u>	<u>٩٦.٥٣٦</u>	<u>١١٩.٩٢٣</u>	<u>١٢٦.١٢٨</u>	<u>١٤٦.٩٤٧</u>	<b>جملة</b>				
<b>ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :</b>										
٥١.٩٧٦	٤٢.٥٣٢	٢٦.٣٣٧	٤١.٦٠٢	٤١.٦٠٢	٤١.٥٥٠	- ضرائب البترول				
٢٩.٩٠٠	٣٤.٤٨٠	٤٢.٩١٣	٣١.٦٣٨	٣٤.٢٠٤	٣٤.٠٤٠	- ضرائب قناة السويس				
.	.	.	.	.	.	- ضرائب البنك المركزى				
٦٠.٧٧٦	٨٥.٧٦٣	١١٩.٦٢٥	١٢٣.١٣٣	١٤٥.٩٤٤	١٤٤.٧٢٠	- ضرائب باقى الشركات				
<u>١٤٢.٦٥٢</u>	<u>١٦٢.٧٧٥</u>	<u>١٨٨.٨٧٥</u>	<u>١٩٦.٣٧٣</u>	<u>٢٢١.٧٥٠</u>	<u>٢٢٠.٣١٠</u>	<b>جملة</b>				
<b>ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :</b>										
٣٨.٤٩٧	٣٤.٥٢٦	٣٠.٥٧٩	١٩.١٧٤	٢٤.٩٢٩	٣٢.٤٤٨	- من البنك المركزى				
.	١٢	.	٥٥	.	.	- من البنوك التجارية				
<u>٣٨.٤٩٧</u>	<u>٣٤.٥٣٨</u>	<u>٣٠.٥٧٩</u>	<u>١٩.٢٢٩</u>	<u>٢٤.٩٢٩</u>	<u>٣٢.٤٤٨</u>	<b>جملة</b>				
<b>رابعاً : ضريبة الدمغة :</b>										
٤.٦٨٣	٢.٢٤٣	١.٤٨٦	٢.٢٠٠	٢.٧٠٠	٢.٦٦٤	- الدمغة على المراتب				
١٣.٤٥٩	١٧.٦٣٤	١٥.٠١٨	١٨.٧٣٤	٢٥.٣٢١	٢٣.١٧٥	- الدمغة النوعية				
<u>١٨.١٤٢</u>	<u>١٩.٨٧٨</u>	<u>١٦.٥٠٤</u>	<u>٢٠.٩٣٤</u>	<u>٢٨.٠٢١</u>	<u>٢٥.٨٣٩</u>	<b>جملة</b>				
<b>خامساً : باقى الضرائب :</b>										
٨٠٠	٦٢٥	٦٧٥	٤٣٦	٨٦٨	٩٥٦	- ضريبة التضامن الإجتماعى				
٤٣.٧٢٢	٤٦.٩٢٨	٤٨.٩٧٢	٥٦.٩٦٠	٥٣.٧٦٠	٦٩.٠٠٠	- الضرائب على الأذون والسندات				
٥١	٥٧	١٠	٢٠	٩٩٥	٣٧٩	- ضرائب الارباح الرأسمالية				
٦٦٢	١.١٧٠	٦٠٧	١.٠٧٢	٤.٤٠٧	١.٠٨٦	- أخرى				
<u>٤٥.٢٣٤</u>	<u>٤٨.٧٨٠</u>	<u>٥٠.٢٦٤</u>	<u>٥٨.٤٨٨</u>	<u>٦٠.٠٣٠</u>	<u>٧١.٤٢١</u>	<b>جملة</b>				
<u>٣٠.٤٣٦٧</u>	<u>٣٥.٠٩٣٨</u>	<u>٣٨٢.٧٥٨</u>	<u>٤١٤.٩٤٧</u>	<u>٤٦٠.٨٥٨</u>	<u>٤٩٦.٩٦٥</u>	<b>إجمالى الضرائب العامة</b>				
<u>٪٦.٩</u>	<u>٪٦.٦</u>	<u>٪٦.٦</u>	<u>٪٦.٥</u>	<u>٪٦.٧</u>	<u>٪٧.٠</u>	<b>نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى</b>				
<u>٪٣٧.١</u>	<u>٪٣٧.٣</u>	<u>٪٣٩.٢</u>	<u>٪٣٧.١</u>	<u>٪٣٥.٨</u>	<u>٪٣٦.٤</u>	<b>نسبة الى إجمالى الإيرادات</b>				
<u>٪١٩.٩</u>	<u>٪٢١.٥</u>	<u>٪٢٠.٠</u>	<u>٪١٩.٥</u>	<u>٪٢٠.٠</u>	<u>٪٢٠.٢</u>	<b>نسبة الى إجمالى الموازنة</b>				

جدول رقم (١٦)  
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			متوقع	موازنة معدلة		
فعلى					مشروع موازنة	
<b>* الضريبة على القيمة المضافة:</b>						
٤٣,٠٩٩	٥٠,٣٥١	٥٣,٠١٧	٦٧,٦٨٧	٧٥,٢٠٨	٧٨,٨٩٧	- الضريبة على السلع المحلية
٨٣,٩٣٩	١٠٥,٠٠٠	٩٥,٢٤٩	١٠٧,١٤٢	١٤٦,٠٥٠	١٢٨,٣١٢	- الضريبة على السلع المستوردة
<u>١٢٧,٠٣٨</u>	<u>١٥٥,٣٥١</u>	<u>١٤٨,٢٦٦</u>	<u>١٧٤,٨٢٩</u>	<u>٢٢١,٢٥٨</u>	<u>٢٠٧,٢٠٩</u>	<b>جملة</b>
<b>* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):</b>						
(محلي ومستورد)						
٥١,٦٥٤	٥٦,٣٨٩	٦١,١٤١	٧٢,٤٢٠	٧٤,٨٢٠	٧٩,٠٦٠	- السجائر والتبغ
٤٠,٤٧٠	٤١,٤٨٤	٢٧,٥٩٩	٢٤,٥٦٧	١٦,٧٦٧	٢٥,٨١٣	- المنتجات البترولية
١٣,١٠٩	١٣,٤١٧	١١,٥٤٤	١٣,٤٥٧	٢١,٣١٩	١٧,٧٠٥	- أخرى
<u>١٠٥,٢٣٤</u>	<u>١١١,٢٩٠</u>	<u>١٠٠,٢٨٣</u>	<u>١١٠,٤٤٤</u>	<u>١١٢,٩٠٦</u>	<u>١٢٢,٥٧٨</u>	<b>جملة</b>
<b>* الضريبة على الخدمات:</b>						
٦,٠٦٥	٨,٩١٥	١٠,٣٩٣	١٣,٢٦١	١٥,٢٦٠	١٤,٩١٩	- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
١٥,٨١٩	٢٤,٠٤٨	٢٨,١٩٠	٣٣,٦٦٩	٣٩,١٦٩	٣٩,٢٩٤	- خدمات التشغيل للغير
٥,٨٩٤	٧,١٢٧	٥,٤٧٨	٣,٤٩٥	٩,٦٣٦	٥,١٢٤	- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية
١,٤٦٠	٢,٢٣٨	١,٤٠٣	١,٥٧٠	٢,٨٩١	١,٨٢٦	- خدمات أخرى
<u>٢٩,٢٣٨</u>	<u>٤٢,٣٢٨</u>	<u>٤٥,٤٦٤</u>	<u>٥١,٩٩٤</u>	<u>٦٦,٩٥٦</u>	<u>٦١,١٦٣</u>	<b>جملة</b>
<u>٢٦١,٥١٠</u>	<u>٣٠٨,٩٦٩</u>	<u>٢٩٤,٠١٣</u>	<u>٣٣٧,٢٦٨</u>	<u>٤٠١,١٢٠</u>	<u>٣٩٠,٩٥٠</u>	<b>إجمالى الضريبة على القيمة المضافة</b>
<u>%٥,٩</u>	<u>%٥,٨</u>	<u>%٥,١</u>	<u>%٥,٣</u>	<u>%٥,٩</u>	<u>%٥,٥</u>	<b>نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى</b>
<u>%٣١,٨</u>	<u>%٣٢,٨</u>	<u>%٣٠,١</u>	<u>%٣٠,٢</u>	<u>%٣١,١</u>	<u>%٢٨,٦</u>	<b>نسبة إلى إجمالى الإيرادات</b>
<u>%١٧,١</u>	<u>%١٨,٩</u>	<u>%١٥,٤</u>	<u>%١٥,٨</u>	<u>%١٧,٤</u>	<u>%١٥,٩</u>	<b>نسبة إلى إجمالى الموازنة</b>

جدول رقم (١٧)  
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
فعلي			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة					
<u>* الضريبة على الواردات :</u>										
٣٦,٢٤٦	٤٠,٣٤٤	٣١,١٠٦	٣٦,٢٤٤	٤٢,٢٤٤	٤١,٠٩٨	- الضرائب الجمركية القيمة				
<u>٣٦,٢٤٦</u>	<u>٤٠,٣٤٤</u>	<u>٣١,١٠٦</u>	<u>٣٦,٢٤٤</u>	<u>٤٢,٢٤٤</u>	<u>٤١,٠٩٨</u>	جملة				
٦٠٣	٦٥١	٥٣٨	٦٦٠	١,١٦٠	٧٠٠	- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان				
<u>٣٦,٨٤٨</u>	<u>٤٠,٩٩٥</u>	<u>٣١,٦٤٤</u>	<u>٣٦,٩٠٤</u>	<u>٤٣,٤٠٤</u>	<u>٤١,٧٩٨</u>	جملة الضرائب على الواردات				
<u>* الضرائب على التجارة الدولية :</u>										
٤٢٩	٤٢٧	٣٥٤	٠	٣٦٨	٠	- الضرائب على الصادر				
٥٥٨	٥٢٥	٤٩١	٤٩٥	٦٤٤	٥٠٥	- إيرادات الغرامات				
٧٣	٧٣	٨٢	٨٨	٨٨	٩٥	- إيرادات المضبوطات				
<u>١,٠٥٩</u>	<u>١,٠٢٥</u>	<u>٩٢٨</u>	<u>٥٨٣</u>	<u>١,١٠٠</u>	<u>٦٠٠</u>	جملة الضرائب على التجارة الدولية				
<u>٣٧,٩٠٨</u>	<u>٤٢,٠٢٠</u>	<u>٣٢,٥٧٢</u>	<u>٣٧,٤٨٧</u>	<u>٤٤,٥٠٤</u>	<u>٤٢,٣٩٨</u>	إجمالي الضرائب الجمركية				
<u>%٠,٩</u>	<u>%٠,٨</u>	<u>%٠,٦</u>	<u>%٠,٦</u>	<u>%٠,٧</u>	<u>%٠,٦</u>	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي				
<u>%٤,٦</u>	<u>%٤,٥</u>	<u>%٣,٣</u>	<u>%٣,٤</u>	<u>%٣,٥</u>	<u>%٣,١</u>	نسبة إلى إجمالي الإيرادات				
<u>%٢,٥</u>	<u>%٢,٦</u>	<u>%١,٧</u>	<u>%١,٨</u>	<u>%١,٩</u>	<u>%١,٧</u>	نسبة إلى إجمالي الموازنة				

جدول رقم (١٨)  
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
فعلى		متوقع		موازنة معدلة		مشروع موازنة				
٥,١٣٩	٩,٣٧٥	٩,٥٨٨	١٩,٥٨٠	٣١,٢٠٢	٢٨,٠٥٨	* رسوم تنمية الموارد <sup>١/</sup>				
٥,١٦٣	٥,١٥٧	٤,٦٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	٤,٨٤٨	* إتاوة قناة السويس				
٤,٤٢٢	٦,٢٢٦	٣,٨١٧	٣,٧٥٥	٦,١٥٥	٤,٥٠٥	* رسوم الإجراءات القنصلية				
٣,٠٩١	٣,٢٥٥	٢,٦٢٠	٢,٤٦٣	٢,٦٦٣	٢,٦١١	* رسوم الموانىء والمنائر				
١٤٩	٧٣	٩٣	١١٣	١١٣	١٢٧	* ضريبة الأراضى				
٢,٨٢٧	٤,٧٨٤	٣,٢٩٩	٤,٣٦٧	٦,٩٦١	٥,٥٠٠	* ضريبة المباني				
١,٢٣٥	١,٤٠٧	١,٤٤٣	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢	٢,١٠٢	* رسوم نقل الملكية				
٥٤٢	٣٥٢	.	.	.	.	* رسوم العبور (سوميد)				
١,٦١١	١,٩٩٤	٢,٨٤٠	٢,١٠٠	١,٧٨٨	٢,٧٣٨	* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية				
٢٢٧	٢٣٣	٢٤٨	٢٣٤	٣٨٤	٢٥٨	* رسوم تصاريح العمل				
١,١١٣	١,٣٣٩	١,٧٤٢	١,٦٦٨	٢,٢٢٧	١,٩٤٩	* إيرادات ضريبة أخرى <sup>٢/</sup>				
<u>٢٥,٥١٨</u>	<u>٣٤,١٩٤</u>	<u>٣٠,٢٨٩</u>	<u>٤١,٠٨٢</u>	<u>٥٨,٢٩٥</u>	<u>٥٢,٦٩٧</u>	<u>الإجمالى</u>				
<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٥</u>	<u>٪٠,٦</u>	<u>٪٠,٩</u>	<u>٪٠,٧</u>	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى				
<u>٪٣,١</u>	<u>٪٣,٦</u>	<u>٪٣,١</u>	<u>٪٣,٧</u>	<u>٪٤,٥</u>	<u>٪٣,٩</u>	نسبة إلى إجمالى الإيرادات				
<u>٪١,٧</u>	<u>٪٢,١</u>	<u>٪١,٦</u>	<u>٪١,٩</u>	<u>٪٢,٥</u>	<u>٪٢,١</u>	نسبة إلى إجمالى الموازنة				

<sup>١/</sup> يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

<sup>٢/</sup> يتضمن ضريبة الملاهى، إيرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

## المنح

تبلغ تقديرات المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٥٤١ مليون جنيهه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٢،٢٠٩ مليون جنيهه بكلا من الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والمتوقع تحقيقه فعلياً بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦٦٨ مليون جنيهه بنسبة خفض قدرها ٣٠,٢٤٪.

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نسبة ٠,١٪ من إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١،٣٦٥،١٥٩ مليون جنيهه، كما أنها لا تغطي سوى نسبة ٠,٠٨٪ من إجمالي المصروفات العامة البالغة نحو ١،٨٣٧،٧٢٣ مليون جنيهه.

## الإيرادات الأخرى

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٨٠،٦٠٨ مليون جنيه (٥,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٢١،٧٦٦ مليون جنيه (٤,٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها نحو ٥٨،٨٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٣ ٪، ولكن المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ نحو ٢٨٤،١٣٧ مليون جنيه فقط حيث أن الـ ٣٢١،٧٦٦ مليون جنيه كان قد تم تقديرها قبل إنتشار وباء فيروس كورونا وبذلك تكون تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ أكبر من المتوقع تحصيله بنهاية السنة المالية الحالية بنحو ٩٦،٤٧١ مليون جنيه.

➤ تبلغ تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبتروول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٧،٧٨١ مليون جنيه (٠,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٨،٥٧٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٧٩٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٢ ٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى نحو ١٤،٥٦٦ مليون جنيه يمثل إتاوة البتروول، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم بعض المنتجات البتروولية فى السوق المحلية.

➤ تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٣٣،١١٢ مليون جنيه (٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٣،٥٠٦ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض يقدر بنحو ٣٩٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٢٪ وذلك فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

➤ تبلغ تقديرات فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٢١،٤٦٧ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢١،٩٤٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٤٧٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢,٢٪، ومن أهم هذه الفوائض فائض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠،٠٠٠ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٢،٦٢٧ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢،٠٢٢ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانى البرية والجافة بمبلغ ٣٣٢,٥ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر بمبلغ ١،٠٩٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بقناة السويس بمبلغ ٩٠٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٢،٥٣٧ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١،٢٦٥ مليون جنيه.

➤ تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٦،٦١٨ مليون جنيه (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١٦،٩٠١ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره نحو ٢٨٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١,٧٪، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام منها نحو ١٠,٠ مليار جنيه أرباح متوقعة من بنوك القطاع العام.



➤ تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٤٨٨ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٠٣٩ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ٤٤٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٣,٢٪.

➤ تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥١،١٦٢ مليون جنيه (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٤٨،٣٨٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ٢،٧٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,٧٪.

➤ كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٦٢،١٨٠ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٥٤،١٠٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٨،٠٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪.

**والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.**

جدول رقم (١٩)  
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧			٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
فعلى			متوقع	موازنة معدلة	مشروع موازنة	
٨,١٤٤	١,٢٧٨	٢,٠٩٣	٨,٥٧٣	٨,٥٧٣	٧,٧٨١	* فائض البترول
٢٣,٧١٨	٣,٠٣٨	١٨,٣٥٤	٣,٠٩٩٤	٣٣,٥٠٦	٣٣,١١٢	* فائض قناة السويس
٨,٢٩٧	١,٠٨١٧	١٢,٠٤٥	١٩,٧٤٦	٢١,٩٤٠	٢١,٤٦٧	* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
٦,٨٦٧	٥,٤٠٨	٨,٦٣١	٩,٩٦٤	١٦,٩٠١	١٦,٦١٨	* أرباح الشركات
٥,٢٣٢	.	.	.	.	.	* أرباح البنك المركزى
٣٥,٧٣٢	٣٦,١٢٨	٤٢,٧٨٧	٤١,٩٠٤	٤٨,٣٨٠	٥١,١٦٢	* موارد الصناديق والحسابات الخاصة <sup>١/</sup>
٤,٦٧٩	٥,١٧٩	٥,٣٩٤	٥,٩٣٣	٧,٥٠٠	٧,٥٠٠	* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسابات الخاصة
٣,٧٥٥	٤,١٠١	٢,٤٦٥	٤,٩٩٣	٤,٧٤٨	٥,٢٤٥	* رسوم قضائية وغرامات
٧,٢٣٠	٨,١٠٧	٨,١٢٢	٨,٥٩٠	٨,٥٨٦	١٠,٠٨٣	* مقابل الخدمات الحكومية
٣,٣٤٢	٥,٩٨١	٩,٨٠٨	٩,١٢٦	١١,٧٥٧	١٠,٤٨١	* الفوائد المحصلة
١١,٦١٠	١٤,١٤٨	١١,١٧٨	١٣,٢٠٧	١٣,٢٠٧	١٤,٥٦٦	* إتاوة البترول
٨٤٥	٨٨٤	١,١٠٤	٩٦٥	١,٠٣٩	١,٤٨٨	* إيرادات المناجم
.	٣٤٣-	١,١٣٦	.	.	.	* مقابل تراخيص التليفون المحمول
١٢٥	٦١٩	.	.	٦٢٠	.	* مقابل تراخيص الأسمت والحديد
١,٤١٢	٣١٠	١٦٤	١,٥٠٠	٦٠١	١,٠٠٤	* حصيلة بيع أصول غير إنتاجية (أرضى)
٣٦٠	٣٢٤	٣١٦	٤٧٤	٤٠٠	٥٠٠	* إتاوات الذهب
١,٠١٢	١,٥٢٧	٢,٠٨١	١,٩١٤	١,٩١٢	٢,٢١٧	* تعويضات وغرامات
.	.	.	٩٢٠	.	.	* رخصة الجيل الرابع للمحمول
٢٤,٤١٦	٢٨,٢٩٤	٤٥,١٠٩	٣٥,٩٢٩	٣٦,٣٢٧	٣٥,١٢٠	* إيرادات أخرى مختلفة
٣٥,٨٢٠	٤١,٧٤٩	٤٨,٧٤٠	٤٣,٧٦٦	٥٤,١٠٣	٦٢,١٨٠	* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات <sup>٢/</sup>
٧٢٠	٤٨٥	٣٦٢	٣٣,٨٢٤	٤٨,٣٣٣	٩٥,٨٢٥	* إيرادات رأسمالية أخرى <sup>٣/</sup>
٥,٣٢٢	٧,٨٧٦	١٠,٦٤٥	١١,٨١٥	٣,٣٣٢	٤,٢٥٨	* أخرى
<u>١٨٨,٦٣٩</u>	<u>٢٠٣,١٨١</u>	<u>٢٣٠,٥٣٤</u>	<u>٢٨٤,١٣٧</u>	<u>٣٢١,٧٦٦</u>	<u>٣٨٠,٦٠٨</u>	<b>الإجمالى</b>
<u>٪٤,٢</u>	<u>٪٣,٨</u>	<u>٪٤,٠</u>	<u>٪٤,٤</u>	<u>٪٤,٧</u>	<u>٪٥,٤</u>	نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى
<u>٪٢٣,٠</u>	<u>٪٢١,٦</u>	<u>٪٢٣,٦</u>	<u>٪٢٥,٤</u>	<u>٪٢٥,٠</u>	<u>٪٢٧,٩</u>	نسبة الى إجمالى الإيرادات
<u>٪١٢,٣</u>	<u>٪١٢,٥</u>	<u>٪١٢,١</u>	<u>٪١٣,٣</u>	<u>٪١٤,٠</u>	<u>٪١٥,٥</u>	نسبة الى إجمالى الموازنة

<sup>١/</sup> مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

<sup>٢/</sup> موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

<sup>٣/</sup> منها مبلغ ٨٥ مليار جنيه تمثل مصادر رأسمالية أخرى لتمويل الخطة الإستثمارية.

## المتحصلات من حيازة الأصول المالية

—

تُقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٢٧،٣٤٧ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٢١،٠٨١ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٦،٢٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٧٪.

ومن هذه المتحصلات أقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٧،٧٩٩ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٢،٠٢٨ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٥،٧٠٤ مليون جنيه والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٣٨٣ مليون جنيه.

## الإقتراض وإصدار الأوراق المالية

—

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أدون وسندات على الخزنة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصرفيات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يصل إلى نحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٥٩٣،٠٠٠ مليون جنيه، ليصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،٠٦٨،٥٠٨ مليون جنيه، منه نحو ٧،٩٦٤ مليون جنيه اقترض خارجي (التمويل الإستثمارات العامة)، والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أدون وسندات على الخزنة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

## الفصل الثالث

### التوازنات المالية الأساسية

#### لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

#### السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

مليون جنيه ١،٨٣٧،٧٢٣	* <u>المصروفات:</u> ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".
١،٣٦٥،١٥٩	* <u>الإيرادات:</u> ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.
٤٧٢،٥٦٤	* <u>العجز النقدي للموازنة:</u> ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.
٢،٩٤٥	* <u>صافي حيازة الأصول المالية:</u> ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.
٤٧٥،٥٠٨	* <u>العجز الكلي للموازنة:</u> ..... ويمثل العجز النقدي للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- العجز النقدى للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلى للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة.
- مركز الدين العام المحلى والخارجى.

### أولاً : العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٧٢،٥٦٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة ٦,٦٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

## ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافي الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ٢،٩٤٥ مليون جنيه (٠،٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ٩،٦٦٩ (٠،١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بخفض قدره نحو ٦،٧٢٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٦٩،٥٪.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتي يُراعى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها - التي تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية - أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)  
صافي حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠		التغير		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان	
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلی				(٢-١)
							<b>حيازة الأصول المالية :</b>	
٣٠,٢٩٢	٣٠,٧٥٠	٢٧,٢٥٠	٤٥٧-	٣٠,٠٤٢	٢١,٠٩٢	١٨,٥٦٦	١٩,٥٧٢	* وتتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.
٣٠,٢٩٢	٣٠,٧٥٠	٢٧,٢٥٠	٤٥٧-	٣٠,٠٤٢	٢١,٠٩٢	١٨,٥٦٦	١٩,٥٧٢	
							<b>المتحصلات من حيازة الأصول المالية :</b>	
٢٧,٣٤٧	٢١,٠٨١	١٨,٠٨١	٦,٢٦٦	٩,٢٦٦	١٧,٦١١	١٦,٥٧٥	١٠,٢٦٥	* وتتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق الملكية.
٢٧,٣٤٧	٢١,٠٨١	١٨,٠٨١	٦,٢٦٦	٩,٢٦٦	١٧,٦١١	١٦,٥٧٥	١٠,٢٦٥	
٢,٩٤٥	٩,٦٦٩	٩,١٦٩	٦,٧٢٤-	٦,٢٢٤-	٣,٤٨١	١,٩٩١	٩,٣٠٦	<b>صافي الحيازة</b>
%٠,٠٤	%٠,١٤	%٠,٢٨			%٠,٠٦	%٠,٠٤	%٠,٢١	<b>نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي</b>
%٠,٢٢	%٠,٧٥	%٠,٨٢			%٠,٣٦	%٠,٢١	%٠,١٣	<b>نسبة الى إجمالي الإيرادات</b>
%٠,١٢	%٠,٤٢	%٠,٤٣			%٠,١٨	%٠,١٢	%٠,٦١	<b>نسبة الى إجمالي الموازنة</b>



## ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥،٥٠٨ مليون جنيه (٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتي من أهمها زيادة حجم الاستثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شراء السلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصصات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والتغذية والصيانة وغيرها من متطلبات إدارة دولاى العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

جدول رقم (٢١)  
العجز الكلي

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		البيان
فعلى		متوقع		موازنة معدلة		مشروع موازنة				
١,٢٤٤٤,٤٠٨	١,٣٦٩,٨٧٠	١,٤٣٤,٧٢٣	١,٦١٤,٣١٢	١,٧١٣,١٧٨	١,٨٣٧,٧٢٣	* المصروفات				
٨٢١,١٣٥	٩٤١,٩١٠	٩٧٥,٤٢٩	١,١١٧,١٣٠	١,٢٨٨,٧٥٣	١,٣٦٥,١٥٩	* الإيرادات				
<u>٤٢٣,٢٧٣</u>	<u>٤٢٧,٩٦٠</u>	<u>٤٥٩,٢٩٤</u>	<u>٤٩٧,١٨٣</u>	<u>٤٢٤,٤٢٥</u>	<u>٤٧٢,٥٦٤</u>	<u>العجز (الفائض) النقدي</u>				
٩,٣٠٦	١,٩٩١	٣,٤٨١	٩,١٦٩	٩,٦٦٩	٢,٩٤٥	صافي حيازة الأصول المالية				
<u>٤٣٢,٥٨٠</u>	<u>٤٢٩,٩٥١</u>	<u>٤٦٢,٧٧٥</u>	<u>٥٠٦,٣٥٢</u>	<u>٤٣٤,٠٩٤</u>	<u>٤٧٥,٥٠٨</u>	<u>العجز (الفائض) الكلي</u>				
٤,٨٦٩-	١,٣٠,٩٤-	١,٥٠,٦٤٦-	٥٩,٦٤٨-	١٣١,٩٠٦-	١٠٤,٠٧٤-	العجز (الفائض) الأولي <sup>١/</sup>				
%١٨,٥	%١٧,٧	%١٦,٨	%١٧,٥	%١٨,٨	%١٩,٢	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي				
%٢٨,٠	%٢٥,٧	%٢٤,٧	%٢٥,٢	%٢٥,٠	%٢٥,٩	نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي				
%٩,٥	%٨,٠	%٧,٩	%٧,٦	%٦,٢	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي				
%٩,٧	%٨,١	%٨,٠	%٧,٧	%٦,٣	%٦,٧	نسبة العجز (الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي				
%٠,١-	%١,٩-	%١,٨-	%٠,٩-	%١,٩-	%١,٥-	نسبة العجز (الفائض) الأولي إلى الناتج المحلي				

<sup>١/</sup> يمثل العجز الكلي مطروحاً منه الفوائد

## رابعاً: إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

**ويتعين في هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:**

**الأول:** أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنحو ٤٧٥,٥٠٨ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٥٩٣,٠٠٠ مليون جنيه.

**الثاني:** أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي، حيث ينبغي أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

**وتبعاً لذلك فإن صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يبلغ نحو ٤٧٥,٥ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٤,١ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٤١,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٦٪ وهو ما يوضحه الجدول التالي:**

جدول رقم (٢٢)  
صافي الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			متوقع	موازنة معدلة		
						العجز (الفائض) الكلى
٤٣٢,٥٨٠	٤٢٩,٩٥١	٤٦٢,٧٧٥	٥٠٦,٣٥٢	٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	يضاف
٢٦٧,٦٣٢	٢٤٢,٦٣١	٤٥٥,٥٣٣	٤٩١,٣٨١	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	سداد أقساط القروض المحلية والخارجية
<u>٧٠٠,٢١٢</u>	<u>٦٧٢,٥٨٢</u>	<u>٩١٨,٣٠٨</u>	<u>٩٩٧,٧٣٣</u>	<u>٩٨٩,٦٦٣</u>	<u>١,٠٦٨,٥٠٨</u>	<b>إجمالي التمويل</b>
						(يستبعد)
٢٦٧,٦٣٢	٢٤٢,٦٣١	٤٥٥,٥٣٣	٤٩١,٣٨١	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	الخفض في الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط
.	.	٢,٩١٣-	.	.	.	صافي حصيلة الخصخصة
<u>٤٣٢,٥٨٠</u>	<u>٤٢٩,٩٥١</u>	<u>٤٦٥,٦٨٨</u>	<u>٥٠٦,٣٥٢</u>	<u>٤٣٤,٠٩٤</u>	<u>٤٧٥,٥٠٨</u>	<b>صافي الإقتراض</b>

هذا وقد روعي في مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
			متوقع	موازنة معدلة		
٤٤٠,٨٩٨	٦٤٤,٢٩٩	٧٨٥,٣٦٩	٩٧٣,٥٧١	٩٧٦,٤٨٣	١,٠٦٠,٥٤٤	- التمويل بإصدار أدون وسندات
٢٦٢,٤٦٥	٢٩,٥٢٤	١٣٩,٧٠١	٢٤,١٦٢	١٣,١٨٠	٧,٩٦٤	- القروض من المصادر الخارجية
٣,١٥١-	١,٢٤١-	٣,٨٤٩-	.	.	.	- الإقتراض من مصادر أخرى
.	.	٢,٩١٣-	.	.	.	- صافي حصيلة الخصخصة
<u>٧٠٠,٢١٢</u>	<u>٦٧٢,٥٨٢</u>	<u>٩١٨,٣٠٨</u>	<u>٩٩٧,٧٣٣</u>	<u>٩٨٩,٦٦٣</u>	<u>١,٠٦٨,٥٠٨</u>	<b>إجمالي مصادر التمويل</b>

ومن الطبيعي أنه إذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأدون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

## الفصل الرابع

### مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١

#### السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته،  
تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلي.
- مصادر تمويل العجز الكلي.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلي ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

**جدول رقم (٢٣)**  
**موازنة الخزانة العامة**  
**الصورة الإجمالية للموازنة العامة**

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١				البيان
	موازنة معدلة	إجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	
					<b># الإيرادات</b>
٩٦٤,٧٧٧	٩٨٣,٠١٠	٢,٢٧١	١,٠٣٧	٩٧٩,٧٠٣	- الضرائب
٢,٢٠٩	١,٥٤١	٤٤٤	.	١,٠٩٧	- المنح
٣٢١,٧٦٦	٣٨٠,٦٠٨	٨٩,٣٠٣	١٨,٣٣٥	٢٧٢,٩٧٠	- الإيرادات الأخرى
<b>١,٢٨٨,٧٥٣</b>	<b>١,٣٦٥,١٥٩</b>	<b>٩٢,٠١٨</b>	<b>١٩,٣٧٢</b>	<b>١,٢٥٣,٧٦٩</b>	<b>جملة الإيرادات</b>
					<b># المصروفات</b>
٣٣٥,٠٠٠	٣٦١,٠٥٠	٤٧,٥١٥	١٤٢,٣٢١	١٧١,٢١٤	- الأجور وتعويضات العاملين
١,٠٠,٢٠٠	١,٠٣,٨٨٩	٢١,٣٤٥	١٨,٨٠٠	٦٣,٧٤٣	- شراء السلع والخدمات
٥٦٦,٠٠٠	٥٧٩,٥٨٢	١,٨٩٥	٣٤٤	٥٧٧,٣٤٤	- الفوائد
٣٢٦,٢٨٠	٣٢١,٣٠١	١٦,٩٦٧	٦٥٦	٣٠٣,٦٧٨	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١,٠٥,٠٠٠	١١٣,٧٨٧	٤,٤٤٣	٢,٠٤٨	١٠٧,٢٩٦	- المصروفات الأخرى
٢٨٠,٦٩٨	٣٥٨,١١٣	١١٥,٠٢١	٢١,٢٩٤	٢٢١,٧٩٩	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
<b>١,٧١٣,١٧٨</b>	<b>١,٨٣٧,٧٢٣</b>	<b>٢٠٧,١٨٥</b>	<b>١٨٥,٤٦٣</b>	<b>١,٤٤٥,٠٧٤</b>	<b>جملة المصروفات</b>
<b>٤٢٤,٤٢٥</b>	<b>٤٧٢,٥٦٤</b>	<b>١١٥,١٦٧</b>	<b>١٦٦,٠٩٢</b>	<b>١٩١,٣٠٥</b>	<b>العجز ( الفائض ) النقدي</b>
					<b># صافي حيازة الأصول المالية</b>
٢١,٠٨١	٢٧,٣٤٧	٦٦٦	.	٢٦,٦٨١	- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)
٣٠,٧٥٠	٣٠,٢٩٢	١,٦٩٥	.	٢٨,٥٩٧	- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزنة في صندوق تمويل الهيكل)
<b>٩,٦٦٩</b>	<b>٢,٩٤٥</b>	<b>١,٠٢٩</b>	<b>.</b>	<b>١,٩١٦</b>	<b>صافي حيازة الأصول المالية</b>
<b>٤٣٤,٠٩٤</b>	<b>٤٧٥,٥٠٨</b>	<b>١١٦,١٩٦</b>	<b>١٦٦,٠٩٢</b>	<b>١٩٣,٢٢٠</b>	<b>العجز ( الفائض ) الكلي</b>
					<b># مصادر التمويل للعجز الكلي</b>
٩٧٦,٤٨٣	١,٠٦,٠٥٤٤	١١٩,٢٩٥	١٦٤,١٨٢	٧٧٧,٠٦٨	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية
.	.	.	.	.	* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات
.	.	.	.	.	. إقتراض من مصادر أخرى
<b>٩٧٦,٤٨٣</b>	<b>١,٠٦,٠٥٤٤</b>	<b>١١٩,٢٩٥</b>	<b>١٦٤,١٨٢</b>	<b>٧٧٧,٠٦٨</b>	<b>جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية</b>
١٣,١٨٠	٧,٩٦٤	١,٤٣٨	٢,٤٠٠	٤,١٢٦	= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية
.	.	.	.	.	. لتمويل الاستثمارات
.	.	.	.	.	. لتمويل الالتزامات الرأس مالية
<b>١٣,١٨٠</b>	<b>٧,٩٦٤</b>	<b>١,٤٣٨</b>	<b>٢,٤٠٠</b>	<b>٤,١٢٦</b>	<b>جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية</b>
<b>٩٨٩,٦٦٣</b>	<b>١,٠٦٨,٥٠٨</b>	<b>١٢٠,٧٣٣</b>	<b>١٦٦,٥٨٢</b>	<b>٧٨١,١٩٣</b>	<b>إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم</b>
٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	٤,٥٣٧	٤٩٠	٥٨٧,٩٧٣	- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية
<b>٤٣٤,٠٩٤</b>	<b>٤٧٥,٥٠٨</b>	<b>١١٦,١٩٧</b>	<b>١٦٦,٠٩٢</b>	<b>١٩٣,٢٢٠</b>	<b>صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم</b>
<b>٤٣٤,٠٩٤</b>	<b>٤٧٥,٥٠٨</b>	<b>١١٦,١٩٧</b>	<b>١٦٦,٠٩٢</b>	<b>١٩٣,٢٢٠</b>	<b>صافي مصادر تمويل العجز الكلي</b>

**جدول رقم (٢٤)**  
**موازنة الخزانة العامة**  
**النتائج العامة للموازنة العامة للدولة**

(بالمليون جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

النتائج			الموارد			الاستخدامات		
موازنة معدلة	مشروع موازنة	البيان	موازنة معدلة	مشروع موازنة	البيان	موازنة معدلة	مشروع موازنة	البيان
٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	
٤٢٤,٤٢٥	٤٧٢,٥٦٤	العجز النقدي	١,٢٨٨,٧٥٣	١,٣٦٥,١٥٩	إجمالي الإيرادات	١,٧١٣,١٧٨	١,٨٣٧,٧٢٣	إجمالي المصروفات
٩,٦٦٩	٢,٩٤٥	صافي حيازة الأصول المالية	٢١,٠٨١	٢٧,٣٤٧	متحصلات من الأقرض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصصة)	٣٠,٧٥٠	٣٠,٢٩٢	حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية)
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	العجز الكلي	١,٣٠٩,٨٣٤	١,٣٩٢,٥٠٦	إجمالي الإيرادات ومتحصلات الأقرض	١,٧٤٣,٩٢٨	١,٨٦٨,٠١٥	إجمالي المصروفات وحيازة الأصول المالية
٤٣٤,٠٩٤	٤٧٥,٥٠٨	صافي الإقتراض	٩٨٩,٦٦٣	١,٠٦٨,٥٠٨	الإقتراض وإصدار الأوراق المالية	٥٥٥,٥٦٩	٥٩٣,٠٠٠	سداد القروض المحلية والأجنبية
.	.	صافي حصيلة الخصصة	.	.	حصيلة الخصصة	.	.	مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية
.	.		٢,٢٩٩,٤٩٧	٢,٤٦١,٠١٥	الإجمالي	٢,٢٩٩,٤٩٧	٢,٤٦١,٠١٥	الإجمالي





## الفصل الخامس

### العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

#### السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادھا، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	البيان
١٧٩,٨	١٧٦,٩	ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية
٣٠٤,٩	٣٠٨,٣	ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية
(١٢٥,١)	(١٣١,٤)	الصافي

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ يبلغ نحو ١٧٦,٩ مليار جنيه، في حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٣٠٨,٣ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٣١,٤ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات

الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)  
بيان إجمالي ما يؤزل من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤزل إليها

(بالآلاف جنيهه إلا إذا نكر خلاف ذلك)

التغير	موازنة معملة	مشروع	ما يؤزل من الموازنة العامة للدولة	التغير		موازنة معملة	مشروع	ما يؤزل للموازنة العامة للدولة
				-	+			
-	+	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	-	+	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	من الهيئات الاقتصادية
								١- فائض الحكومة
٣,٢٦٥,٥٢٢	٣,٣١٩,٥٩٧	٢٨٤,٩٣٥,٣٠٠	٢٨٨,٢٥٤,٨٩٧	١,٦٥٨,٥٧٣	٦٤٠,١٨٧,٩٦٦	٦٢,٣٦٠,٢٢٣	٢- الضرائب الداخلية	
		١٦,٩٥٤,٥٧٩	١٣,٣٠٤,٥٧٧	٢٤٧,٥٧٠	٨٠,٣٩١,٤٨٤	٨٠,١٤٣,٩١٤	٣- الإتاوات	
		١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٦,٦٥٠	١٨٠,٠٠٧,٠٠٠	١٩,٤١٣,٦٥٠	٤- قناتة السويس ، هيئة البترول)	
٧٠,٤٤٠,٠٠٠	٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٣٦٦,١٦٧	١٣,٦٥٠,٨٤٨	١٠,٢٨٤,٦٨١	٥- أخرى	
		٨٦٥,٠٠٠	١٦٠,٦٠٠	٩٣٧,٥٩٩	٣,٧٤٢,٨٤١	٤,٦٨٠,٤٤٠		
		٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٥,٨١٠,٩٦٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨		
٤,٣٥٤,٩٢٢	٧,٧١٩,٥٩٧	٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٥,٢٧٢,٣١٠	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨	جملته ما يؤزل للخزينة	
		٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٥,٨١٠,٩٦٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨	صافي العلاقة	
		٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٥,٨١٠,٩٦٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨	زيادة ما تدفقه عن ما يؤزل	
٤,٣٥٤,٩٢٢	٧,٧١٩,٥٩٧	٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٥,٢٧٢,٣١٠	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨	الإجمالي	
		٢٠,٤٩٥,٨٧٩	٣٠,٨٣١,٩٠٥	٥,٢٧٢,٣١٠	٢,٣٤٤,٢٤٩	١٧٦,٨٨٢,٩٠٨		
٣,٣٦٤,٦٧٥				٣,٣٦٤,٦٧٥				



**جدول رقم (٢٧)  
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية**

(بالالف جنيهه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

التغير	مشروع موازنة		البيانات
	الموازنة المعدلة ٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	
			<b>١- الدعم (الإعانات) الى:</b>
٩,٧٨١,٦٠٠-	٢٨,١٩٣,٠٠٠	١٨,٤١١,٤٠٠	الهيئة العامة للبترول
٢,٧٣٥,٠٠٠	٨٤,٤٨٧,٠٠٠	٨٧,٢٢٢,٠٠٠	هيئة السلع التموينية
١٠,٣٤٩,٢٠٠	١٦٩,٦٤٨,٥٠٠	١٧٩,٩٩٧,٧٠٠	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
١٦,٩٩٧	٢,٦٠٦,٨٠٠	٢,٦٢٣,٧٩٧	باقي الهيئات الاقتصادية
<u>٣,٣١٩,٥٩٧</u>	<u>٢٨٤,٩٣٥,٣٠٠</u>	<u>٢٨٨,٢٥٤,٨٩٧</u>	<b>اجمالي الدعم (الإعانات)</b>
			<b>٢- المساهمات:</b>
٣,٦٥٠,٥٢٢-	١٦,٩٥٤,٥٧٩	١٣,٣٠٤,٠٥٧	
٠	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣- الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)
٧٠٤,٤٠٠-	٨٦٥,٠٠٠	١٦٠,٦٠٠	٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل)
٤,٤٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٥- ما يؤول من الخزانه العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر
<u>٣,٣٦٤,٦٧٥</u>	<u>٣٠,٤٩٥٤,٨٧٩</u>	<u>٣٠,٨٣١٩,٥٥٤</u>	<b>اجمالي ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية</b>



## الخاتمة

**السيد المستشار الجليل / رئيس مجلس النواب**

**السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر**

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسؤولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكاليفيه للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التوسع في الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- أن حقوق الدولة وملكيتهامؤسساتها لا بد أن تحقق نتائج مثمرة، وإن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط ببعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركية يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعاً من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولى التوفيق





